المقتطف اليومي للصحف الصهيونية

الاثنين 14 تشرين الثاني 2022

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

-تكليف نتنياهو بتشكيل الحكومة

-مصادر في الليكود: منحنا درعي اختيار الحقائب الوزارية

-تركيا تتهم الاكراد بعملية إسطنبول

-نعامه لندو: الوقاحة الإسرائيلية تضرب أرقاما قياسية جديدة بقيادة سفيرها بالأمم المتحدة

معاريف:

-انفجار في قلب إسطنبول

-سوريا: سلاح الجو الإسرائيلي قصف أهدافا بالقرب من حمص

-الشرطة العسكرية تحقق في سرقات عديدة من مخازن الجيش في الجولان

-خلافات داخل كتلة نتنياهو حول الحقائب الوزارية

يديعوت احرونوت:

-هرتسوغ يكلف نتنياهو بتشكيل الحكومة وذكّره بملفات الفساد في المحكمة

-حرب الحقائب الوزارية في تكتل نتنياهو

-درعي يريد وزارة المالية وسموتريش يصر على وزارة الأمن

-ستة قتلى في عملية التقسيم في إسطنبول

-الرئيس الروحي للصهيونية الدينية مدان باعتداءات جنسية

-رغم تحصين مخازن الجيش: سرقة الذخيرة والأسلحة

تايمز أوف اسرائيل:

. نتنياهو يتحدث إلى ولي عهد البحرين عن "فرص عظيمة" للتعاون

. بن غفير يزعم أنه التقى مع مسؤولين أجانب لتحسين صورته لكن الأدلة على ذلك شحيحة

.تسريب وثائق وإفادات من ملف تحقيق السلطة الفلسطينية حول وفاة ياسر عرفات

* * *

عين على العدو الإثنين 14-11-2022

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 9 مطلوبين فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :في وقت سابق من مساء اليوم، اعتقلت قوات الجيش فلسطينيا خلال نشاط روتيني بالقرب من مدينة نابلس، وعثرت على سلاح M-16 في سيارته.
- **إنقاذ بلا حدود** – :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة في منطقة قرية الفندق.

–أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة على طريق غوش عتسيون-الخليل قرب العروب.

–رشق حافلة للمستوطنين بالحجارة في منطقة قرية زبيدات البدوية.

–رشق مركبة عسكرية بالحجارة بين ليشم وبيت أريه.

–أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب الخليل.

- **مكتب لابيد" :**لابيد بعد سلسلة من الاجتماعات والمحادثات السياسية-الأمنية، يصدر تعليماته لتحضير أدوات سياسية أمنية، للرد على تحرك الفلسطينيين في الأمم المتحدة."
- **قناة كان العبرية :**الجيش يطلق النار على سيارة يشتبه بمحاولة دهسها جنود على حاجز عوفر قرب بيتونيا، ما أسفر عن استشهاد امرأة فلسطينية وإصابة شخص آخر.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع القناة 7 :**أجرى رئيس الوزراء المكلف بنيامين نتنياهو محادثة هاتفية مساء اليوم مع ولي عهد البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.
- **معاريف :**رئيس الوزراء البحريني يهنئ نتنياهو بمناسبة تكليفه بتشكيل الحكومة ويؤكد أهمية استمرار تعزيز العلاقات بين البلدين، وأبو مازن يصفه برجل لا يؤمن بالسلام.
- **قناة كان العبرية :**ذعر بين "السياح الإسرائيليين" الذين خططوا لزيارة تركيا، فبعد الانفجار في إسطنبول، قرروا إلغاء رحلاتهم الجوية إلى هناك.
- **معاريف" :**القنصلية الإسرائيلية في إسطنبول: لا يوجد انقطاع اتصال بأي إسرائيلي بعد الانفجار."
- **القناة 13 العبرية :**أنباء من سوريا عن قصف "لسلاح الجو الإسرائيلي" على حمص، سمع دوي انفجارات.
- **القناة 12 العبرية :**حظر المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون التركي نشر أي معلومات تتعلق بانفجار إسطنبول.
- **مكورريشون :**الشرطة التركية تعلن عن اعتقال الشخص الذي يقف وراء تفجير إسطنبول، ووزير الداخلية التركي يتهم حزب العمال الكردستاني بالوقوف وراءه.

الشأن الداخلي:

- **شرطة العدو :**بدأت الشرطة تحقيقاً في ملابسات حادث إطلاق نار على مفرق رعنانا من قبل "جندي إسرائيلي" رصد حركة مريبة من قبل أحد المواطنين، أفادت مصادر طبية بإصابتين خطيرة وطفيفة بطلقات نارية، وتم نقلهما إلى مركز مئير الطبي، تم استبعاد أن يكون الحدث قومي.
- **يديعوت أحرونوت :**الإعلان عن مقتل الشخص الذي أصيب بجروح خطيرة بعدما أطلق عليه جندي النار في رعنانا اعتقادا أنه منفذ عملية.

- **يديعوت أحرونوت** :سموتريتش لـ درعي: إذا أصررت على تولي وزارة المالية، فسأستمر في المطالبة بتولي وزارة الجيش.
- **القناة 14 العبرية** :اعتقل مساء أمس عددا من سكان طوبا الزنغرية بشبهة اقتحام قاعدة للجيش في هضبة الجولان وسرقة كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر.
- **إذاعة الجيش** :الرئيس هرتسوغ يسلم نتنياهو رسميا كتاب التفويض لتشكيل الحكومة.
- **إذاعة الجيش** :المستشار الاستراتيجي باراك سيري، المقرب من أرييه درعي: "التقى درعي بأعضاء مجلس حكماء التوراة لحركة شاس، وتلقى منهم توجيها ليصبح وزيرا للمالية."
- **المتحدث باسم جيش العدو** :بدأت مناورة عسكرية مساء أمس في الجولان، من المتوقع أن تنتهي صباح الخميس، سيتخللها حركة نشطة لقوات الجيش وستسمع دوي انفجارات، وهي مخطط لها ضمن خطة التدريبات لعام 2022.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :انطلق أمس تدريب عسكري في جنوب البلاد، ويتوقع أن ينتهي مساء الإثنين – سيتم التدريب في وقت متأخر من الليل وفي الصباح، حيث سيتم إطلاق قنابل إنارة وسماع أصوات انفجارات في المنطقة – تم التخطيط للتدريب مسبقا ضمن برنامج التدريب لعام 2022.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :هبطت ثلاث طائرات من طراز f-35i اليوم في قاعدة نيفاتيم الجوية، وستنضم إلى سرب "النسر الذهبي" وستشارك في الأنشطة العملياتية لسلاح الجو التي تبدأ في الأسابيع المقبلة.
- **عنبار فايفيل-إذاعة الجيش** :هذا الأسبوع أيضاً: هناك مخاوف من حدوث فيضانات في الجنوب بفعل الأمطار المتوقعة أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء.
- **قناة كان العبرية** :حادثة سرقة سلاح أخرى: اكتشف مقاتل في سلاح المدرعات أن سلاحه مفقود، وتم العثور على السلاح بعد عمليات تمشيط، ويُعتقد أن الشخص الذي سرق السلاح جندي أو مدني يخدم في القاعدة، تم فتح تحقيق.
- **قناة كان العبرية** :حادثة سرقة الذخائر في الجولان || حذر جندي قادته عدة مرات من مؤشرات تنذر باقتحام القاعدة، تجاهل قادته التحذير – تستمر عمليات التمشيط والبحث، وحتى الآن لم يتم العثور على الذخيرة – أجرى قائد المنطقة الشمالية اللواء أوري غوردين، تحقيقاً أولياً.

- **يديعوت أحرونوت** :رئيس الشعبة الأمنية-السياسية السابق في وزارة الدفاع، والرئيس السابق لقسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية أمان اللواء احتياط عاموس جلعاد يحذر من "كارثة خطيرة" إذا كان تم تنصيب زعيم الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش وزيرا للدفاع، وقـال: "إذا قوض سموتريتش التوازن الموجود في الضفة الغربية فسوف يتصرف بطريقة تخدم أهداف زعيم حماس في غزة يحيى السنوار، إذا قوض التوازنات الدقيقة في الضفة فان ذلك سيقوض العلاقات مع دول المنطقة، وهذا بالضبط ما يريده السنوار – كما أنه إذا افتعلت الحكومة الجديدة مواجهة سياسية مع الإدارة الأمريكية، فقد يضر ذلك بأمن البلاد، ونحن ليس لنا بديل عن المساعدات الاميركية – وبخصوص بن غفير الذي سيكون وزيرا للأمن الداخلي ويسعي لخلق توتر في الأقصى، هذا سيضر على الفور بالعلاقات مع الأردن، هناك تعاون مذهل مع الأردن، وإذا قمنا بتقويضه، فسوف تتقوض جميع علاقاتنا الأمنية، يجب الحفاظ على الوضع الراهن."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **إيتماربن غفيريهدد أحمد الطيبي** :أحمد، آمل أن نشكل الحكومة قريباً، وصدقني أنت أحد المشاريع التي سأهتم بها – من كان مستشارا لعرفات يجب أن يكون في برلمان سوريا وليس في "إسرائيل."
- **يائيرلابيد"** :أود أن أبعث بالتعازي نيابة عن الحكومة الإسرائيلية للشعب التركي حول الهجوم المروع الذي حدث اليوم في إسطنبول، وأبعث برسالة تعزيز إلى رئيس تركيا رجب طيب أردوغان والحكومة التركية، سنحارب الإرهاب معا بحزم حيثما يرفع رأسه."
- **رئيس العدوهرتسوغ"** :صدمتني أنباء التفجير الحقير الذي استهدف مدنيين أبرياء في إسطنبول، بالنيابة عن الشعب الإسرائيلي، أتقدم بأحر التعازي لأصدقائنا الأتراك وعائلات الضحايا، يجب على العالم كله أن يتخذ موقفا مشتركا وحازما ضد الإرهاب."
- **بيني غانتس"** :أود أن أنقل تعازيّ للحكومة التركية والشعب التركي وأسر الذين قتلوا في الهجوم الدامي الذي وقع في إسطنبول، المنظومة الأمنية في إسرائيل مستعدة لتقديم المساعدة بقدر ما هو مطلوب – في الساعة الماضية، نقلت تعازيّ نيابةً عني وعن المؤسسة الأمنية لنظيري الوزير أكار، إن الهجوم تذكير بالحاجة إلى تعزيز التعاون ضد الإرهابيين المتعطشين للدماء الذين يؤذون المدنيين الأبرياء، هذه هي الطريقة التي نقوم بها وهذه هي الطريقة التي سنواصل القيام بها."
- **حزب يوجد مستقبل "حزب لابيد"** :"يوم أسود للديمقراطية الإسرائيلية حيث ابتز رئيس الوزراء المكلف شركاءه، وأصبح هدفهم كلهم إنقاذه من عقوبته وإعادة إسرائيل للوراء – لن نتخلى أبداً عن

البلد – سنقاتل متحدين في الكنيست في الساحات على الجسور حتى نستبدل حكومة التدمير بحكومة التغيير."

- **اليؤورليفي-قناة كان :**مؤامرة القضية الفلسطينية من منظور حكومات "إسرائيل" || عندما يكون هناك هدوء واستقرار نسبي، في "إسرائيل" يقولون: "لا يوجد سبب للدخول في مفاوضات سياسية مع الذين لا يصدرون أي توتر" – وعندما يبدأ الفلسطينيون في اتخاذ خطوات دبلوماسية إشكالية في ظل غياب أفق سياسي، في "إسرائيل" يقولون: "كيف يجرؤون على فعل ذلك، بدلاً من الدخول في مفاوضات سياسية!!"

مقالات رأي مختارة:

- **أرئيل كهانا-"إسرائيل اليوم :"**ثمة مبنيان كبيران للمحكمة الدولية في مدينة لاهاي الهولندية. الأول، محكمة الجنايات الدولية، التي تقع في مبنى مكاتب اعتيادي. هذا هو الذي قضّ مضاجع زعماء "إسرائيل" في العقد الأخير – الثاني، هو محكمة العدل الدولية، الذي يقع على مسافة غير بعيدة من هناك في "قصر السلام" الفاخر الذي يعود إلى مئة سنة. هذه المؤسسة هي التي من المتوقع أن تشغل بال "إسرائيل" في السنوات القادمة – إذ ذهبنا إلى السطر الأخير من السيناريو الأسوأ، فان قراراً مستقبلياً لمحكمة العدل الدولية يقضي بأن "مناطق يهودا والسامرة توجد تحت الضم"، لن يكون ضربة بلطة "لإسرائيل."

في أقصى الأحوال سيكون ذلك وجع رأس. فالدول التي على أي حال هي معادية لنا لا تحتاج إلى المحكمة كي تبرر نهجها. والدول التي تفهم الوضع أو تؤيد "إسرائيل" لن تغير سياستها بسبب فتوى سياسية تحت غطاء محكمة دولية. فقد كان ما يكفي من هذه الأمور على مدى السنين ولم تسقط السماء – رُسمت الخارطة، التي توضح مَن إلى جانبنا ومَن ضدنا، في تصويت الأمم المتحدة في ليل السبت. 69 دولة لم تؤيد القرار وهذا ليس قليلا. برزت في معارضتها دول مركزية في الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة، ألمانيا، كندا وأستراليا، حيث تتولى حكومات يسارية الحكم في هذه السنوات. إيطاليا أيضا وقفت لأول مرة إلى يميننا، وغيرها – حافظت معظم دول الغرب الأخرى على الحيادية. الداعمة للفلسطينيين كانت بشكل عام الدول العربية أو الصغيرة، باستثناء أوكرانيا، التي تواصل دق العصي في عجلاتنا في الأمم المتحدة. غريب – إذا كنا نتحدث عن الواقع، فليس مؤكداً على الإطلاق أن محكمة العدل الدولية ستنشر على الإطلاق الفتوى التي تطلبها الأمم المتحدة. فالعالم كله يعرف أن النزاع سياسي وليس قانونيا – وبهذه الحجة بالضبط توجهت دول عديدة إلى محكمة الجنايات الدولية بطلب إلا تعمل على الدعاوى الفلسطينية ضد "الإسرائيليين". كما تبدو الأمور، فإن موقفها مقنع. الملفات هناك عالقة، وخير أن هكذا – بكل الأحوال، حتى لو كانت هناك فتوى

لمحكمة العدل الدولية فستمر سنوات إلى أن تكتب، في هذه المرحلة المبكرة ليس لدى أحد أي فكرة عما سيقال فيها.

وأقل من ذلك ماذا سيكون تأثيرها على دول العالم. هذا لا يعني أنه يمكن – لا سمح الله – دفن الرأس في الرمال. العكس هو الصحيح؛ لكن أيضا لا حاجة إلى الدخول في حالة سوداء – إذاً، ماذا نعم؟ التوجه الفلسطيني إلى محكمة العدل الدولية هو خطوة يائسة يتخذها أبو مازن ورجاله بهدف تدويل النزاع. بدأت هذه المسيرة قبل أكثر من عقد، ولم تدفع في حينه رئيس الوزراء نتنياهو ليرد على الفلسطينيين. فتعلم أبو مازن أنه لا يوجد ثمن لمعارك الدبلوماسيين التي يبدأ بها تجاه "إسرائيل"، فصعّد خطواته بالتوجه إلى سلسلة طويلة من المؤسسات الدولية – كان هذا خطأ جسيما.

"لإسرائيل" جملة روافع تجاه عباس ومسؤولي السلطة، لا يوجد أي سبب مثلاً ليطير بين الزعماء في أرجاء المعمورة طالما يحاول المس بمكانة "إسرائيل" في العالم، وليس هو فقط، بل أيضا مسؤولو السلطة يمكن إبقاؤهم في رام الله. هذه هي العصي الأولى في صندوق الأدوات، وهي توجد الآن تحت تصرف الحكومة الجديدة.

حتى التصويت النهائي في الجمعية العمومية بعد شهر سيكون عليها أن تستخدمها. كما أن وزيري الخارجية والدفاع الجديدين سيكونان ملزمين بأن يوضحا للولايات المتحدة أن عليها أن تضع حدوداً للسلطة الفلسطينية – تخشى الإدارة جداً من تفكك السلطة. وبالتالي فإن عليها أن تقدم مساهمتها لإعادة شيطان تدويل النزاع مباشرة إلى القمقم.

- **"يونتان ليس-هأرتس :"**يمكن أن تجد حكومة بنيامين نتنياهو، مع الشركاء إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، نفسها قريباً على مسار الصدام مع محكمة العدل الدولية في لاهاي – الرايات الرئيسة، التي تنوي الحكومة الجديدة رفعها، يمكنها أن تشكل سلاحاً ذا حدين، ولتضخيم استنتاجات المحكمة، التي اعتبرها من البداية المستوى السياسي جسما متحيزا ضد "إسرائيل" – الراية الأولى للحكومة الآخذة في التبلور هي عملية دراماتيكية لتغيير وجه جهاز القضاء في "إسرائيل"، هذه العملية يمكن أن تضر بصورة القضاء المستقل وتزيد التأثير السياسي على تعيين القضاة.

  يمكن أن يتبين هذا بأنه إطلاق نار على الأرجل، حتى الآن فإن محافل دولية، فحصت سلوك "إسرائيل" في الضفة الغربية، اعترفت بالمحاكم في "إسرائيل" كهيئات مستقلة ومصدر للصلاحيات، أحكام المحاكم بشأن سلوك "الجيش الإسرائيلي" وفي قضايا مست "بالوجود الإسرائيلي" في "المناطق"، ساعدت حكومات "إسرائيل" خلال سنين في التوضيح للمجتمع الدولي بأنها تعمل حسب القانون وتحت الرقابة، التصريحات العلنية لوزراء في الحكومة المستقبلية ضد مهنية المحكمة العليا، ومحاولة المستوى السياسي التأثير على تشكيلتها أو على قراراتها المستقبلية، يمكن أن تضعف

مكانتها الدولية وتؤدي إلى "كارثة دبلوماسية"، الراية الثانية هي تعميق مشروع الاستيطان والمعارضة للدفع قدما بعملية سياسية مع الفلسطينيين، ما يمكن أن يزيد تطرف القرارات ضد "إسرائيل" ويزيد التزام المجتمع الدولي بتطبيقها بعد ذلك.

مصدر دبلوماسي رفيع دعا نتنياهو إلى أن يتبنى، الآن، خطا معتدلا لمنع "السقوط السياسي"، في المقابل، قال "مصدر إسرائيلي" رفيع آخر إن تقريرا متطرفا يمكن أن يوفر لحكومة اليمين ذريعة لـ "تحطيم الأدوات" والدفع قدماً بخطوات مهمة لتعزيز رؤيتها، أوضحوا في"إسرائيل" أن المحكمة هي هيئة ملوثة سياسيا. عدد من القضاة، الذين يوجدون فيها، هم أشخاص لهم رؤية سياسية واضحة، وبعضهم يأتون من دول جهاز القضاء فيها غير غربي ومستقل. وبعضهم يطبقون في قراراتهم توجهات الدولة التي يمثلونها. يجري نشاطها في الأساس في الحقل الدبلوماسي وتأثيرها على الواقع بعد ذلك محدود، الوثيقة التي ستصدرها المحكمة غير ملزمة في الحقيقة. لكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يمكن أن تتبناها وتعمل بحسبها. الفلسطينيون سيستغلون كل قرار فيها لصالحهم، أساساً للدفع قدما بأجندتهم في الساحة الدولية. إلى جانب قرارات مبدئية فإن من صاغوا التقرير الإجمالي يمكنهم أن يدمجوا فيه أيضاً توصية بفرض عقوبات، منها عقوبات متطرفة مثل الدعوة إلى منع دخول المستوطنين إلى دول أخرى أو المطالبة بفرض مقاطعة على تنفيذ صفقات مع "إسرائيل"، رغم ذلك، في "إسرائيل" هناك من يقولون إنه من المحظور على المستوى السياسي التعاون مع مؤسسة متحيزة سياسيا، وبذلك يسمح لها باتخاذ قرارات تضر بالشؤون الأمنية الواضحة لها، وقدر دبلوماسيون في نهاية الأسبوع بأن المناخ السياسي في "إسرائيل" أثناء النقاشات سيتسرب إلى القرارات التي سيتم اتخاذها في لاهاي والى تنفيذها، مثال واضح على ذلك هو انعقاد المحكمة في لاهاي في العام 2004 من أجل بلورة رأي بشأن مسار جدار الفصل، في تلك الفترة كانت "إسرائيل" في ذروة الاستعداد لإخلاء قطاع غزة في إطار خطة الانفصال، كانت الأجواء في المجتمع الدولي مريحة "لإسرائيل."

وكانت استنتاجات التقرير في الواقع شديدة نسبيا، لكن تنفيذه انتهى بدقيقة صمت. "فإسرائيل" برعاية المحكمة العليا غيرت بنفسها مسار الجدار حتى أثناء النقاشات، ونجحت وزارة الخارجية في وقف تجند المجتمع الدولي لتطبيق الاستنتاجات التي جاءت في التقرير، حتى الآن من غير الواضح **هل "إسرائيل "ستتعاون مع المحكمة أم لا.**

وأوصت مصادر في وزارة الخارجية في نهاية الأسبوع بعدم المثول أمام المحكمة من أجل عدم توفير الشرعية للقرارات التي سيتم اتخاذها. ولكن القرار بهذا الشأن سيتم اتخاذه من قبل الحكومة القادمة التي سيتم تشكيلها في الأسابيع القريبة القادمة، وفقط بعد مصادقة الجمعية العمومية بشكل نهائي على القرار بعد نحو شهر، مقاطعة عمل المحكمة توجد لها فوائد وعيوب: تجاهل "إسرائيل" للنقاش في الحقيقة يمكن أن يعزز الاستنتاجات ضدها، لكن في المقابل سيساعد بعد

ذلك المستوى السياسي في تقويض موثوقية القرارات الموجودة في التقرير.
عندما قررت المحكمة في 2004 بأن بناء جدار الفصل هو بمثابة "ضم وغير قانوني" فان النيابة قالت رداً على ذلك بأن القرار ارتكز إلى بيانات جزئية وغير محدثة لأن "إسرائيل" لم تتعاون ولم تنقلها إلى الطاقم الذي قام بفحص الموضوع، حتى لو قاطعت "إسرائيل" النقاشات فسيكون من المثير رؤية كيف أن نشاطات المحكمة في لاهاي وتقريرها الإجمالي ستتسرب إلى السياسات في "المناطق"، هكذا، هل الصمغ الذي يوحد الائتلاف الآخذ في التبلور في هذه الأثناء سيصمد إذا قرر نتنياهو اتخاذ خط سياسي معتدل في محاولة لتقليل الأضرار؟ هل سيكون لنقاشات المحكمة تأخير مخفف على سياسة الاستيطان لحكومة بن غفير – سموتريتش؟ هل خطاب الضم الذي قاده نتنياهو في أواخر حكومته السابقة سيعود الآن؟. في المقابل، هل الحكومة القادمة ستسمح بتوسيع البناء للفلسطينيين وهل ستعمل على تقليص المس بالحركة في الضفة أو في فرض الإغلاقات على السكان المدنيين؟.

- **أبراهام فرانك-معاريف** :السيد بنيامين نتنياهو، سلام عليك، أتيتُ من اليسار ومن التعليم. كانت حملة الانتخابات قاسية، وكانت الشهور قاسية، وتكبد معسكر اليسار في نهايتها هزيمة نكراء. سبق أن تكبدها في العقد الذي بين 1967 – 1977، بعد حرب "الأيام الستة" وحتى التحول، انعدام القدرة على إجراء تفكير معمق في وضعنا وفي مستقبلنا أدى بنا إلى هذه الحافة. قرار "مباي" إبقاء الضفة الغربية/ "يهودا" و"السامرة" مع ملايين الفلسطينيين هناك تحت حكمنا كان الخطيئة التي لاقت بالتدريج عقابها، في هذه القصة كان لك دور مركزي، كنتَ فيه أحد الخاطئين: على المستوى الشخصي وعلى المستوى الوطني أيضا. أنت مسؤول عن نشوء معسكرين لا يلتقيان، أنا أيضا كنتُ بين الشاتمين في حملة الانتخابات الأخيرة. لكن بات الآن كل ذلك من خلفنا. انتصرتم مثلما كان متوقعا منذ 1967، حين قررنا أن نبقى دولة احتلال، وحتى لو كانت مسيرة طويلة فإنها وصلت نهايتها المرتقبة. لو لم يكن يحصل هذا الآن لكان حصل بعد الانتخابات السادسة. تسلمتَ، رئيس وزراء، دولة متنازعة وجريحة، مع يائسين كثيرين في المحيط ممن يعتقدون بأنها أنهت طريقها.
الكثيرون قد يبحثون عن مستقبلهم بعيدا عن "إسرائيل"، بصفتك زعيماً شديد القوة لمعسكر يسير خلفك في النار والماء فإن الكثير متعلق من الآن فصاعداً بك. بعض المعسكر الذي أنت على رأسه يسعى ليقيم لنا "إسرائيل" مختلفة: دولة شريعة تعمل حسب قوانين التوراة وليس على أساس التشريع في العصر الحديث؛ دولة تميز بين الناس من سكانها. السؤال الذي سيتعين عليك أن ترد عليه بأفعالك هو هل ستسمح للأجزاء المتطرفة في معسكرك أن يستغلوا قوتهم القومية والدينية الكثيرة كي يفعلوا بالدولة كما يشاؤون أم أنك ستعمل على أن تضع لهذه الأجزاء أسيجة وحدوداً يمكن للأغلبية الساحقة أن تتعايش معها؟ هل ستعرف كيف تحافظ على الدولة الوحيدة للشعب

اليهودي من الخراب؟ صحيح، لم تكن هنا حرب أهلية، لكن هجرة جماعية للنساء ورجال منتجين إلى بلدان غريبة لا بد ستكون. فهل ستعرف كيف تحافظ على الأقلية الكبيرة قبل أن تتسرب من بين أصابعك وتختفي؟ من المشكوك فيه أن تتمكن في إطار ائتلافك السيئ من عمل هذا.

ستكون أسيراً في ايدي أحداث متطرفة ستسيطر على مصيرك الشخصي والسياسي. سيتعين عليك أن تتراكض في متاهة كل موضوع وطني يطرح على جدول الأعمال، وكل المواضيع الوطنية ستطرح على جدول الأعمال – بهدف تغيير صورة د"ولة إسرائيل وبلاد إسرائيل."

لكن توجد لك طريق واحدة للخروج من الأزمة الكبرى في "تاريخ إسرائيل" الحديث: أن تدعو "يوجد مستقبل"، والمعسكر الرسمي، و"إسرائيل بيتنا" إلى الائتلاف. معها يكون لـ "الليكود" أغلبية تمكنه من أن يمنع أنواعا مختلفة من المس الخطير بدولة اليهود – أفترض أنك لن تتنازل عن أمرين اثنين: إلغاء محاكمتك والحفاظ على التزامك بالكتلة. عندما يكون على كفة الميزان هذا مقابل ذاك، الوطني والفردي، فإن الأحزاب الثلاثة أيضا من كتلة التغيير ستعرف كيف تتخذ القرار المحتم: إنقاذ "إسرائيل". بيديك، يا سيد نتنياهو، أن تبقي وراءك أرضا محروقة أو أن تنقذ الحركة الصهيونية، في شكلها في هذا الزمن، من خراب تام.

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: بن غفير يزعم أنه التقى مع مسؤولين أجانب لتحسين صورته لكن الأدلة على ذلك شحيحة

مكتب رئيس "عوتسما يهوديت" يرفض ذكر اسم أي من الدبلوماسيين الذي كان على تواصل معه؛ البعثات الدبلوماسية تشير إلى إحجام واضح عن مقابلة الوزير اليميني المتطرف المقبل

بقلم طال شنايدر

قال النائب اليميني المتطرف إيتمار بن غفير في الأيام الأخيرة أنه بدأ في عقد اجتماعات مع دبلوماسيين أجانب في إسرائيل من أجل تحسين صورته في العالم. لكن فريق بن غفير رفض تقديم تفاصيل عن أي من هذه الاجتماعات، والعديد من الدبلوماسيين يحجمون عن لقاء الوزير القادم الذي يقود حزب "عوتسما يهوديت" (القوة اليهودية). وأفادت تقارير كثيرة أنه من المتوقع حصول بن غفير على حقيبة الأمن الداخلي في حكومة محتملة بقيادة رئيس حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو.

جاءت نيته المعلنة للقاء الدبلوماسيين المتمركزين في إسرائيل بعد تصريحات الرئيس يتسحاق هرتسوغ التي سُمعت بالخطأ في الأسبوع الماضي عبر ميكروفون مفتوح، بأن "العالم كله قلق" بشأن مواقف بن غفير اليمينية المتطرفة. كما قال هرتسوغ لرئيس "عوتسما يهوديت" مباشرة أن "لحزبك صورة معينة تثير القلق في أماكن عديدة." وقال بن غفير لوسائل الإعلام أنه "في أعقاب المحادثات مع الرئيس، بدأت الاجتماع مع دبلوماسيين وسوف أعمل على تفسير مواقف عوتسما يهودية للعالم بأسره."

وكالة "تايمز أوف إسرائيل" قامت بالاتصال بالمتحدث باسم بن غفير لمعرفة من هم الأشخاص الذي التقى بهم أو طلب لقاءهم، وما المواضيع التي تمت مناقشتها، لكن فريق بن غفير لم يرد بعد. كما قامت "تايمز أوف إسرائيل" بالاتصال بسفراء ودبلوماسيين وموظفين في بعثات بريطانيا، بلجيكا، اليابان، أستراليا، الهند، اليونان، مصر، والولايات المتحدة وغيرها، ولم يؤكد أي منهم تلقيه اتصالا من مكتب بن غفير. لم يرد عدد قليل منهم على توجه تايمز أوف إسرائيل، لكن معظمهم قالوا أنه لم يتم التواصل معهم، وأنه إذا تلقوا طلبا لإجراء اجتماع، فسيتم اتخاذ أي قرار بهذا الشأن في عواصمهم.

في غضون ذلك، أشار الكثيرون إلى أن مسألة الاتصال بالشخصية اليمينية المتطرفة حساسة للغاية وغير مريحة دبلوماسيا وأنه لم يتم اتخاذ أي قرار بعد بشأن كيفية التعامل مع الصعود السياسي لبن غفير. وفي الأيام التي مرت على محادثات رئيس الدولة مع بن غفير وفي شأنه، حضر الأخير حدثا سنويا لإحياء ذكرى الحاخام العنصري مئير كهانا. اغتيل الزعيم السابق لحركة "كاخ" المحظورة في فندق بمدينة نيويورك في عام 1990 على يد جهادي مصري أمريكي. يصف بن غفير نفسه بأنه من تلامذة كهانا.

في الحدث، تلقى بن غفير صيحات استهجان لقوله إنه لا يرغب، كما أراد كهانا، ترحيل سكان إسرائيل العرب. وقيل ل"تايمز أوف إسرائيل" أنه من خلال حضوره للحدث، فإن بن غفير قلل من احتمال موافقة دبلوماسيين أجانب على لقائه. ويلتقي الدبلوماسيون المتمركزون في إسرائيل بشكل عام بالسياسيين الإسرائيليين لتوليد فرص الأعمال والتعاون.

أدين بن غفير في الماضي في عدة تهم، بما في ذلك دعم منظمة إرهابية بسبب تأييده لحركة كاخ. ويصر النائب اليميني المتطرف على أنه أصبح أكثر اعتدالا في السنوات الأخيرة، على الرغم من أن كاميرا خفية التقطت مرشحا لحزبه في وقت سابق من هذا العام وهو يقول إن اعتداله في المواقف المتطرفة كان مجرد "خدعة" لدخول الكنيست.

اكتسب بن غفير سمعة سيئة قبل اغتيال رئيس الوزراء يتسحاق رابين عندما تباهى خلال مقابلة تلفزيونية بنجاحه في سرقة شعار سيارة رابين وقوله "سنصل إلى رابين أيضا." بالإضافة إلى ذلك، كان لدى بن غفير لسنوات صورة لباروخ غولدشتاين – مرتكب مذبحة الحرم الإبراهيمي في الخليل عام 1994، التي راح ضحيتها

29 فلسطينيا – معلقة على جدار منزله في مستوطنة كريات أربع. أزال بن غفير الصورة في عام 2019 بعد أن حظت المسألة بتغطية إعلامية كبيرة في وسائل الإعلام المحلية وبدأت في إلحاق الأذى به سياسيا.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إسرائيل قد تكون في طريقها إلى طغيان الأغلبية

'بند التجاوز' الذي يعتزم الائتلاف المقبل الدفع به يهدد بترك إسرائيل دون جهاز قضائي فعال ومستقل ودون حريات مدنية مضمونة

بقلم دافيد هوروفيتس

جميع الأحزاب الأربعة في ائتلاف بنيامين نتنياهو القادم معنية بتقليص سلطة المحكمة العليا من خلال تمرير ما يسمى بـ"بند التجاوز" الذي من شأنه أن يحد بشكل كبير من قدرة القضاة على التدخل في تشريعات الكنيست وقرارات الحكومة. ومن بين الحجج المقدمة لدعم مثل هذه الخطوة هو الإفراط المزعوم في مشاركة المحكمة في سن القوانين؛ الادعاء بأن سياسيينا، بصفتهم ممثلين منتخبين للشعب، يجب أن يكون لهم الكلمة الأخيرة مقابل كلمة القضاة غير المنتخبين؛ وحقيقة أن البرلمان له الأسبقية على المحاكم حتى في الديمقراطيات القوية مثل بريطانيا. لا يوجد في الواقع شيء غير مقبول في مراجعة الفصل بين السلطات – الحقوق، المسؤوليات والعلاقة الحساسة بين السلطات القضائية والتنفيذية والتشريعية – لضمان أن تكون الضوابط والموازين الضرورية في النظام الديمقراطي، وقدرة الأغلبية على الحكم والأقلية على التمتع بالحماية، تعمل بشكل فعال. إلا أن هناك قدر كبير من القلق من أن يؤدي "إصلاح" مزعوم لهذه الضوابط والموازين في الواقع إلى القضاء عليها، وأن يمنح الأغلبية السياسية المنتخبة سلطة شبه مطلقة أو حتى مطلقة.

في إسرائيل، تجدر الإشارة إلى أن الهيئة التشريعية – الكنيست مكون من 120 مقعدا – يمكنها عموما ممارسة سيطرة قليلة على التشريعات واتخاذ القرارات المدعومة من الحكومة.انتخابات 1نوفمبر أعطت الأحزاب اليمينية المتطرفة والحريدية أغلبية حاسمة بعد فوزها بـ 64 مقعدا، بينما أصبحت أصوات المعارضة في الكنيست عاجزة على نطاق واسع عن المقاومة. هذا يجعل من قضاة المحكمة العليا القوة الكابحة الوحيدة لتشريعات وقرارات إدارية مدعومة من الإئتلاف الحاكم.

في بريطانيا، التي لديها "قانون الحقوق" وحيث أن وجود مجلسي البرلمان يأتي بالفعل بأصوات أكثر تنوعا للتأثير على العملية التشريعية، لا تملك المحاكم صلاحية إلغاء قوانين بدعوى كونها غير دستورية أو غير ديمقراطية، ولكن يمكنها أن تحذر من مثل هذه المخاطر، والقيادة السياسية تقوم دائما تقريبا بالتعديل حسب الضرورة. أما هنا فإن الحافز الكامل لـ"بند التجاوز" المزمع تمريره هو تمكين الأغلبية الحاكمة من

تجاهل الاعتراضات القضائية. علاوة على ذلك، أشار مراسل "تايمز أوف إسرائيل" راؤول ووتليف عندما كتب بشكل موسع عن النقاش بشأن بند التجاوز قبل ثلاث سنوات، إلى أن إسرائيل لا تمتلك نظام دولة فدرالي، ولا دستور، ولا قانون حقوق للتخفيف من سلطة الحكومة والمساعدة في ضمان الحماية الفردية. حتى قبل ما يقرب من عشر سنوات، دافع رئيس الوزراء آنذاك ورئيس الوزراء المقبل بنيامين نتنياهو بشكل صريح عن استقلالية المحكمة العليا ضد مثل هذه "الإصلاحات" بالتحديد باعتبارها بند تجاوز.

في مقابلة مع قناة الكنيست في عام 2012 قال نتنياهو: "ما هو الاختبار الحقيقي للديمقراطية؟ الأمر لا يتعلق بهذا الاقتراح الراديكالي أو ذاك، ولكن حول كيفية استجابة القادة لهذه المقترحات"، وأضاف "اسمع، كانت هناك اقتراحات للحد من سلطة المحكمة العليا أو تقليصها، وهي أحدى ركائز ديمقراطيتنا، وقد منعتها جميعا! دافعت مرارا وتكرارا عن استقلالية المحكمة العليا: القانون الذي يحد من سطلتها – لقد دفنته؛ قانون جلسات الاستماع للقضاة في لجان الكنيست – دفنته؛ القانون لتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة – دفنته"، وتابع قائلا "حقيقة أن الناس تقدموا بمقترحات هي جزء من الديمقراطية، لكن الاختبار الحقيقي هو ما يتم تمرير وما لا يتم تمريره. لذا لا، لا يوجد خطر على الديمقراطية الإسرائيلية. إنها قوية. وأنا بالتأكيد ملتزم بذلك."

في الوقت الحالي، مع قيام نتنياهو بتجميع ائتلافه، وصلت الدعوات من شركائه المحتملين ومن داخل الليكود لتشريع "بند التجاوز" إلى ذروتها. وعلى عكس ما كان عليه الحال قبل عقد من الزمان، فإن لنتنياهو مصلحة شخصية للغاية في العملية.

اعتمادا على نطاقه ومداه، يمكن لمثل هذا البند أن يعيق أو أن يلغي تماما قدرة القضاة على الإشراف على الكنيست والحكومة وإلغاء قوانينهما وقراراتهما – كما فعلت المحكمة في قضايا مثل معاملة المهاجرين غير الشرعيين، وشرعنة المستوطنات المبنية على أراض فلسطينية خاصة، وإعفاء الشبان الحريديم من الخدمة العسكرية. وفي الواقع، بالاعتماد على نطاقه ومداه، يمكن للبند أن يمكّن من انتهاك أو تقييد أو إلغاء حريات أوسع – بدءا من حقوق مجتمع الميم، ووضع اليهودية غير الأرثوذكسية، وحقوق ومكانة مواطني إسرائيل العرب والفلسطينيين، وصولا إلى حرية الصحافة، وكل ما يخطر على البال- وتحويل نظام الحكم في إسرائيل إلى "طغيان الأغلبية"، كما يلخص ذلك بوضوح خبير القانون الجنائي والدستوري البروفيسور مردخاي كرمنيتسر.

بالنسبة لنتنياهو شخصيا، يمكن لمحكمة عليا محايدة أن تسهل تمرير تشريع دون عوائق يمنح رؤساء الوزراء حصانة من الملاحقة القضائية، وتطبيقه بأثر رجعي، وإلغاء تهمة "الاحتيال وخيانة الأمانة" – وكل ذلك من شأنه أن يضع حدا للمحاكمة التي يخضع لها حاليا بتهم فساد، ويطالب بكل ذلك وبشكل علني أعضاء في

إئتلافه المتوقع. (في فرنسا أيضا، لا يمكن توجيه لوائح اتهام للرئيس وهو في منصبه في جرائم يُزعم أنه ارتكبها خلال شغله للمنصب؛ ولكن في فرنسا، يمكن للرئيس أن يشغل المنصب لولايتين فقط مدة كل منهما خمس سنوات).

رئيس حزب "الصهيونية المتدينة" بتسلئيل سموتريتش، الذي يتمثل هدفه النهائي المعلن بثيوقراطية إسرائيلية ويتطلع إلى الحصول على وزارة العدل من بين حقائب وزارية أخرى في المفاوضات الائتلافية، يسعى أيضا إلى "إصلاح" العملية التي تختار إسرائيل من خلالها قضاها، وبالتالي ضمان أن تكون الأغلبية الحاكمة هي من تحدد من سيجلس في المحكمة العليا بالبلاد. وبالتالي، يهدف سموتريش في الأساس إلى تحييد القضاء المستقل مرتين – في انتقاء القضاة وفي ضمان عدم تمكنهم من التدخل في أنشطة الائتلاف الحاكم على أي حال.

على مر السنين، ظهرت فكرة بند التجاوز وسقطت، واختلفت المقترحات فيما يتعلق بحجم الأغلبية المطلوبة في الكنيست لفرضها ومدى اتساع نطاق تطبيقها المحتمل. اقترح التسلسل الهرمي القضائي الإسرائيلي بنفسه في بعض الأحيان أن إعادة تشريع قانون ألغته المحكمة العليا سيكون مناسبا إذا حصل على دعم 75 أو 80 من أعضاء الكنيست الـ 120. في أي ظرف سياسي إسرائيلي يمكن تصوره تقريبا، قد يعني هذا أن عددا كبيرا من أعضاء الكنيست المعارضين سيؤيدون أيضا إعادة التشريع. لا يبدو أن هذه هي فكرة الائتلاف الناشئ.

لا أحد يعرف الآن تفاصيل بند التجاوز الذي سيمرره الائتلاف، بما في ذلك ما إذا كان يمكن أن يؤثر على جميع الحقوق وجميع قوانين الأساس شبه الدستورية لإسرائيل. لكن تقارير إعلامية عبرية متعددة هذا الأسبوع أشارت إلى أن الإطار المفضل سيتطلب دعم 61 عضوا فقط من أعضاء الكنيست، وأنه سيكون قابلا للتطبيق على نطاق واسع، وأن نتنياهو يميل إلى دعمه. إذا ثبت أن هذا هو الحال، فإن الإئتلاف القادم – الذي حصل على دعم أكثر من نصف أولئك الذين صوتوا في الأول من نوفمبر – سوف يقضي على القيد الشرعي الوحيد على حكمه. وإسرائيل، مع افتقارها إلى قضاء مستقل وفعال وحريات مدنية مضمونة، لن تكون ديمقراطية بعد الآن. وكما أشار رئيس الدولة آنذاك رؤوفين ريفلين في عام 2018، فإن "حماية حقوق الأقلية لا تؤدي فقط إلى تحقيق التوازن بين حق الأغلبية في الحكم والقرار. في غياب حماية حقوق الأقلية، فإن الأغلبية الحاسمة ليست أكثر من مجرد طاغية."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: درعي يطالب بوزارة المالية؛ وسموتريتش مُصر على حقيبة الدفاع

رئيس حزب شاس، المدان مرتين بجرائم مالية، معني بتولي منصب وزير المالية

طالب زعيم حزب "شاس" أرييه درعي بوزارة المالية في الحكومة المقبلة المتوقعة بقيادة زعيم حزب "الليكود" بنيامين نتنياهو، بينما يصر حزب "الصهيونية المتدينة" على حصول زعيم الحزب بتسلئيل سموتريتش على حقيبة الدفاع. وفي وقت سابق من العام الحالي اعترف درعي بارتكاب مخالفات مالية – في ثاني إدانة جنائية له – واستقال من الكنيست في إطار صفقة مع الإدعاء. ومع ذلك، فهو يعود إلى البرلمان الإسرائيلي مع حصول حزبه على 11 مقعدا، ما يجعل منه ثاني أكبر حزب في كتلة الأحزاب اليمينية والمتدينة بعد الليكود (الصهيونية المتدينة الذي فاز بـ 14 مقعدا خاض الانتخابات في قائمة واحدة إلا أنه يتكون من فصائل منفصلة). وأجرى درعي مشاورات مع المقربين منه في الأيام القليلة الماضية ناقش فيها مطالبته بوزارة المالية، ووزارة الأمن الداخلي أو وزارة الداخلية، حسبما أفادت القناة 12 السبت.

وقد أشارت تقارير سابقة إلى أن درعي من المتوقع أن يحصل على وزارة الداخلية، التي قادها في الماضي. وذكرت التقارير أنه

إذا تولى درعي منصب وزير الداخلية، فسوف يتم توسيع صلاحياته لـ"تعويض" عدم حصوله على وزارة المالية. ولم يتم توضيح تفاصيل هذه الصلاحيات الإضافية. كما من المتوقع أن يحصل حزب شاس على وزارة شؤون الأديان ووزارة الصحة، وفقا لتقارير. في غضون ذلك، قال مصدر من حزب بتسلئيل سموتريتش، "الصهيونية المتدينة"، إن الحزب سيطالب بحقائب الدفاع والتربية والتعليم والشؤون الدينية. وفقا لتقارير أخيرة، فإن نتنياهو متردد في منح حقيبة الدفاع لسموتريتش.

بحسب تقارير فإن سموتريتش كان مشتبها بالتخطيط لهجوم على طريق سريع رئيسي في تل أبيب احتجاجا على خطة فك الارتباط الإسرائيلية عن غزة في عام 2005. وتم اعتقاله خلال الاحتجاجات ضد الانسحاب واحتُجز من قبل جهاز الأمن العام (الشاباك) لمدة ثلاثة أسابيع، حيث التزم حق الصمت ورفض التعاون مع التحقيق. وأثارت التقارير التي تحدثت عن حصول سموتريتش على منصب وزير الدفاع ردود فعل غاضبة من مسؤولي دفاع كبار سابقين.

وأفاد القناة 12 وموقع "واينت" الإخباري السبت أن نتنياهو يميل نحو إبقاء وزارة الدفاع مع حزب الليكود، ومنح سموتريتش حقيبة المالية، التي طالب بها درعي يوم الأحد. كما سيطالب حزب "الصهيونية المتدينة" بأن يشمل الاتفاق الإئتلافي متطلبات تتعلق بالميزانية، وإصلاحات في النظام القضائي، وشرعنة مستوطنات وتعزيز هوية إسرائيل اليهودية، حسبما قالت مصادر في الحزب الأحد. ومن المتوقع أن يحصل نتنياهو على التفويض لتشكيل حكومة من رئيس الدولة يتسحاق هرتسوغ يوم الأحد في اختتام المشاورات التي يجريها الرئيس مع الأحزاب السياسية.

ولقد ضمن نتنياهو حصوله على توصيات 64 عضو كنيست في كتلة الأحزاب اليمينية والمتدينة (الليكود، شاس، يهدوت هتوراة والصهيونية المتدينة)، في حين أوصى 28 عضو كنيست (يش عتيد وحزب العمل) على رئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد، بينما رفض النواب الـ 28 المتبقين (الوحدة الوطنية، يسرائيل بيتنو، القائمة العربية الموحدة والجبهة-العربية للتغيير) التوصية على أي مرشح.

ويُعتقد أن نتنياهو يسعى إلى تشكيل حكومة جديدة مع معسكر اليمين والأحزاب المتدينة بأسرع وقت ممكن حتى تتمكن من أداء اليمين القانونية في الأسبوع المقبل وتجنب أي تحولات محتملة من حلفائه في اللحظة الأخيرة.

إلا أن هيئة البث الإسرائيلية "كان" ذكرت يوم السبت أن الصعوبات في المفاوضات قد تؤدي إلى تأخير، مع أداء الحكومة الجديدة اليمين فقط بعد ذلك بأسبوع. وأفاد التقرير أن حزب "الصهيونية المتدينة" قدم قائمة مفصلة من المطالب التي تسببت بتعقيدات. وقالت القناة إن الاتصالات بين الطرفين انقطعت في نهاية الأسبوع، لكن نتنياهو واصل الاجتماع مع عضو الكنيست اليميني المتطرف إيتمار بن غفير، رئيس حزب "عوتسما يهوديت"، الذي خاض الانتخابات في قائمة مشتركة مع "الصهيونية المتدينة."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: نتنياهو يتحدث إلى ولي عهد البحرين عن "فرص عظيمة" للتعاون

رئيس الوزراء المفترض يتفق على مواصلة التعاون الوثيق، ويدعو نظيره البحرين إلى زيارة إسرائيل، وفقا لمكتبه

قال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي المفترض بنيامين نتنياهو إن نتنياهو تحدث مع ولي عهد البحرين ورئيس الوزراء سلمان بن حمد آل خليفة عبر الهاتف يوم الأحد. وجاء في بيان صادر عن مكتب نتنياهو أن "ولي العهد أعرب عن رغبة البحرين في توسيع وتعميق العلاقات بين بلدينا والارتقاء بتعاوننا إلى آفاق جديدة." وبحسب البيان، قال نتنياهو لنظيره البحريني إن أمام البلدين "فرص كبيرة" وأنه يتوقع استمرار خط الاتصال المباشر بينهما. ودعا نتنياهو آل خليفة إلى زيارة إسرائيل قريبا، بحسب مكتبه. أجرى نتنياهو محادثات عديدة مع قادة العالم منذ فوزه في الانتخابات العامة في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر.

قامت إسرائيل والبحرين بتطبيع العلاقات بينهما في عام 2020، في ظل حكومة نتنياهو السابقة، كجزء من "اتفاقات إبراهيم" التي توسطت فيها الولايات المتحدة، والتي نتج عنها أيضا إقامة علاقات دبلوماسية بين الدولة اليهودية والإمارات العربية المتحدة. مهد الاتفاق الطريق للتطبيع مع المغرب بعد أشهر.

بعد الانتخابات العامة الإسرائيلية في وقت سابق من هذا الشهر، قالت البحرين إنها ستواصل تعزيز العلاقات المتنامية مع إسرائيل، حيث يبدو أن الدولة اليهودية في صدد الدخول في أكثر حكومة يمينية على الإطلاق، والتي من المتوقع أن تتضمن عناصر يمينية متطرفة. ونقلت وكالة "رويترز" عن مستشار دبلوماسي لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في ذلك الوقت قوله إن فوز نتنياهو "طبيعي ومتوقع دائما." وقال الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة: "لدينا اتفاق مع إسرائيل، وهو جزء من اتفاقات إبراهيم، وسنلتزم باتفاقنا ونتوقع أن يستمر على نفس الخط ومواصلة بناء شراكتنا معا." واضاف "نريد أن نكون مثالا وأن ننجح معا وأن نواجه كل التهديدات." تعمل البحرين وإسرائيل على تعزيز العلاقات الثنائية.

في الشهر الماضي، قام وفد من المظليين الإسرائيليين بقفزة مشتركة فوق البحرين، إلى جانب جنود من الدولة الخليجية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة للاحتفال بمرور عامين على توقيع اتفاقات إبراهيم. وفي شباط/ فبراير، وقّعت إسرائيل على اتفاق تعاون تكنولوجي وعلمي مع البحرين، إلا أن تفاصيل الاتفاق كانت شحيحة، وأعقب ذلك اتفاق تعاون في مجال الصحة والابتكارات الطبية والبحوث الطبية. في آب/ أغسطس، وقعت مؤسسات إسرائيلية وبحرينية اتفاقية تعاون في مجال التكنولوجيا المالية. ويعتقد أن البلدين حافظا على علاقات سرية بشأن الأمن والدفاع على مر السنين. وورد أنهما يجريان محادثات متقدمة بشأن اتفاقية تجارة حرة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لجنة في القدس تنشر خطة للسفارة الأمريكية الدائمة بعد 4 سنوات من قرار ترامب

مع نشر خطة بناء مفصلة للبعثة الدبلوماسية الجديدة في حي تلبيوت، نائب رئيس البلدية يقول إنها تأتي بعد "أربع سنوات من العمل الشاق"

نشرت لجنة في بلدية القدس يوم الثلاثاء خطة البناء التفصيلية للسفارة الأمريكية الدائمة في المدينة، والتي ستحل محل البعثة المؤقتة الحالية المستخدمة منذ أن نقل الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب السفارة من تل أبيب في خطوة تاريخية. ونشرت لجنة التخطيط والبناء المحلية في القدس مخططات للمجمع الدبلوماسي، الذي سيتم بناؤه في قاعدة اللنبي العسكرية المهجورة في ضواحي حي تلبيوت، والتي شيدها العثمانيون واستخدمها الجيش الإسرائيلي لاحقا حتى التسعينيات.

وتقع السفارة بين طريق الخليل وشارع حنوخ البيك وشارع دانيال يانوفسكي – وهي منطقة تقع على حدود الخط الأخضر لعام 1949، الذي يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية والقدس الشرقية. وورد أن جزءا من السفارة المؤقتة يقع في منطقة متنازع عليها. وسيحتوي المجمع الجديد على مبنى السفارة والمكاتب وسكن الموظفين ومواقف السيارات والمباني الأمنية. ولم يقدم البيان تقديرا لموعد الانتهاء من تشييده.

وقالت نائبة رئيس بلدية القدس فلور حسن ناحوم في بيان إن الخطة نشرت بعد "أربع سنوات من العمل الجاد" مع البعثة الأمريكية. الموقع الجديد للسفارة الأمريكية في هذا الموقع المركزي سيؤدي إلى تحسين المنظر الحضري للحي وربطه بجميع مناطق العاصمة عبر شبكة من القطارات الخفيفة التي ستتوقف عند باب مبنى السفارة تقريبا"، قالت، في إشارة إلى خطة – عارضها العديد من نشطاء البيئة – لبناء خط قطار خفيف جديد على طريق الخليل. وقالت حسن ناحوم إنها تأمل في أن تحذو الدول الأخرى حذو الولايات المتحدة وتنقل سفاراتها إلى القدس. ولم يتبع المجتمع الدولي قرار ترامب في عام 2017 الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى هناك، مشيرا إلى ضرورة تحديد وضع المدينة باتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: لبيد وغانتس ينتقدان دعوة لجنة الأمم المتحدة لمحكمة العدل الدولية إلى التحقيق في "الاحتلال والضم" الإسرائيليين

رئيس الوزراء يصف القرار بأنه "مكافأة للمنظمات الإرهابية"، ووزير الدفاع يقول إن الطلب "منفصل عن الواقع"؛ تنتظر الخطوة موافقة الجمعية العامة، على الأرجح في الشهر المقبل

انتقد رئيس الوزراء المنتهية ولايته يئير لابيد يوم السبت قرارا للأمم المتحدة يطالب محكمة العدل الدولية بالإدلاء برأيها في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني و "الاحتلال والاستيطان والضم" الإسرائيليين.

وصوتت اللجنة الرابعة للجمعية العامة للامم المتحدة لصالح القرار يوم الجمعة بتأييد 98 بلدا ومعارضة 17 وامتناع 52 عن التصويت. ويظل القرار في انتظار الموافقة الرسمية للجلسة العامة للجمعية العامة، على الأرجح الشهر المقبل. كان القرار، الذي يحمل عنوان "الممارسات والأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة"، واحدا من عدة قرارات ركزت على النزاع خلال الجلسة. ويطلب القرار من محكمة العدل الدولية ومقرها لاهاي "إصدار رأي استشاري على وجه السرعة" بشأن "احتلال إسرائيل طويل الأمد واستيطانها وضمها للأراضي الفلسطينية."

وقال لبيد في بيان يوم السبت إن إسرائيل "ترفض بشدة القرار الفلسطيني... هذه خطوة فلسطينية أحادية أخرى تقوض المبادئ الأساسية لحل النزاع وقد تضر بأي احتمال لعملية مستقبلية." وأضاف "يريد الفلسطينيون استبدال المفاوضات بخطوات أحادية الجانب. إنهم يستخدمون الأمم المتحدة مرة أخرى لمهاجمة إسرائيل." وقال إن هذه الخطوة "لن تغير الواقع على الأرض ولن تساعد الشعب الفلسطيني بأي شكل من الأشكال، بل قد تؤدي إلى تصعيد. إن دعم هذه الخطوة هو جائزة للمنظمات الإرهابية وللحملة ضد إسرائيل." وعبّر رئيس الوزراء عن امتنانه للدول التي صوتت ضد القرار وتلك التي امتنعت عن التصويت.

ودعا رئيس الوزراء "جميع الدول التي أيدت اقتراح الأمس إلى إعادة النظر في موقفها ومعارضته عندما يتم التصويت عليه في الجمعية العامة."

ووصف وزير الدفاع المنتهية ولايته بيني غانتس الطلب بأنه "منفصل عن الواقع"، مرددا ما قاله لبيد بأنه سيضر بآفاق المفاوضات المستقبلية لإنهاء الصراع. وكتب غانتس في تغريدة على "تويتر": "اتخاذ الفلسطينيين خطوات في محكمة لاهاي هو هدف في مرماهم يبعدهم عن أي إنجاز سياسي." وأضاف أن "نية الأمم المتحدة السماح بذلك لن تؤدي إلا إلى الإضرار بالاستقرار في المنطقة والقدرة على التوصل إلى تفاهمات في المستقبل."

كما يدعو قرار الأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق في الإجراءات الإسرائيلية "الهادفة إلى تغيير التركيبة السكانية، وطابع مدينة القدس المقدسة ووضعها" ويقول إن إسرائيل تبنت "تشريعات وإجراءات تمييزية." يطالب القرار المحكمة بالتدخل في النزاع وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. المحكمة، وهي جهاز تابع للأمم المتحدة، منفصلة عن المحكمة الجنائية الدولية الموجودة أيضا في لاهاي. وكانت آخر مرة أصدرت فيها محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا بشأن النزاع في عام 2004.

وشملت الدول التي صوتت ضد مشروع القرار إسرائيل، وأستراليا، والنمسا، وكندا، وجمهورية التشيك، وإيطاليا، وألمانيا والعديد من دول جزر المحيط الهادئ والولايات المتحدة. وامتنعت العديد من الدول الأوروبية عن التصويت.

* * *

i24news: بن غفير ينوي إدراج عقوبة الإعدام لمنفذي العمليات العدائية في الاتفاقيات الائتلافية

بن غفير تعهد بسن القانون ضمن حملته الانتخابية، فضلا عن تلويح رئيس حزب يسرائيل بيتينو ليبرمان بنفس المطلب

من المتوقع أن يطلب رئيس حزب عوتسما يهوديت إيتمار بن غفير، اليوم (الإثنين)، إدراج بند في الاتفاقيات الائتلافية يتطرق إلى قانون عقوبة الإعدام بحق منفذي العمليات العدائية. في السابق أثير هذا المطلب مرارا لكن تم إبعاده عن أجندة عمل الحكومة بسبب المعارضة التي أبدتها بعض مركبات الائتلاف في حينه، وفق النشر الإثنين في واينت . لكن مع تغير الخارطة السياسية بناء **على نتائج الانتخابات الأخيرة التي أفرزت كتلة يمينية متماسكة تجري مفاوضات ائتلافية لتشكيل الحكومة المقبلة في إسرائيل**، عادت تلك القضية إلى السطح مجددا وسط تأييد أغلبية واضحة لمثل هذا القانون. وليس من الواضح ما إذا كان الليكود سيدعم هذا الاقتراح.

وكان بن غفير قد تعهد بسن قانون مماثل ضمن حملته الانتخابية، فضلا عن تلويح رئيس حزب يسرائيل بيتينو أفيغدور ليبرمان (وزير المالية المنتهية ولايته)، بذلك المطلب على مدار سني نشاطه في الكنيست، إضافة إلى عدد غير كبير من أعضاء الكنيست في الليكود الذين أيدوه في الماضي. ويندرج مطلب بن غفير بإنزال عقوبة الإعدام على منفذي العمليات العدائية داخل إسرائيل، ضمن اقتراحات أخرى يسعى النائب اليميني من خلالها إلى تعزيز صلاحياته كوزير محتمل للأمن الداخلي من اجل مكافحة الجريمة ولتشديد فرض النظام.

* * *

i24news: التحقيقات الأولية بحادث سرقة الذخيرة من قاعدة عسكرية يظهر وجود فجوات بالحراسة والحماية

سرقت كمية كبيرة من الذخيرة من قاعدة عسكرية إسرائيلية في هضبة الجولان السبت

أجرى قائد منطقة الشمال في الجيش الاسرائيلي الجنرال اوري جوردين اليوم تحقيقا أوليا في أعقاب سرقة الذخيرة من معسكر "صنوبر" أمس السبت، قائد الوحدة 210، الجنرال تسيون راتسون، استعرض أمام القائد العسكري النقاط الرئيسية للتحقيق الأولي في حادث الاقتحام، ويتضح من خلاله وجود فجوات بالحراسة والحماية والعديد من الإنذارات الكاذبة . وأشار جوردين الى أنه يتضح من التحقيقات الأولية وجود فجوات بالبنية التحتية بالحراسة في القاعدة العسكرية، كثرة الانذارات الكاذبة والاستجابة الغير كافية في موقع تخزين الأسلحة. وبخصوص الفجوات بالبنية التحتية للحراسة في المعسكر، يوجد خطة لمعالجة الأمر، والتي ستخرج الى حيز التنفيذ العام المقبل . ويتضح من التحقيقات ايضا أنه بعد الحادث مباشرة، تعاونت القوات لإجراء عمليات مسح وجرد واسعة. وأشار قائد المنطقة الى وجوب وجود تعاون تنظيمي بين الجيش الإسرائيلي، الشرطة الإسرائيلية والشاباك بصورة فورية بعد الحادث والذي يجب أن يتواصل خلال الأيام القادمة .

وأمر قائد المنطقة إقامة لجنة اختصاصيين برئاسة قائد الوحدة 4، الجنرال ميكي شاربيت، والتي ستحقق وتفحص كافة العوامل ونقاط الضعف التي أتاحت حادث سرقة الذخيرة. وستعرض نتائج التحقيق النهائية أمام قائد المنطقة في غضون شهر. وسيتم خلال ذلك فحص موضوع تجميع الذخيرة في القاعدة العسكرية، وستقام قدرة انذار مبكر . وفي نهاية التحقيقات أمر قائد المنطقة بالقيام بعدد من الخطوات الفورية، بينها تدريبات حراسة في كافة وحدات القيادة في الشمال وإجراء تقييم آخر مخصص لموضوع حماية القواعد

العسكرية . ويشار الى أن شرطة إسرائيل اعلنت صباح اليوم عن اعتقال ستة مشتبهين بالتورط بسرقة الذخيرة من **معسكر "صنوبر" في هضبة الجولان**، وعرض عدد من المشتبهين أمام المحكمة التي استجابت لطلب الشرطة وقامت بتمديد اعتقالهم حتى يوم الثلاثاء القادم، وتم اكتشاف السرقة الليلة ما الجمعة والسبت حيث اتضح خلال عملية جرد أن هناك نقصا لـ73 الف رصاصة من طراز 5.56، اضافة الى سرقة قنابل شديدة الانفجار .

* * *

i24news: يائير لابيد عقب تكليف نتنياهو بتركيب الحكومة: يوم أسود للديمقراطية الإسرائيلية

يوم أسود للديمقراطية ذاك النهار الذي يُنصب فيه رئيس وزراء مكلف بتشكيل حكومة خاضع للابتزاز من قبل شركائه

عقّب رئيس الوزراء الإسرائيلي المنتهية ولايته يائير لابيد على تفويض رئيس الليكود بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، من قبل الرئيس هرتسوغ ظهر يوم الأحد، بالقول: يوم أسود للديمقراطية الإسرائيلية ."
وأضاف لابيد: يوم أسود للديمقراطية ذاك النهار الذي يُنصب فيه رئيس وزراء مكلف بتشكيل حكومة خاضع للابتزاز من قبل شركائه، الذين يجتمعون على هدف مشترك هو تخليصه من محاكمته وإعادة دولة إسرائيل إلى الوراء. لن نتخلى عن بلدنا وقيمه الليبرالية ولن نسمح بإيقاع الضرر بمستقبل أطفالنا - سنقاتل متحدين في الكنيست، وفي الساحات، وعلى الجسور حتى نستبدل حكومة الدمار بحكومة التغيير . وفي غضون ذلك، عقد رئيس الوزراء لابيد، عددا من الاجتماعات والمحادثات السياسية الأمنية، أصدر بنهايتها تعليماته لإعداد صندوق أدوات أمني سياسي، ردا على تحرك الفلسطينيين في الأمم المتحدة. وقال لابيد بهذا الصدد: "الطريق إلى حل النزاع لا يمر عبر أروقة الأمم المتحدة أو الهيئات الدولية الأخرى، والتحرك الفلسطيني في الأمم المتحدة سيكون له عواقب."

يذكر أن لابيد علّق مساء أمس السبت، على تحرك السلطة الفلسطينية بالقول إن "إسرائيل ترفض بشدة القرار الفلسطيني المقترح"، بعد أن صادقت لجنة الأمم المتحدة على اقتراح الفلسطينيين بالتوجه إلى محكمة العدل الدولية في هاج، للحصول على رأي بشأن "الاحتلال الإسرائيلي المستمر."

* * *

جيروساليم بوست: لماذا فشل الرأي الإعلامي اليهودي الأمريكي؟

بقلم يسرائيل مداد

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

"سعيد عريقات" هو رئيس مكتب واشنطن لصحيفة القدس اليومية، ويعيش في روكفيل بولاية ماريلاند، وهو صحفي مقيم في واشنطن منذ فترة طويلة. شغل لسنوات منصب كبير المتحدثين باسم الأمم المتحدة في العراق، عريقات حاصل على ماجستير من جامعة ولاية كاليفورنيا، في لونج بيتش، وهو مدرس مساعد في الجامعة الأمريكية في واشنطن حيث قام بتدريس دورة "الإعلام في العالم العربي." تقول صحيفة القدس أنها الصحيفة اليومية الأكثر قراءة على نطاق واسع في السلطة الفلسطينية، إلى جانب إصدار موقعها على الإنترنت، فقد تأسست عام 1967. يظهر عريقات أيضاً كمحلل نقدي لمجموعة متنوعة من وسائل الإعلام العربية، المطبوعة والمسموعة، مثل الجزيرة والوفد وغيرها. وتجمع جريدته، مثل العديد من الصحف الأخرى، بين الأخبار والآراء الافتتاحية، حيث تم وصف عضو الكنيست "إيتمار بن غفير" بأنه "المتطرف بن غفير" في تقرير عن اجتماعه مع "بنيامين نتنياهو"، الذي يُفترض أنه سيكون رئيس الوزراء المقبل.

ووفقاً للدور المفترض لصحيفته باعتبارها تروج لعرض أيديولوجي مؤيد للفلسطينيين، فقد حوَّل عريقات نفسه إلى موقع مثالي من خلال حضوره في المؤتمرات الصحفية لوزارة الخارجية الأمريكية.

عريقات لم يفشل أبداً في تقديم المتحدثين الرسميين المتعددين على المنصة بأسئلة مصاغة بعناية، بحيث تضيف "حقائق" مشكوك فيها، وإنه يقود هؤلاء المتحدثين دائماً إلى قول استنتاجات من شأنها أن تساعد قضية فلسطين بينما يشيطن "إسرائيل" بشكل مخادع. وفي إيجاز صحفي بوزارة الخارجية في 7 نوفمبر، وجه أسئلة إلى المتحدث باسم الوزارة "نيد برايس"، "هل كانت هناك أي مكالمات بين وزير الخارجية ورئيس الوزراء الجديد، السيد نتنياهو؟، أعرف أن وزيرة الخارجية تحدثت إلى رئيس الوزراء المنتهية ولايته، لهذا انا اسال." ثم شرع عريقات في التساؤل عن التشكيلة المحتملة "للحكومة الإسرائيلية"، بالنظر إلى أن بن غفير قد يحصل على "إحدى الوزارات الأمنية المسؤولة عن الفلسطينيين"، ويضيف: "أنا أعرف الحكمة القادمة جيداً، حتى مراكز الفكر الموالية لإسرائيل وما إلى ذلك، ويجب ألا يكون هذا هو الحال، هل لديكم أي موقف من مثل هذا الخيار؟ وهو معروف بآرائه العنصرية ويدعو إلى قتل الفلسطينيين وما إلى ذلك." ثم طرح سؤال حول الوضع في السلطة الفلسطينية: "الوضع في طريقه إلى الجحيم، فما الذي تحاول فعله بالفعل للتخفيف من هذا السلوك الإسرائيلي العدواني للغاية في الضفة الغربية؟."

بعض الأمثلة الأخرى:

في الثاني من نوفمبر، طرح سعيد سؤالاً شرعياً ولكن "بهاراته" كانت أكثر من "حقائقه" لبن غفير: "أنت لست قلقاً من أن يكون هذا الشخص قد دعا إلى قتل فلسطينيين وقتل رماة الحجارة، قائلاً كل أنواع الكلام الفاحش؟." وفي 14 سبتمبر، أثناء "عمليات الجيش الإسرائيلي" ضد الفلسطينيين، قال عريقات عن صورة الوضع: "إنهم يهاجمون مخيم جنين، أعني أنهم لا يدافعون عن أنفسهم، هؤلاء جنود – وقتلة محترفون."

خلال رحلة الرئيس "جو بايدن" إلى "إسرائيل"، سأل عريقات، في 18 يوليو: "هل تعتقد أن الرئيس قد أضاع فرصة التأكيد على أنه في هذا اليوم وهذا العصر، لا يمكنك إبعاد الفلسطينيين بالقوة، كما في مسافر يطا أثناء وجوده هناك، في حين أن ما حصل هناك مستمر بالحصول هنا؟" وغني عن القول إن قُري مسافر يطّا لم يتم تفكيكها ولن يتم تفكيكها.

قائمة الأمثلة المماثلة طويلة جداً، في المتوسط ثلاث مرات في الأسبوع لسنوات عديدة، كان عريقات يقوم بواجبه كصحفي يدافع عن "فلسطين." وبذلك، فهو لا يشوه سمعة "إسرائيل" من خلال استجوابه فحسب، بل إنه يخفي أيضاً أفعال إخفاقات السلطة الفلسطينية، وفسادها السياسي والأمني، وترويجها للإرهاب والتحريض ضد "إسرائيل" واليهود، ورفضها الدبلوماسي، وحكمها القمعي المناهض لديمقراطية شعبها. قد يفكر الكثيرون، "ماذا في ذلك؟" أو "وما الجديد أيضاً؟"

"وسائل الإعلام اليهودية والإسرائيلية" تفتقر إلى الإيجازات الصحفية

في الواقع، ما ينقص هذه اللقاءات الصحفية، وتحديات السياسة الخارجية الأمريكية والتأطير المتحيز للقصص، هو صوت "الصحفيين الإسرائيليين" وممثلي وسائل الإعلام اليهودية الأمريكية، فلا أحد هناك يطرح أسئلته بأدب، ولكن باستعلاء، وتستند إلى الظروف الحقيقية. يمكنهم طلب معلومات عن أفعال من جانب نظام محمود عباس، ويمكنهم أن يسألوا لماذا يعتبر قانون "تايلور فورس" حبراً على ورق، "هو قانون صادر عن الكونغرس لوقف المساعدات الاقتصادية الأميركية للسلطة الفلسطينية"، أو لماذا رفض الرئيس بايدن، في رحلته الأخيرة إلى مستشفى أوغستا فيكتوريا في القدس، "مرافقة إسرائيلية"، أو ما إذا كانت مئات الملايين من الدولارات التي تعهدت إدارته بإنجاز أي شيء إيجابي.

هناك منافذ إعلامية يهودية رئيسية، مثل وكالة التلغراف اليهودية، ونقابة الأخبار اليهودية، بالإضافة إلى الصحف الأسبوعية اليهودية المحلية والوطنية في واشنطن مثل ألجمينر والصحافة اليهودية والأسبوع

اليهودي. وهناك "صحف إسرائيلية" ومراسلون إذاعيون وتلفزيونيون مقيمون هناك، ألا يمكنهم إرسال مراسل بانتظام، أو تجميع مراسل لتغطية أخبار وزارة الخارجية؟ أو حتى متدرب جامعي؟

يبدو أن لديهم ما يكفي من الموظفين لتغطية الصراع بين يهود أمريكا و"إسرائيل"، الاحتكاك بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل"، أو تعامل الإدارة المتعاطف مع "إسرائيل"، يملأ العديد من أعمدتهم في الصحافة، ولماذا تتلقى وزارة الخارجية مثل هذا الإهمال؟ أفترض أن هناك أسباباً جيدة جداً لعدم حدوث ذلك، أود أن أعرف هذه الأسباب، فأنا أثق بالآخرين، وربما أساهم في حل هذه الخلافات.

في غضون ذلك، ومع عدم وجود "صدى إسرائيلي" في غرفة الإحاطة تلك، يواصل عريقات جدول أعماله الأحادي الجانب، كما فعل في 8 نوفمبر، عندما سأل: "أعلن الجيش الإسرائيلي أن منزل الناشط الفلسطيني المعروف "عيسى عمرو" في الخليل موقعاً عسكرياً، لأنه اشتكى من المستوطنات، فهل تدعو الإسرائيليين لإخلاء منزل السيد عمرو؟." لقد أخلت "الصحافة الإسرائيلية واليهودية الأمريكية" المكان الإعلامي لوزارة الخارجية، حيث تهيمن رسالة فلسطين على "الأخبار."

* * *

إسرائيل اليوم: هذه هي الصعوبات المتوقعة من تعيين أرييه درعي وزيراً

بقلم نيتعائيل باندیل

في عام 1999 أدين درعي بالرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة، وحكم عليه بالسجن 3 سنوات، وفرضت عليه المحكمة عقوبة "العار." وفي عام 2015 عين وزيراً في الحكومة، تقدمت الحركة من أجل جودة الحكومة بالتماس ضد تعيينه، لكن المحكمة العليا رفضت الالتماس بسبب الوقت الذي انقضى منذ الإدانة: فقد مضى 13 عاما على الحدث، وكتبت "القاضية إستر حايوت" التي تم تعيينها لاحقاً رئيساً للمحكمة العليا، في الحكم أن "تعيين درعي أمر مقبول وعلى حدود المعقول."

هذه المرة الوضع القانوني لدرعي أكثر صعوبة

في بداية العام أدين بجرائم ضريبية اعترف بها كجزء من صفقة إقرار بالذنب، وحُكم عليه بالسجن لمدة 12 شهراً وغرامة قدرها 180 ألف شيكل. قبل ذلك استقال درعي من الكنيست حتى لا تفرض عليه المحكمة عقوبة العار، وحاول محامي دفاعه "نافوت تل تسور" إثارة الشفقة في الكنيست: باعتباره "الرجل استقال

من الكنيست." وقال درعي للقاضي: "قررت أنني أريد مواصلة الاستثمار في الخدمات والاحتياجات الجماهيرية، حتى لو لم يكن ذلك من الكنيست."

صدّق رئيس محكمة الصلح في القدس القاضي "شموئيل هيربست" على مزاعم درعي بعدم ارتكابه جريمة ما يشير إلى وصمة العار وكتب: "كل من يخاف من المتهم كونه يشكل ضرر بالمال العام يمكنه أن يكون مرتاحاً وموقناً بأن المتهم لن يمس بعد الآن حاجات الجمهور التي تنطوي على ملاحقات مالية، وذلك بسبب إبعاده عن المشهد العام." وبعد أقل من أسبوع، تم تعيين درعي مستشاراً برلمانياً لشاس وعاد إلى الكنيست، والآن يريد العودة وتعيينه وزيراً للمالية.

القانون الأساسي: ينص على أنه لا يجوز للحكومة تعيين الشخص الذي أدين وحُكم عليه بالسجن، بما في ذلك الحكم مع وقف التنفيذ، في منصب وزير في الحكومة إذا كان التعيين في غضون سبع سنوات من الإدانة، المرة الماضية كان شرط السبع سنوات هو من أنقذ درعي، هذه المرة بالكاد مر عامان. ومع ذلك، يترك القانون الأساسي مجالاً لدرعي: "ما لم يقرر رئيس لجنة الانتخابات أن التهمة التي أدين بها لا تنطوي على عقوبة العار." أي أن تعيين درعي وزيراً، يتطلب موافقة رئيس لجنة الانتخابات وقراراً قانونياً بأن الجرائم التي اعترف بها لا تشكل عاراً ومساساً بالشرف.

رفض رئيس لجنة الانتخابات، ورئيس المحكمة العليا "يتسحاق عميت"، خلال الانتخابات التماساً ضد تعيين درعي وزيراً، وذكر أنه لا يزال نظرياً، وأوضح أن على درعي أو نتنياهو – المعين أو المكلف – هو من يجب الاتصال به، للموافقة على التعيين. يجب التأكيد على أن مثل هذا الطلب من قبل مرشح لمنصب وزير كان قد أدين مؤخراً لم يحدث بعد في "إسرائيل."

عند تقدم درعي بهذا الطلب يقوم "يتسحاق" عميت بسؤال المستشارة القانونية للحكومة "غالي بهاراف ميارا"، ومن المتوقع أن ترد بأنه يجب فرض عقوبة العار على درعي.

هل هناك أي احتمال أن يقرر رئيس لجنة الانتخابات عميت أو القضاة في المحكمة العليا أن الجرائم التي أدين بها درعي لا تنطوي على عار؟ وكان كبار من فقهاء القانون قد انتقدوا في الماضي أن العار مفهوم أخلاقي وليس مفهوماً قانونياً ويفتقر إلى تعريف واضح في القانون. وصرح رئيس المحكمة العليا السابق "أهارون باراك" أن كل جريمة ضد قوانين البلاد لها عقوبة العار، لكن هذا "العار" الذي يمنع التعيين في الحكومة سيعتمد على "الظروف التي ارتكبت فيها الجريمة، والظروف التي تشير إلى الخطورة الأخلاقية." إن المخالفة الضريبية بمعدل منخفض نسبياً، مثل التي أدين بها درعي، في حد ذاتها قد لا تثبت وصمة العار، وما هي

الظروف؟ التي تشكل إدانة ثالثة، تحديد أن تعيينه السابق كان "في حدود عالم المعقولية"، وأخيراً: خداع للقاضي هيربست. وحدد "أهارون باراك" رئيس المحكمة العليا للعدو سابقاً القضية التي يجب فيها فرض عقوبة العار: "جريمة ضد قوانين الدولة تدل على ازدراء القانون وعدم احترامه."

* * *

إسرائيل اليوم : غضب في الليكود حول تعيين ديرمر في منصب وزير الخارجية

بقلم أمير إتينجر

هناك غضب كبير داخل الصفوف القيادية في حزب الليكود لأن رئيس الحزب بنيامين نتنياهو يفكر في تعيين "رون ديرمر" "السفير الإسرائيلي" السابق لدى الولايات المتحدة، وزيراً للخارجية في الحكومة الناشئة. ورغم أن التعيين ليس نهائياً بعد، لكن احتمالية طرح نتنياهو هذا الأمر نجح في إثارة غضب كبير بين أعضاء الكنيست في الليكود. وقال عدد من كبار مسؤولي الحزب الذين تحدثوا لصحيفة "إسرائيل اليوم": "إذا عيّن نتنياهو ديرمر، فسيكون تعييناً وقحاً وإهانة لأعضاء الليكود الذين انتخبوا ممثليهم في الانتخابات التمهيدية، وليس هناك إكراه وضغوط لتبرير تسليم حقيبة الخارجية لشريك في الائتلاف – نتنياهو يحاول أن يفرض علينا ديرمر من الخارج." ويدرس رئيس الوزراء المكلف نتنياهو تعيين مساعده المقرب "رون ديرمر" في منصب وزير الخارجية بعد أن رفض الأخير عرض نتنياهو تعيينه رئيساً لمجلس الأمن القومي.

يعتبر ديرمر، "السفير الإسرائيلي" السابق لدى الولايات المتحدة، الشخص الأقرب لنتنياهو ومرشحه المفضل لهذا المنصب ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت المجموعة الغاضبة داخل الليكود من تعيين دريمر ستسمح لنتنياهو بتنفيذ التعيين، رغم أنه في الأيام الأخيرة يبدو أن هذا الاحتمال قد أصبح قوياً. وبعد رفض ديرمر رئيساً لمجلس الأمن القومي، ظهرت فكرة تعيينه وزيراً في دائرة رئيس الوزراء

في البداية، كان هناك حديث بشكل أساسي عن دور وزير الشؤون الاستراتيجية أو التعاون الإقليمي، أو عن مكتب جديد سيتم تكييفه به وفقاً لقياسات ديرمر ويسمح له بأداء دور مركزي في تشكيل السياسة الخارجية "لإسرائيل." لكن في الأيام الأخيرة، حدث تفاهم في دائرة نتنياهو المقربة على أن لديه عدداً كبيراً من الحقائب تحت تصرفه لتسليمها لمسؤولي الليكود، وأنه من الممكن أن يكون قادراً على تعيين ديرمر في المنصب بعد كل شيء، ومن المحتمل أيضاً أن نتنياهو يفضل عدم تكليف أحد خصومه المحتملين داخل الحزب بحقيبة رفيعة مثل الخارجية.

وصفه مصدر دبلوماسي عمل مع ديرمر بأنه "متوافق مع نتنياهو" ليس فقط من حيث آرائه وقربه من رئيس الوزراء المنتخب، ولكن أيضاً من حيث أسلوب عمله. وقال المصدر "هو آلة عمل، فهو يرتب عدداً كبيراً جداً من الاجتماعات ويكرر الرسائل نفسها والحكايات نفسها في كل منها، بانضباط صارم، تماما مثل نتنياهو."

من وجهة النظر هذه – وعلى افتراض أن نتنياهو لن يكون قادراً على تولي حقيبة الخارجية بنفسه، بسبب القيود القانونية التي تنطبق عليه بسبب الإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها ضده – سيكون تعيين ديرمر في هذا المنصب، أقرب شيء لترك وزارة الخارجية بيد رئيس الوزراء. ستتيح هذه الخطوة لنتنياهو أن يعرف بثقة أن وزير الخارجية لا يتبع سياسة مستقلة موازية لسياسته، وأن يعهد إليه براحة البال حتى أكثر القضايا الدبلوماسية حساسية.

* * *

موقع ميدا: خمس مهام رئيسية لوزير الخارجية الجديد

تجديد القتال ضد إيران، وتعزيز التحالفات، وقمع الفكرة الفلسطينية؛ كل هذا يدفع باتجاه أن إسرائيل" بحاجة إلى تغيير في السياسة الخارجية أيضًا. لأكثر من عام بقليل، تمكن وزير الخارجية يائير لابيد من تدمير تقريبا من الأساس أكثر من عقد من النجاح السياسي الاستثنائي بقيادة بنيامين نتنياهو. كان من الشائق رؤية جذور سياسة التدمير في المقال الذي كتبه لصحيفة "هآرتس" بعد أكثر من ثلاثة أشهر بقليل من توليه المنصب تحت عنوان "المائة يوم الأولى لسياسة خارجية مختلفة." لقد رفض لابيد ببساطة فهم كل ما يفهمه طالب في السنة الأولى في أي فصل دراسي عن العلاقات الدولية: السياسة الخارجية لكل دولة تقوم أولاً وقبل كل شيء على مصالحها، بدلاً من ذلك هو أصر على قيادة سياسة خارجية قائمة على "القيم المشتركة" وقبل كل شيء على القيم الأخلاقية، وانتهى به الأمر بترك إرث مدمر لأولئك الذين سيأتون من بعده.

يدخل وزير خارجية إسرائيل القادم إلى عالم تغير بشكل كبير في العام الماضي وهذه هي المهام الخمس الرئيسية التي يجب أن يقوم بها:

. النضال ضد إيران :عند توليه منصبه تعهد لبيد للأمريكيين بسياسة "اللا مفاجآت" غير المسؤولة، في وقت لاحق أكد بينت للرئيس بايدن أن إسرائيل ستبقي انتقادها للاتفاق مع إيران في الغرف المغلقة، سيوضح رئيس الوزراء نتنياهو على الفور أن هذه السياسة لا تنطبق عليه (سبق أن أخبر الرئيس بايدن بذلك عندما كان رئيسًا للوزراء) وسيعود إلى تركيز جهوده على إقناع الإدارة الأمريكية بمعارضة الاتفاق النووي وزيادة العقوبات على إيران، إلى جانب ممارسة التهديدات العسكرية، يجب أن يكون وزير الخارجية المعين هو المقاول

التنفيذي الذي يشغل نظاما مجهزا جيدا. بالإضافة إلى ذلك، في العام الماضي، شعرت دول الخليج وخاصة السعودية، أن الأمريكيين تخلوا عنها وأصبحوا يقتربون من إيران، ومن واجبنا توثيق العلاقات مع تلك الدول وإعادتها إلى الجبهة ضد الإيرانيين.

.علاقة مع جاليات جديدة :العالم يتغير بسرعة وينعكس ذلك بوضوح في مجال التركيبة السكانية، لدى إسرائيل صلة معينة، لكنها تقتصر مع الجاليات التي تكتسب معنى مهمًا في البلدان التي تعيش فيها، هذا هو الحال على سبيل المثال، مع ذوي الأصول الأسبانية والأمريكيين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة والمسلمين في الدول الأوروبية وخاصة في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، قد يغير العمل الشامل للاقتراب من هؤلاء الجاليات موقفهم تجاهنا بشكل لا يمكن وصفه، أكثر من ذلك، جزء كبير منهم لا يرفضنا بل يسعون إلى التقرب منا.

.تعزيز التحالف مع أنصار إسرائيل في الاتحاد الأوروبي :يمكن تقسيم الاتحاد الأوروبي تقريبًا إلى أنصار الدول القومية وأنصار الدولة الفوق قومية، عادة أنصار الدولة القومية هم أيضًا من أنصار دولة إسرائيل أو حلفائها حتى لو لم يتفقوا معنا مائة بالمائة، المجر وبولندا هما أبرز ممثلين لهذه الظاهرة. وكان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قادراً على تسخير هذه القوى لصالحنا وهي وقفت ضد ألمانيا وفرنسا وعدد غير قليل من الدول الأخرى التي عارضتنا، نجحت سياسات وروح لبيد في تنفير دول مثل المجر وبولندا، هناك حاجة ملحة لإعادتهم إلى حظيرتنا وسيكونون سعداء للغاية، ليس هذا بل في السويد وفي إيطاليا، تم انتخاب حكومات يمينية مؤخرًا تسعى إلى التواصل مع إسرائيل، الآن ما عليك سوى أن تذهب إلى العمل وتطبق العلاقة.

.تغيير الموقف تجاه الأحزاب اليمينية "المتطرفة" في أوروبا :في سياق البند السابق يجب ذكر ظاهرة رائعة تتطلب تغيير السياسة وإعادة التفكير من جديد، لقد رأينا هذا مؤخرًا في إيطاليا والسويد: إن الأحزاب اليمينية التي كانت ذات يوم متطرفة وإشكالية للغاية تخضع لتغييرات جوهرية تقربها من التيار الرئيسي السائد، وزارة الخارجية تقاطع كل الأحزاب التي كانت في السابق راديكالية تماما وهذا خطأ جوهري، لم يتغير كلها وهناك بعضه الذين يجب أن نستمر في مقاطعتهم، لكن الكثير منهم قد تغير ويجب إجراء مناقشة حول كل حزب على حدة.

.محاربة فكرة الدولة الفلسطينية :بعد سنوات نجح فيها نتنياهو في حشر مبدأ الدولتين في الزاوية – أعاد بينت ولبيد وساعر وغانتس الخيار الفلسطيني إلى الطاولة، يعرف كل من يتتبع السلطة الفلسطينية أنها هيئة فاسدة حتى النخاع وتشجع الإرهاب، والاعتراف بها رسميًا كدولة سيشكل تهديدًا خطيرًا لإسرائيل، ليس

فقط من وجهة نظر أمنية ولكن أيضًا من وجهة نظر دبلوماسية، وجهة نظر، على عكس ما قد يُعتقد لدينا الأدوات لمعارضتها. وإذا لم تكن هناك في الماضي مصلحة قوية لدى العالم في تفضيل إسرائيل على الفلسطينيين، فالآن بعد أن جعل نتنياهو إسرائيل قوة اقتصادية متطورة يحتاج العالم إلينا، وبالتالي يقترب منا بل ويعتبرنا حليفًا وثيقًا، حدث هذا مع الإمارات العربية المتحدة، من الواضح أن تسخير قدرات إسرائيل التكنولوجية والعلمية والاقتصادية لدول أخرى سيقودهم إلى الاقتراب منا، وبالتالي تقليل الضغط في موضوع قضية الدولة الفلسطينية.

في الختام :بعد عام ونصف مروع ورهيب دبلوماسياً ودولياً، السنوات التالية حاسمة ليس فقط لتصحيح الوضع ولكن لتغيير جذري فيه، قد يكون وزير الخارجية الذي سيعمل بروح رئيس الوزراء المنتخب جزءًا أساسيًا من عملية إحداث التغيير.

* * *

يديعوت أحرنوت: كابوس الملك عبد الله يتحقق: القلق الأردني من الحكومة الجديدة

بقلم إيتامار ايشنر

ربما تكون الدولة الأكثر خوفاً من تشكيل الحكومة الجديدة في "إسرائيل" هي المملكة الأردنية. في العام ونصف العام الماضيين، تمكنت حكومة بينت لبيد من استعادة العلاقات مع الأردن بعد فترة طويلة من التوترات والانفصال بين رئيس الوزراء المنتخب بنيامين نتنياهو والملك عبد الله الثاني. ومن الصعب في المحادثات مع المسؤولين الأردنيين عدم الشعور بقلق عميق لما سيأتي، فمن الناحية الرسمية، هم حذرون ويقولون إنهم "سيحكمون على حكومة نتنياهو بالأفعال"، لكنهم قلقون للغاية في أعماقهم. إنهم يخشون من أن جميع الإنجازات التي تحققت في العام ونصف العام الماضيين ستذهب هباءً، فهم لا يثقون في نتنياهو الذي يحاول نقل رسائل مطمئنة، وخوفهم الأكبر هو تغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى، والتي تنبع أساساً من الشخص الذي يُتوقع أن يكون شريكاً رئيسياً في الحكومة – رئيس عوتسما يهوديت إيتامار بن غفير. بالنسبة للأردن، فإن تعيينه وزيراً للأمن الداخلي، يشير إلى نية "إسرائيل" لإجراء تغييرات بعيدة المدى – حتى لو نفت ذلك.

ذكرت صحيفة الرأي اليوم الأردنية الأسبوع الماضي أن الملك عبد الله عبّر عن قلقه في حديث مع صحفيين في لندن جرى قبل عام من عودة نتنياهو وترامب إلى الساحة السياسية، وورد في التقرير "لقد تحقق همه الأول." وفقاً للتقرير يخشى الملك عبد الله من أن حكومة بقيادة نتنياهو ستلحق الضرر بالوضع الراهن

وتعمل على إلغاء الولاية الأردنية في المسجد الأقصى، كما ستسمح لليهود باقتحام والصلاة في المسجد الأقصى، الأمر الذي "يلغي الهوية العربية والإسلامية" للمكان. كما يُزعم أن مصدر قلق آخر هو أن مثل هذه الحكومة ستعمل على ترحيل الفلسطينيين من السلطة الفلسطينية إلى الأردن، كما ذكرت الصحيفة أن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي أبلغ سفراء الدول العربية أنهم في عمان يخشون أن يضيف نتنياهو رئيس "عوتسما يهوديت" وزيراً للحكومة مع استمرار "إهانة فريق الوقف الأردني في المسجد الأقصى."

سمع السفراء الأوروبيون من وزارة الخارجية الأردنية أن عمان قلقة من طموح محتمل للحكومة اليمينية الناشئة لتغيير الوضع الراهن في المسجد الأقصى، في الأردن يعتقدون أن مثل هذا التغيير يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الصراع الديني وانتفاضة ثالثة. ويقدر المتابعون للعلاقات الإسرائيلية الأردنية أنه لن يكون هناك أي ضرر للعلاقات الأمنية بين الدول، حتى لو دخل رئيس الصهيونية الدينية "بتسلئيل سموتريتش" إلى وزارة الجيش، فالعلاقات بين الأجهزة الأمنية قوية ولا يعتمد على تكليف وزير أو أخر ضرر بالعلاقة، لكن في النهاية مفتاح العلاقة مع الملك، وهل سيعطي نتنياهو فرصة أخرى، بعد الأزمات الحادة بينهما على مر السنين. والعقبة الأخرى التي يمكن أن تتحدى العلاقات بين المملكة وتل أبيب هي الفلسطينيين، الذين لن يقفوا مكتوفي الأيدي، ومن المرجح أن يضغطوا على الدول العربية، وعلى رأسها الأردنيون، لتجميد علاقاتها مع "إسرائيل" وجعلها تدرك ذلك، إنها تدفع ثمن إقامة حكومة فيها عناصر مرتبطة باليمين المتطرف في "إسرائيل."

عرفت العلاقة خلال سنوات حكم نتنياهو تقلبات، وكانت إحدى ذروات الأزمة في العلاقة عندما اضطر لإلغاء زيارته للإمارات العربية المتحدة في آذار 2021 بعد أن منعت عمان مرور رحلته إلى هناك عبر الأجواء الأردنية، وهذا جاء ذلك رداً على إلغاء زيارة ولي العهد الأردني للمسجد الأقصى بسبب الخلاف حول الترتيبات الأمنية هناك. ثم رد نتنياهو بغضب وأمر بإبلاغ الأردن بأن المجال "الجوي الإسرائيلي" مغلق أمام جميع الرحلات الجوية من وإلى الأردن. ووقع حادث آخر في تموز / يوليو 2017 في "السفارة الإسرائيلية" في عمان، حيث قتل حارس أمن "إسرائيلي" مواطنين أردنيين اثنين في شقة بمجمع "السفارة الإسرائيلية" – بعد أن طعن أحد الأردنيين، صبي يبلغ من العمر 17 عاماً، حارس الأمن، تسبب الحادث في أزمة دبلوماسية غير مسبوقة. وطالبت السلطات الأردنية باستجواب "حارس الأمن الإسرائيلي" زيف مويال، على الرغم من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، التي تحظر إجراء تحقيق ضد موظف في البعثة الدبلوماسية، ورفضت السماح له بالعودة إلى "الأراضي الإسرائيلية."

ونتيجة للتوترات، صدرت تعليمات لموظفي السفارة بعدم مغادرة السفارة، وتم محاصرة ضابط الأمن والموظفين الدبلوماسيين في مبنى السفارة. ذهب رئيس الشاباك في ذلك الوقت "نداف أرغمان" إلى عمان وتمكن من حل الأزمة، لكن بعد ذلك استقبل نتنياهو حارس الأمن زيف مويال في مكتب رئيس الوزراء، وتم نشر مقطع فيديو للاجتماع مع حارس الأمن، الأمر الذي أثار غضباً شديداً في عمان.

على خلفية هذه الأزمة، أُجبرت "إسرائيل" على إزالة البوابات الإلكترونية التي وضعتها عند مدخل المسجد الأقصى بسبب عملية نُفِّذت قبل أيام، قتل خلالها ثلاثة مسلمين من فلسطين 1948 شرطيين "إسرائيليين." ورداً على ذلك، أغلقت "إسرائيل" المسجد الأقصى لمدة يومين، وفتشته، ثم أعادت فتحه، عندما تم وضع أجهزة الكشف عن المعادن (البوابات الإلكترونية) عند المداخل.

رفض العرب قبول تركيب أجهزة الكشف عن المعادن وأصدر مفتي القدس فتوى تمنع المسلمين من المرور عبر أجهزة الكشف عن المعادن للصلاة في المسجد الأقصى، وبعد أسبوع اندلعت مواجهات في القدس، وقتل خلالها ثلاثة فلسطينيين. وتمكنت حكومة بينت لبيد من استعادة العلاقات، والتقى الملك عدة مرات برئيس الوزراء السابق نفتالي بينت ورئيس الوزراء المنتهية ولايته يائير لبيد ووزير الجيش بيني غانتس.

لأول مرة، تغلغل الاعتراف بأهمية اتفاقيات إبراهام في عمان ووافق الأردنيون على الانضمام إلى الاحتفال والصعود إلى القطار. وفي العام ونصف العام الماضيين، اتفقت الدول أيضاً على مشروع لإعادة تأهيل جنوب نهر الأردن، وزادت "إسرائيل" كمية المياه التي تبيعها للأردنيين. وبعد أزمة البوابات الإلكترونية في عام 2017، تعهد نتنياهو كتابياً بأن "إسرائيل" ملتزمة بالوضع الراهن في المسجد الأقصى، ووعد بأن "إسرائيل" ستستمر في تطبيق سياستها التي بموجبها "سيصلي المسلمون في المسجد الأقصى، بينما لا يقوم غير المسلمين لا يقوم بالزيارة زيارة هناك (المسجد الأقصى)." وبعد ذلك أعلن مكتب رئيس الوزراء نيابة عن نتنياهو "نرحب بالتنسيق بين "السلطات الإسرائيلية" والأوقاف الأردنية، لضمان احترام الزوار والمصلين لحرمة المكان وضبط النفس، وأضاف "سنعمل معا لخفض التوتر ووقف التحريض ونسف العنف."

التقى العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني على هامش مؤتمر المناخ في شرم الشيخ هذا الأسبوع بالرئيس يتسحاق هرتسوغ وأعرب له عن قلقه من الضرر الذي يلحق بالوضع الراهن في المسجد الأقصى والتعيين المرتقب لبن غفير كوزير. وحث الملك هرتسوغ "إسرائيل" على الامتناع عن أي خطوات أحادية من شأنها تقويض فرص تحقيق السلام، على خلفية حديثهم أخبر الرئيس ممثلي شاس الذين حضروا إليه في منزل

الرئيس هذا الأسبوع عن قلق العالم بشأن قضية المسجد الأقصى ومدى تأثير رئيس عوتسما يهوديت في هذه القضية.

وفي مؤتمر المناخ، وقعت "إسرائيل والأردن مذكرة تفاهم لتعزيز مشاريع الازدهار (شراء الكهرباء الخضراء من الأردن وبيع المياه للأردن). تم التوقيع على هذه المذكرة بين "إسرائيل" والأردن والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية – برعاية المبعوث الأمريكي لشؤون المناخ جون كيري، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يشارك فيها الأردن في مشاريع تتعلق باتفاقات إبراهام. وقال مسؤول كبير في الوفد الإسرائيلي إلى مؤتمر المناخ لـ Ynet إنه حتى اليوم السابق لتوقيع مذكرة التفاهم، لم يوافق الأردنيون على التوقيع على الاتفاق، في ضوء المخاوف التي أعربوا عنها بعد الانتخابات في "إسرائيل."

وبحسب قوله، فقد اضطر رئيس الوزراء المنتخب، نتيجة لذلك، إلى إيصال رسائل مطمئنة لحملهم على التوقيع، وبحسب المصدر نفسه، أدى صعود حزب الصهيونية الدينية – عوتسما يهوديت، بزعامة سموتريش وبن غفير، إلى مخاوف في الأردن من إلحاق الضرر بالوضع الراهن. وقال إن "قضية الأقصى من أهم القضايا بالنسبة للأردنيين وذات إمكانات متفجرة"، مشيراً إلى أن نتنياهو الذي بدأ بالفعل العمل على تشكيل حكومته، نقل رسالة مطمئنة حول هذا الموضوع إلى الأردنيين الذين عندها فقط وافق على توقيع الاتفاقية.

* * *

إسرائيل اليوم: في الطريق لوزير الجيش الجديد: البقاء فوق الأجندات والأنا

بقلم يوآف ليمور

أعلن المدير العام لوزارة الجيش "أمير إيشيل" هذا الأسبوع عن نيته إنهاء منصبه، وكان هذا إعلاناً متوقعاً: إيشيل محترف، ولكنه جاء إلى الوزارة باعتباره أحد المقربين من بيني غانتس، وكان من الطبيعي أن يغادر معه.

وزارة الجيش كانت تعرف كيف تبتعد عن السياسة، وكان بعض المدراء العامين محترفين جيدين، وبعضهم الآخر أقل من ذلك، لكنهم عملوا جميعاً باسم وزارة الجيش ومن أجلها. لذلك وخلافاً للوزارات الحكومية الأخرى، لم يكن وزراء الجيش الجدد في عجلة من أمرهم لاستبدال المدراء العامين، وفضلوا في كثير من الأحيان الاعتماد على خبرتهم لتحقيق الاستقرار في المنظومة الأكثر حساسية في البلاد، وغالباً ما وافق المدراء العامون أيضاً على الطلب، وسمحوا باستقرار الوزير بشكل مريح على الكرسي قبل التقاعد.

يمتلك المدير العام لوزارة الجيش بين يديه سلطة وأهمية أكبر بكثير مما يمكن رؤيته من الخارج، وإدارة الوزارة وموظفيها هي جزء صغير من واجباته. والمناقشات الرئيسية هي المناقشات حول ميزانية الجيش وتنفيذها، والمساعدات الأمريكية، والمشتريات العسكرية، والصناعات العسكرية، والصادرات العسكرية بجميع جوانبها العلنية والسرية، والعلاقات الخارجية لوزارة الجيش (مع التركيز على مجموعة متنوعة من التعاون المهنية – العملياتية – الاستخباراتية – التكنولوجية مع الأمريكيين، ولكن أيضاً مع مجموعة من البلدان في المنطقة، بما في ذلك تلك التي لا توجد معها علاقات مرئية)، ومكونات مختلفة مشمولة تحت الاسم الرمزي "تدابير خاصة"، ودعم "الجيش الإسرائيلي" في جميع عملياته (من الجانب العملياتي إلى المدنيين، على سبيل المثال إدارة أزمة كورونا)، وتنفيذ خطط البناء إلى حد المليارات ونقل معسكرات "الجيش الإسرائيلي"، وإذا لم يكن كل هذا كافياً – عوالم إعادة التأهيل بأكملها و دعم لعشرات الآلاف من أسر المعوقين والثكلى في "الجيش الإسرائيلي."

تعليم باهض

كان إيشل مديراً تنفيذياً ممتازاً، وخلفيته كرئيس لقسم التخطيط في "الجيش الإسرائيلي" وكقائد لسلاح الجو لم تتطلب منه الخضوع لفترة طويلة من الدراسة، وبالتأكيد ليس في القضايا الثقيلة المتعلقة بالميزانية وخطط العمل والمشتريات. كانت العقبة الرئيسية في فترة ولايته هي علاقته المهتزة برئيس الأركان، أفيف كوخافي، الأمر الذي أجبر غانتس على التلاعب بهم قليلاً.

كوخافي وايشل كلاهما مقدر لهما إنهاء أدوارهما معاً بشكل أو بآخر، وليس هم فقط: فوزير الجيش غانتس سيغادر أيضاً في الأيام المقبلة، وقبل أسبوع فقط، أنهى نائب رئيس الأركان، هارتسي هاليفي (الذي سيحل محل كوخافي كرئيس للأركان في منتصف يناير) منصبه.

هذا حدث غير مسبوق، حيث يتغير كبار الضباط في الطابق الرابع عشر من أبراج كريا – الوزير والمدير العام، ورئيس الأركان ونائبه – في نفس الوقت تقريباً. وإذا لم يكن ذلك كافياً، فلن يكون نائب رئيس الأركان الجديد، "أمير برعام"، قد شغل منصباً في طاقم العمل مطلقاً، وليس لديه أي خبرة في التعامل مع القضايا الثقيلة الموجودة الآن على مكتبه – الكفاح على الموازنات، وصياغة عمل متعدد السنوات، والتخطيط والتعامل مع تحديات المشتريات والقوى العاملة.

سيكون من الجيد إذا كانت هذه التبادلات متداخلة، لترك أكبر عدد ممكن من الضلوع ذات الخبرة في قمة المنظومة الأمنية الحساسة هذه، بما أنه سيتم استبدال ثلاثة منهم بالتأكيد، فمن المستحسن لوزير الجيش الجديد أن يطلب من إيشيل البقاء لفترة أطول قليلاً في المنصب، حتى تستقر الأعمال. وترك إيشيل فرصة لذلك في إعلانه هذا الأسبوع، عندما قال إنه سيبقى في منصبه لمساعدة الوزير الجديد "بقدر الحاجة."

يجب أن نأمل أن يحدث هذا، وأن يتجنب الوزير القادم أيضاً الحيل الشعبوية: ففي الماضي ظهرت أفكار لوضع شخصيات خارجية، من وزارة المالية إلى الأحزاب الأخرى، في رئاسة مدير عام الوزارة.

إن الجهود والمقابل التي سيُطلب منهم دفعها حتى يتعلموا التفاصيل – والتي تختلف عن إدارة أي مكتب حكومي آخر – هائلة، ويجب تجنبها في وقت يتعرض فيه المنظومة العسكرية للطعن من جميع الجهات على أي حال.

إن دخول وزير جديد إلى وزارة الجيش (وعلى أي حال، سيكون وزيراً لم يخدم في الوزارة من قبل) سيتطلب منه الخضوع لفترة طويلة من الدراسة، وسيختلف طولها بالطبع وفقاً لمستوى خبرته؛ يعرف يوآف جالانت النظام أكثر من غيره، على الرغم من أنه لم يكن قد شغل من قبل منصباً في هيئة الأركان العامة، وكان خارج دائرة القرارات والسرية لبضع سنوات حتى الآن.

بالمناسبة، لم يتم تبادل الاسم في وسائل الإعلام مع اسم واحد ظهر في الغرف المغلقة: يوسي كوهين، الرئيس السابق للموساد.

جدول أعمال مشغول

الوزير الجديد سيكون لديه عدد غير قليل من القضايا الساخنة على المائدة، من ميزانية الجيش (والخطة متعددة السنوات التي ستشتق منها)، من خلال إخلاء المدرسة الدينية في حومش الخمس والمناقشات حول قانون التجنيد الجديد، وإلى الأنشطة الأمنية الحالية – محاربة "الإرهاب" في الضفة الغربية وغزة، ومحاربة تموضع إيران وجهود التسلح في الساحة الشمالية، والاستعداد المتجدد لاحتمال أن يكون من الضروري مهاجمة إيران.

كل هذه الأشياء ستوضع على طاولة رئيس الأركان الجديد، هاليفي، والمهمة التي سيكلف بها أكبر، وليس فقط لأن منصب رئيس الأركان أهم من منصب الوزير المسؤول عنه (لجميع المقاصد والأغراض، فإن رئيس الأركان هو ثاني أهم شخص في النظام العام الإسرائيلي، بعد رئيس الوزراء). كما سيُطلب منه التعامل مع عدد من التحديات شبه المدنية التي تهدد "الجيش الإسرائيلي" – أزمات الثقة والحافزية، والجهود المبذولة للحفاظ على الضباط الجيدين في نظام الخدمة الدائمة في الجيش، وكجزء من هذا الحاجة الملحة إلى صياغة نموذج جديد للخدمة الدائمة – والمسائل العسكرية البحتة التي تتطلب اتخاذ قرار، وعلى رأسها مستقبل وهيكلية الجيش وقضايا المشتريات المختلفة. كجزء من هذا، يجب أن يوافق "الجيش الإسرائيلي" على شراء سرب مقاتل إضافي F-35) أو (F-15 وطائرات هليكوبتر، ويجب أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن، حتى لا يقع في تأخير الإمداد. كما حدث بسبب التأخير في شراء طائرات التزود بالوقود.

ومن المطلوب أيضاً اتخاذ قرار بشأن شراء سفن جديدة للبحرية، والتي ستحل محل سفن "نيريت" القديمة (ساعر 4.5)؛ وضعت البحرية شرط شراء لسفن بتكلفة مرجحة تقارب ملياري شيكل، والتي تبدو كبيرة فيما يتعلق بالاحتياجات والقدرات – وسيتطلب الأمر تلخيص ذلك كجزء من الخطة الجديدة متعددة السنوات. وقد يجد هاليفي نفسه أيضاً في عين العاصفة في مواجهة المطالب التي يُتوقع ظهورها من مختلف الأطراف في التحالف المستقبلي في إطار تجنيد النساء ودمجهن في المناصب القتالية والخدمة المشتركة في الوحدات المختلطة.

على الرغم من أن رئيس الأركان التالي نشأ في منزل ديني ويرتدي "قبعة شفافة" (كيباه شكوفاه) على رأسه (يصوم ويحتفل بالسبت)، فإن ماضيه يُظهر أنه لا يرمش في القضايا المبدئية وربما يناضل من أجل رأيه في محاولة لإخراج "الجيش الإسرائيلي" من الصراع السياسي.

هذه مجموعة ضخمة من المهام المتراكمة التي يجب القيام بها في ظل ظروف صعبة: عالمية وإقليمية، وسياسية واقتصادية واجتماعية. ولكي ينجح "الجيش الإسرائيلي" ورئيس الأركان، يجب التعاون الكامل من وزير الجيش ووزارة الجيش (ومن خلالهما الحكومة، أو على الأقل المكونين الأكثر أهمية فيها – رئيس الوزراء والوزير المالية) مطلوب. لكن وزيراً جديداً، وبالتأكيد شخص لم يسبق أن خدم في وزارة الجيش، سيسعى بالتأكيد إلى تنفيذ أجندته، وأيضاً للاستفادة من المنصب الجذاب – والذي يتضمن أيضاً عدداً غير قليل من المميزات مثل المروحيات وحراس الأمن ومعظم الأمور السرية – كنقطة انطلاق سياسية.

هذه وصفة مضمنة للنزاع مع رئيس الأركان؛ على الرغم من أن العلاقة بين وزراء الجيش ورؤساء الأركان قد عرفت اضطرابات في الماضي أيضاً (باراك وبن اليعازر ضد رئيس الأركان موفاز، ووزير الجيش موفاز ضد رئيس الأركان يعالون، وبالطبع وزير الجيش باراك ضد رئيس الأركان أشكنازي)، لكن يبدو أن التحدي الآن أكبر من ذي قبل. وهذا يتطلب النضج والمسؤولية في المنظومة العسكرية وخارجها، وفوق كل شيء فهم أنه فوق كل الأجندات والأنا، هناك شيء واحد هو الأكثر أهمية، ومن المستحسن عدم اللعب به أو المخاطرة وتحديه: الأمن من البلاد.

* * *

القناة ال12: بشكل سري: الاستعدادات للهجوم على إيران والمعضلة التي تنتظر الحسم

بقلم نيرديفوري

تتراصف المجموعة الرباعية من طائرات F16 على ارتفاع 300 قدم فوق بحيرة طبريا، وتفتح موقد احتراق، وتتسلق بسرعة منحدرات الجولان في طريقها شرقاً. تحافظ الطائرات على ارتفاع منخفض للغاية لتنزلق من

تحت رادار أنظمة الدفاع الجوي السورية، فور عبورها الحدود، يسحب قائد المجموعة الرباعية عصا القيادة بقوة ويرفع مقدمة الطائرة ويدفع بالكابح إلى الأمام ويرتفع بسرعة إلى علو 20 ألف قدم، الجسم يسحق من قوة الجاذبية التي تؤثر على الطيارين. في هذه المرحلة، تنقلب الطائرات على ظهورها وتكتشف الأهداف الموجودة أسفلها بكثير، يتعرف نظام الدفاع الجوي بالفعل على الطائرات المهاجمة، ويتم إطلاق وابل من عشرات الصواريخ المضادة للطائرات تجاهها: تتهرب الطائرات من الصواريخ التي تقترب وتلقي القنابل وتسرع لتغادر بسرعة إلى المنزل. إنهم يستعدون لهذا السيناريو ليلاً ونهاراً: سلاح الجو مستمر في برامج التدريب للهجوم على إيران، هل سيبني بنيامين نتنياهو إرثه كرئيس للوزراء على هذا الأساس؟ هل يخطط نتنياهو فعلاً لمهاجمة إيران في الفترة الحالية كما وعد رفاقه؟

لا يزال من السابق لأوانه معرفة ما يريده رئيس الوزراء الناشئ، وفي الوقت نفسه يكمل سلاح الجو استعداداته العملياتية لهذا السيناريو بالضبط.

مباشرة بعد أن أصبحت نتائج الانتخابات واضحة، عادت القضية إلى المناقشة: سارع الوزير السابق تساحي هنغبي إلى تقدير أن نتنياهو سيهاجم إيران، وقال في مقابلة مع "أولبان شيشي": "في تقديري، لن يكون هناك خيار وسيعمل نتنياهو بهذا المصطلح على تدمير القوة النووية الإيرانية – إذا لم يفعل ذلك، فستواجه إسرائيل تهديداً وجودياً." كما علق وزير الجيش بيني غانتس، الذي كان يستعد لترك منصبه، على القضية: "لدى إسرائيل القدرة على العمل في إيران، ونحن ملتزمون بمواصلة تعزيزها، لدينا استعداد وقدرات تطوير وعمليات طويلة الأمد التي نديرها – ولن نتوسع، نحتاج إلى الاستعداد لهذا الاحتمال ونحتاج أيضاً إلى النظر في هذه المسألة بعناية فائقة قبل القيام بذلك." وأشار غانتس إلى أنه عندما كان رئيس الأركان، قرر نتنياهو في ذلك الوقت عدم الهجوم، وأضاف: "أعتقد في هذا السياق أن نتنياهو سيكون على ما يرام."

الشجاعة ليست مفقودة – ولكن العقبات كثيرة

مؤخراً تم إجراء تدريب كامل بمشاركة جميع الطائرات والطيارين، وفقاً للخطة التشغيلية المحدثة لمهاجمة المنشآت النووية، حيث تضمنت التدريبات رحلة طويلة المدى وتزويداً بالوقود في الجو لعشرات الطائرات، والتعامل مع أنظمة الدفاع الجوي من مختلف الأنواع – وكذلك إنقاذ الطيارين حال سقوطهم. إن حقيقة أن القوات الجوية تجري تدريبات مع القوات الجوية الأجنبية تسمح لها بممارسة نفس الرحلات الطويلة المدى إلى وجهات غير مألوفة – وعندها تكون إيران أمام أعيننا، ويتعلق تعقيد الهجوم في الدائرة الثالثة بسلسلة

من القضايا التي يستعد لها سلاح الجو، وهي تتغير جزئياً، لذلك يلزمنا تكييف الخطط التشغيلية ووسائل القتال:

أولاً – نطاق الرحلات:

"إسرائيل" في وضع غير مؤات، مع وجود طائرات قديمة للتزود بالوقود لها قدرة محدودة على إعادة التزود بالوقود في الجو، وتنتظر وصول طائرات التزود بالوقود الجديدة من طرازBoeing KC-46 ، وستصل أول طائرتين من أصل أربع طائرات تم شراؤها في غضون عامين فقط. تؤثر المسافة أيضاً على قدرة الإنقاذ عند التخلي عن الطيارين، هنا أيضاً القوات الجوية تنتظر مروحيات "ياسعور" الجديدة التي تصنعها شركة لوكهيد مارتن، ولن تصل أيضا قبل عام 2026، بالطبع من الممكن الهجوم بدونها، لكن هذا يفرض وتيرة وقيود لا يمكن أن تكون مفصلة هنا.

ثانياً – القدرة على خلق اليقين في مناطق الهجوم:

يشير هذا إلى التحكم الاستخباراتي في الوقت الفعلي الذي سيساعد في تحديد موقع التهديدات والأهداف، ولأجل هذه المصلحة، تعمل "إسرائيل" على تطوير قدرات جمع المعلومات الاستخبارية من السماء والفضاء. تم تصميم طائرات F35 أيضاً لهذا الغرض تحديداً للقدرة على إنشاء معلومات استخباراتية أثناء الهجوم وتحويلها إلى أهداف.

ثالثاً – العمل في منطقة مهددة بالعديد من أنظمة الدفاع الجوي الكثيفة.

إن القدرة على خلق الذكاء والحصانة الإلكترونية وتحديد الأهداف وتدميرها والعودة إلى الوطن بأمان – كل هذا يتطلب مزيجاً من طائرة F35 مع مهمة وطائرة حرب إلكترونية من طرازات" ايتام" ناحشون "Eatam" "و "Nachshon".

وأخيراً المسألة الرابعة

إحساس الطيارين بالكفاءة والثقة في أنفسهم وطائراتهم وقدرتهم على تنفيذ الهجوم، هنا على وجه التحديد، لا ينزعج سلاح الجو: المهمة واضحة، والقدرة والشعور جيد، فالشجاعة ليست مفقودة، على الأقل على مستوى العمليات.

تهدف خطوة إيران إلى جعل الهجوم أكثر صعوبة

ضد "المخططات الإسرائيلية" هناك عدو يتطور ويتغير ويتحسن في كل وقت، حيث تقوم إيران ببناء نظام دفاع جوي كثيف للغاية، فالمواقع النووية عميقة تحت الأرض وتنتشر في عدة أماكن لجعل الأمر صعباً على المهاجمين. تم تلقي مثال آخر على ذلك الأربعاء الماضي: وفقاً لصور الأقمار الصناعية الأخيرة، أكملت إيران حفر نفق وصول آخر، وهو الرابع من حيث العدد، إلى المنشأة النووية تحت الأرض في نطنز. وتعمل الجمهورية الإسلامية على تحريك النشاط النووي في نطنز تحت الأرض، بطريقة تجعل من الصعب مهاجمتها، وتم تصميم المجمع تحت الأرض ليحل محل المجمع الذي تضرر بشدة في هجوم نُسب إلى "إسرائيل" في يوليو 2020، وكان من المتوقع أن يحتوي على آلاف أجهزة الطرد المركزي. وفي السنوات الأخيرة بدأت إيران في تطوير أنظمة متطورة مضادة للطائرات من تلقاء نفسها – مثل بافار 373، وهم يقلدون الأنظمة الروسية والصينية وينسخونها من خلال "هندسة عكسية" للأنظمة التي تمكنوا من الحصول عليها، أو أجزاء منهم في تطوير منتجات جيدة خاصة بهم.

التحضير لهجوم في إيران

كيف تحسن القدرة على جمع المعلومات الاستخبارية حتى الآن من حدود الدولة؟

عقد مؤتمر "Geo-int" لمؤسسة رامون الأسبوع الماضي، كانت هذه هي المرة الأولى التي تلتقي فيها جميع الصناعات "الأمنية والعسكرية الإسرائيلية" في مكان واحد مع "وحدات الجيش الإسرائيلي" التي تتعامل مع الفضاء، والهدف مناقشة أساليب جمع المعلومات والتحديات في بُعد الفضاء وخيارات التعاون في المستقبل والمزيد. شعار المؤتمر هو من البكسل إلى إنتل، أي كيفية إنتاج أكبر عدد ممكن من وحدات البكسل – والتي سيتم ترجمتها لاحقاً من خلال التقنيات المتقدمة إلى معلومات استخباراتية عالية الجودة ستتيح مهاجمة شحنة أسلحة حساسة، أو تحديد مواقع الإطلاق في غزة. وتتمثل رؤية قسم المخابرات والمؤسسة الأمنية في القدرة على فهم ما يحدث في أي نقطة في الشرق الأوسط، في أي لحظة، لتحقيق مثل هذه الرؤية، هناك حاجة إلى عدة أدوات، كل منها أصعب من الأخرى:

- ترقية كبيرة للأقمار الصناعية، والتي يمكن أن تصل إلى دقة كبيرة في مناطق واسعة
- أجهزة استشعار حساسة يمكن تركيبها على طائرات بدون طيار، والتي يمكنها التصوير في فترات زمنية قصيرة في نقاط بعيدة في الشرق الأوسط؛

- قدرات ذكاء اصطناعي متقدمة تجعل من الممكن معالجة هذا الكم الهائل من المعلومات واستخلاص رؤى قصيرة وحاسمة منها، دون أن تضيع في ثروة المعلومات.

تكمن المهمة في الواقع في إنشاء آلة تعرف كيفية مسح الجغرافيا بشكل حرفي، وتقديم رؤى من تلقاء نفسها – أو باسم آخر "Geo-int" (الذكاء الجغرافي)، كاسم المؤتمر.

في "إسرائيل" أدركوا أنه إذا حاولت كل هيئة القيام بذلك بمفردها، فستكون مهمة شبه مستحيلة، لهذا السبب جمع المؤتمر الجميع تحت سقف واحد: الصناعات الجوية، البيت، رفائيل، الوحدة 9900: أي أس أي الصورة الدولية IAI و Elbit و Rafael و Unit 9900 و – (Imagest International) ISI جميع المنظمات الأمنية المتقدمة في "إسرائيل" – للجلوس معاً ومناقشة التعاون الذي يجب أن يضمن تفوق إسرائيل الاستخباراتي واختراق تكنولوجي.

الضعف "على الطريق" – والمخاطر المحسوبة في الهواء

حتى يحدث ذلك تواصل إيران نقل أنظمة الدفاع الجوي إلى سوريا، وهذه فرصتها لاختبار قدراتها ضد طائرات "سلاح الجو الإسرائيلي" وأيضاً محاولة من جانب طهران لإنشاء نظام دفاعي كثيف يمنع "الهجمات الإسرائيلية" المتعددة. هكذا تحاول إيران عبر سوريا إقامة معادلة ردع ضد "إسرائيل" والسماح لخصوم "إسرائيل" بتجهيز أنفسهم بقدرات متقدمة ضد سلاح الجو.

التشكيل الوحيد الذي نما في السنوات الأخيرة في سوريا هو تشكيل الدفاع الجوي، فالصواريخ والقذائف كانت كلها بالية، حتى المقاتلات السورية، يتزايد أمامهم عدد البطاريات المضادة للطائرات بمساعدة روسيا وإيران، حيث تم وضع معظم البطاريات حول دمشق وفي المنطقة الساحلية، مناطق السيطرة الإستراتيجية لنظام الأسد. وتركز "إسرائيل" من جانبها على ضرب شحنات الأسلحة هذه والمتمثلة في الأنظمة المضادة للطائرات والبطاريات التي تأتي من إيران. وحتى عندما تهاجم شحنات الصواريخ المضادة للطائرات، فإنها "على طول الطريق" تسقط الرادارات والمكونات الأخرى التي تستخدمها القوات المسلحة للنظام السوري المضاد للطائرات – وكل هذا تحت إشراف "الجيش الإسرائيلي" للبقاء دون عتبة الحرب.

إن إسقاط طائرة وسقوط أفراد الطاقم يمكن أن يؤدي إلى حرب، لذلك يتم أخذ المخاطر المحسوبة في التخطيط العملياتي سيحقق هدف إلحاق الضرر بالعدو، مما يقلل بشكل كبير من قدراته دون الدخول في معركة شاملة في الشمال. تستخدم الطائرات المهاجمة أنظمة إلكترونية لحماية نفسها من إطلاق الصواريخ

وتساعدها طائرات المهام التابعة لسلاح الجو والتي تتمتع بقدرات حرب إلكترونية تعطل رادارات العدو وصواريخه، كما تم تصميم طرق الدخول والخروج وارتفاع الطيران لتقليل فرص حدوث ذلك وتم الكشف عن الطائرات المهاجمة وإلحاق الضرر بها، وهي قدرة تم بناؤها في مقر القيادة الجوية: لتنفيذ هجوم مع التخطيط الدقيق لآلاف المعلومات والاستخبارات والتفاصيل الفنية، لضمان سلامة الطيارين.

يسمح هذا النمط من العمل بفرص نجاح عالية، ولكن من الواضح للجميع أنه لا توجد شهادة تأمين، وبالتأكيد ليس مع يقين بنسبة 100٪، في بعض الأحيان سيرفضون الهجوم إذا لم يتم استيفاء أحد الشروط، ويختارون طريقة أخرى للعمل لوقف شحنة الأسلحة. لقد حدث أن تم إرسال مقاتلات سورية لمهاجمة طائرات سلاح الجو، لكن هذا نادر الحدوث، وهي تركز بشكل أساسي على إطلاق صواريخ مضادة للطائرات، وفي السنوات الثلاث الماضية، تم إطلاق أكثر من 1800 صاروخ مضاد للطائرات على طائرات سلاح الجو، وأصابت واحدة فقط. حدث ذلك في عام 2018: أثناء هجوم في سوريا، كانت طائرة من طراز F16 فوق "الأراضي الإسرائيلية" عندما أصيبت بصاروخ SA8-، وتركها أفراد الطاقم – يعد إصابتها – وتحطمت في "الأراضي الإسرائيلية."

الدرس المستفاد: تم تغيير إجراءات التشغيل لمحاولة ضمان عدم حدوث ذلك مرة أخرى.

التغيير في أساليب الهجوم والتنسيق مع الروس

يكتسب السوريون ومن خلالهم الإيرانيون، خبرة عملية في تشغيل أنظمة الدفاع الجوي ضد القوات الجوية، وقدرتهم آخذة في التحسن. هذا يجبر القوة الجوية على التعلم والتغيير في كل وقت، يقوم الفيلق بتغيير أساليب هجومه للتعامل بشكل أفضل مع العدو، ومع ذلك فإن الطريقة التي تعمل بها القوات الجوية في المعركة بين الأنظمة (القوة الجوية) لا تشبه الطريقة التي ستعمل بها في الحرب – هناك قدرات وأساليب مخصصة فقط للحرب الشاملة كجزء من عنصر المفاجأة، لهذا تخترق طائرات سلاح الجو أراضي العدو وتتحمل المخاطر. يرى "الطيارون الإسرائيليون" ويسمعون الطيارين الروس في سماء سوريا، إنهم يعملون في المنطقة وبالتالي هناك آلية تم إنشاؤها وتعمل طوال الوقت لمنع الاحتكاك مع القوات الروسية في المنطقة.

عندما سُئل عما إذا كانت قد أتيحت له الفرصة للتحدث على شبكة الاتصال مع الطيارين الروس وإبعادهم عن منطقة عمليات القوات الجوية، أجاب مؤخراً أن هناك أشياء لا يمكن توضيحها، كانت هناك أوقات كان فيها وجود آلية منع الاحتكاك يمنع بالتأكيد حدوث تصادم بين الأطراف، كما أوقف تشابك الحالة.

في لبنان لم يعد للقوات الجوية منطقة حصانة كاملة: حزب الله مجهز بأنظمة مضادة للطائرات مصنوعة في إيران، هذه ليست بأعداد كبيرة، وقد أصيب عدد كبير من الضربات الجوية حتى عند وصولهم سوريا وقبل أن يعبروا الحدود، لكن القليل منهم تمكن من العبور. وهذا يكفي لسلاح الجو أن يأخذ بعين الاعتبار مجالاً آخر للمجال الجوي اللبناني، سواء في الطريقة التي يطير بها في سماء دولة الأرز أو في الخطط التشغيلية لـ يوم الأمر.

التعديلات في مسار الرحلة ومسألة توقيت الهجوم

إذاً كيف تدرب الجيل القادم من الطيارين على تعقيد المهمات الجديدة؟ الأنظمة التي ستكون مطلوبة للعمل أكثر تقدماً وتتطلب جودة عالية جداً من الأشخاص. سيكمل ما مجموعه 80 طيار الدورة الثانية لهم هذا جيل عالي الجودة وذكي وناضج ومتطور – كما يقولون في مدرسة الطيران التابعة للقوات الجوية – ولكنه أيضاً جيل يعاني من صعوبة في السير في مكانه، وليس زاهداً ولا يمكنه التركيز على شيء واحد لفترة طويلة. لهذا السبب يجب إجراء تعديلات للسماح لهذا الجيل من الطيارين بالنجاح في المهمة – في طريقة اختيارهم وطريقة استخدام المواهب.

بدأت القوات الجوية بالفعل في إجراء تغييرات في التدريب، على سبيل المثال تقصير وقت تدريب الطيارين المقاتلين والملاحين المقاتلين بمقدار نصف عام من خمس سنوات (سنتان من نهاية الدورة) حتى يتم تدريبهم في السرب إلى أربعة سنوات ونصف. في المستقبل، سيتم تقصير فترة التدريب إلى أربع سنوات، على أن يتم استنفاد القوى العاملة بسرعة. يتم أيضاً فحص الدورة التجريبية نفسها، والتي تستمر لمدة ثلاث سنوات وتتضمن درجة أكاديمية، إذا كان من الممكن تقصيرها ولكن لم يتم اتخاذ أي قرار بشأن هذه المسألة بعد.

لا تعرف "إسرائيل" ما سيحدث للاتفاق النووي، تغير ميزان القوى الآن بمساعدة إيران لروسيا في حربها في أوكرانيا. التقدير في تل أبيب هو أن الإيرانيين سيطلبون المقابل من بيع الطائرات المسيرة لموسكو، وفي النهاية الهجوم على إيران ليس مجرد عملية عسكرية، بل هو أيضاً مجمع ضخم للتعاون العسكري والاستخباراتي بين الدول الصديقة، بقيادة الولايات المتحدة، استعدادات "الجبهة الداخلية لإسرائيل" وأنظمة الدفاع الصاروخي التي لا تزال قيد الإنشاء. واختيار التوقيت لا تزال "إسرائيل" بعيدة عن هذا المكان، ومن يدري ما إذا كان نتنياهو هذه المرة سيكون لديه الشجاعة ليقطع كل الطريق.

* * *

معهد الدراسات والاستراتيجيات: تصويت الجمهور العربي في انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين: تحليل الاتجاهات ونظرة إلى المستقبل

بقلم ميخائيل ميلشتاين

يُنظر إلى انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين بحق على أنها من أهم الحملات الانتخابية في تاريخ "إسرائيل"، الانتخابات، هكذا على ما يبدو، أسفرت عن حسم يضع حداً للأزمة السياسية المستمرة منذ نحو ثلاث سنوات ونصف، ويتيح تشكيل حكومة بهوية وخطوط أساسية وأهداف سياسية واضحة.

تحظى انتخابات 2022 بأهمية خاصة بالنسبة للجمهور العربي في "إسرائيل"، حيث يجسد الحدث تناقضًا عميقًا من ناحية المواطنين العرب: فمن ناحية كان للصوت العربي تأثير غير مسبوق على نتائج الانتخابات وصورة الحكومة المقبلة، ولكن من ناحية أخرى طريقة ومدى التصويت أدى إلى ظهور كتلة سياسية تعتبر خصمًا في نظر غالبية الجمهور العربي وفقدان التأثير غير المسبوق الذي نشأ في العام الماضي.

الغرض من الوثيقة هو عرض معطيات تصويت المواطنين العرب في الانتخابات الأخيرة مع وصف الاتجاهات السياسية والاجتماعية التي تنعكس منها. وبناءً على المعطيات نفسها يتم تحليل الآثار المحتملة للواقع السياسي الناشئ على الجمهور العربي وعلاقاته بمؤسسات الدولة والجمهور اليهودي، وتقديم توصيات للحكومة الجديدة بشأن سياستها تجاه المجتمع العربي.

جهود رئيسية..

1. **نسبة الإقبال على التصويت** :حيث بلغت 53.2٪ ، وهو المتوسط بالنسبة إلى الحملات الانتخابية الأربع التي جرت منذ بداية عام 2019، وتقف في المنتصف بين النقاط المنخفضة مثل العام الماضي (44.6٪ صوتوا في المجتمع العربي) ونقاط الذروة كما هو الحال في انتخابات 2020، عندما حصلت القائمة المشتركة عدد غير مسبوق من المقاعد 15 مقعدا، وتم تسجيل معدلات تصويت عالية بشكل خاص في معاقل حزب راعم (لا سيما في القرى البدوية في الجنوب)، وكذلك في عدة مراكز في الشمال (بشكل رئيسي سخنين وكفر مندا ودير الأسد).

2. **توزيع التصويت**84 :٪ من مجموع المواطنين العرب صوتوا لأحزاب عربية، وهذا استمرار للاتجاه الذي ظهر منذ عدة سنوات من تراجع في التصويت لأحزاب صهيونية، ويعود ذلك إلى خيبة الأمل المتزايدة لدى الجمهور

العربي بسبب عدم رغبة الأحزاب الصهيونية في فتح أبوابها أمام المواطنين العرب ووضعهم في أماكن واقعية على قوائمهم، 32٪ من المواطنين العرب صوتوا لراعم و 29.4٪ لحداش تاعل و 22.5٪ لبلد.

3. **راعم** :بشكل عام يبدو أن الحزب أصبح أقوى ولكن بشكل طفيف مقارنة بالانتخابات السابقة (مقعد زيادة)، وربما يرجع ذلك إلى انطباع بعض المواطنين العرب أنه استطاع تحقيق بعض الإنجازات بسبب اندماجه في الائتلاف الأمر الذي شكل سابقة وقدرته على تقديم استراتيجية بديلة مكنته من التأثير والاستجابة للمشاكل الأساسية التي يواجهها الجمهور العربي. كانت معاقل الحزب الرئيسية – كما في السابق – هي القرى البدوية في الجنوب (التي حصلت راعم في بعضها على حوالي 70٪ من الأصوات) القرى البدوية في الشمال وقرى جنوب المثلث وعلى رأسها كفر قاسم مسقط رأس الحركة الإسلامية وبعض المدن المختلطة وعلى رأسها عكا والرملة.

4. **قائمة حداش – تاعل** :تبدو أنها فقدت قوتها بعد تفكك القائمة المشتركة التي كانت الجبهة بقيادة أيمن عودة بمثابة المحرك المركزي في تأسيسها ونشاطها، تقلص القائمة يتوافق مع حدود التأثير التقليدي لحداش: منطقتي الناصرة وحيفا، وكذلك بين الجمهور العربي المسيحي. هذا إلى جانب النجاحات الموضعية في عدة مستوطنات في النقب ووسط "المثلث" (في خاصة تلك التي تم فيها وضع مرشح محلي في مكان حقيقي على قائمة حداش تاعل).

5. **بلد** :على الرغم من أن الحزب لم ينجح في تجاوز نسبة الحسم، إلا أنه حصل على أصوات أكثر من 3 مقاعد ما أسهم في حسم الانتخابات، وفي عدة قرى سجل الحزب إنجازًا مثيرًا للإعجاب حيث كان القوة السياسية الاكثر تقدماً، كما هو الحال في المدن المختلطة الرئيسية لا سيما في اللد ويافا حيث يظهر توتر طويل الأمد بين اليهود والعرب، وكذلك في الطيرة، في عكا العربية، كفر كنا وأبو غوش.

6. **التصويت في المجتمعين الدرزي والشركسي** :كما في الماضي، مُنحت غالبية الأصوات في كلا المجتمعين للأحزاب الصهيونية وعلى رأسها معسكر الدولة، "إسرائيل" بيتنا يش عتيد، الليكود وميرتس، من ناحية أخرى الإقبال على التصويت للأحزاب العربية هناك أقل بما في ذلك لحزب راعم، الذي سعى إلى إحكام القبضة على الدروز (يتراوح التأييد لجميع الأحزاب العربية في معظم المجتمعات الدرزية بين 0.5٪ و 2٪).

7. **التصويت للأحزاب الصهيونية** :كما ذكرنا، يستمر اتجاه التراجع في الدعم الشعبي العربي للأحزاب الصهيونية، وهو ما يتجلى أيضًا في المجتمع الدرزي حيث يوجد هناك لهذه الاحزاب هيمنة تقليدية، على سبيل المثال، في عدد كبير من البلدات انخفض الدعم لليكود بمقدار مرتين أو ثلاث مرات؛ وحصل معسكر

الدولة وحزب العمل على عدد ضئيل من الأصوات في البلدات والقرى غير الدرزية، وحتى حزب ميرتس الذي حصل في الماضي على دعم واسع نسبيًا في المجتمع العربي، حقق هذه المرة إنجازًا محدودًا (في كفر قاسم، مكان سكن الوزير عيساوي فريج، حصل الحزب على 19.5٪ من الأصوات في الانتخابات السابقة وفقط. 5.4٪ في الانتخابات الأخيرة).

8. **تأثير القيادات المحلية** :في كثير من القرى أثر نشاط المرشح المحلي على طريقة التصويت، على سبيل المثال، في بيت جان محل إقامة علي صلالحة مرشح ميرتس حصل الحزب على 62٪؛ وحصل أحمد الطيبي على 63٪ من التأييد لحداش تاعل في الطيبة؛ وفي قرية حورا في في النقب، صوت 40٪ للقائمة نفسها (وليس لراعم كما هو الحال في القرى البدوية الأخرى في الجنوب)، بعد وضع يوسف عطاونة ابن القرية في المركز الخامس؛ وحصلت دعاء خوش تاتور، المرشحة رقم 3 على قائمة البلد على 36.6٪ من الأصوات لحزبها في بلدتها التي تقيم فيها – الرينة.

الرؤى والتوصيات المتعلقة بالسياسة

جسدت الانتخابات تغييرين دراماتيكيين في سياق السياسة العربية في إسرائيل:
الأول هو تحول راعم إلى أكبر حزب عربي في البلاد، بعد سنوات عديدة من هيمنة التيار الشيوعي بقيادة حداش، أما التغيير الثاني فيتجسد في "الهزيمة المشرفة " التي لحقت بحزب بلد، ويعبر الدعم الواسع للحزب إلى حد كبير عن الاحتجاج والتحدي لكل من نظام الحكم والبدائل التي قدمتها الأحزاب العربية الأخرى: والشراكة العربية اليهودية من مدرسة حداش والاندماج في الحكومة التي روج لها حزب راعم، من الممكن أن تكون الحزبية المنتشرة قد عكست أيضًا رد فعل ضد تعزز قوة اليمين بين الجمهور اليهودي، أي التجمع حول التركيز الذي يطبق في برنامج حزب بلد عن القضية الوطنية الفلسطينية.

علاوة على ذلك، خلقت الانتخابات شرخًا عميقًا في السياسة العربية في "إسرائيل"، صحيح أن الأحزاب الرئيسية الكبيرة من بينها مندمجة في الساحة البرلمانية، لكن نفوذها فيها محدود، الأمر الذي يبرز بشكل خاص في منصور عباس، الذي ينبع وجوده السياسي بالكامل من قراره بالاندماج في الائتلاف، من ناحية أخرى، من المتوقع أن يعمل حزب بلد من الساحة التي خارج البرلمان، ومن المحتمل أن يتحد مع هيئات أخرى في هذه الساحة، على رأسها لجنة المتابعة، في تحد للساحة السياسية الرسمية، وحتى يحتمل ان تكون هناك محاولة لتشكيل بديل عنها.

من وجهة نظر إستراتيجية :علاقات المجتمع العربي بالدولة ومع الجمهور اليهودي، والتي كانت متوترة هي الأخرى تواجه وضع حساس للغاية، بعد الانتخابات، يعيش الجمهور العربي جوًا يجمع بين الصدمة والإحباط والقلق، والأمل (المتواضع) في زيادة التأثير الذي نشأ العام الماضي قضي عليه مرة واحدة؛ ويظهر اليأس العميق من القادة السياسيين العرب مع القلق من شكل الحكومة المستقبلية وأفعالها، حيث تستمر المشاكل الأساسية التي تزيد من حدة التوتر العام في الجمهور العربي في الظهور طوال الوقت، وفي مقدمتها الجريمة والعنف ومحنة جيل الشباب، ومشاعر الحرمان والتمييز.

يجب على حكومة المستقبل أن تفهم الو اقع المشحون والذي يكفيه شرارة واحدة لإشعال حريق واسع النطاق، كانت أحداث مايو 2021 بمثابة تذكير بالتوتر العميق بين المجتمعين، والأحداث التي اندلعت هي في نظر العديد من العرب واليهود قصة مفتوحة قد تتطور من جديد وربما حتى بقوة أكبر مما كانت عليه في الماضي.

من الناحية العملية، يوصى بأن توضح الحكومة المستقبلية – على الرغم من الفجوة بين وجهات نظرها الأساسية ووجهات نظر الأحزاب العربية – أنها تنوي الاستمرار بل وتوسيع معالجة جميع مشاكل الجمهور العربي، في المقام الأول مكافحة الجريمة والعنف، وتنشئة جيل الشباب وتطوير الاقتصاد والبنية التحتية المدنية في البلدات العربية. هذا إلى جانب إجراء حوار منتظم وواسع ومباشر مع القيادات العربية والجمهور العربي بهدف معالجة المشاكل وإدماج القادة والشعب في الجهود التي سيتم الترويج لها.

إن تجاهل الواقع المشحون المتوتر، ناهيك عن الإعلان عن نية الترويج لإجراءات جديدة من شأنها أن تقيد الجمهور العربي أو تقلل من دعم الدولة له، يمكن تفسيره في نظر المواطنين العرب – وخاصة جيل الشباب – على أنه "إغلاق البوابة" الحكومية والعامة التي بدأت تفتح أمامهم العام الماضي وخلق شلال حاد من التوقعات سيؤثر على الواقع الداخلي لإسرائيل وحصانتها الوطنية بشكل سلبي.

* * *

إسرائيل اليوم: الحاخام الأكبر يتسحاق يوسف: "لسن بند التغلب" هذه فرصة لتصحيح قانون "من هو اليهودي"

بقلم حنان غرينوود

قال الحاخام يتسحاق يوسف مساء أمس السبت كجزء من درسه الأسبوعي إنه "يجب تفعيل بند التغلب على قرارات المحكمة العليا، فلا يوجد شيء اسمه قرارات محكمة العدل العليا، ولم تكن هناك حكومة من هذا القبيل مع 32 عضو كنيست دينيا، وربما كانت هذه فرصة لتعديل قانون -من هو اليهودي."- الخلاف الرئيسي حول موضوع الهجرة إلى "إسرائيل" هو مسألة "بند الحفيد" في قانون العودة. ووفقاً لبند الحفيد، يمكن لأي شخص كان جده أو جدته يهودياً الهجرة إلى "إسرائيل" والحصول على الجنسية تلقائياً، حتى لو لم يكن هو نفسه يهودياً.

لفترة طويلة كانت هناك رغبة في تغيير قانون العودة حتى لا يتمكن الأشخاص الذين ليس لديهم صلة حقيقية باليهودية من الهجرة إلى "إسرائيل" تلقائياً، ما يثير غضب الحركات غير الحريدية، وتجدر الإشارة إلى أن وزير الأديان الأسبق ماتان كاهانا أعرب أيضاً عن رغبته في تغيير بند الحفيد، لكنه قال إن ذلك مستحيل في الائتلاف المنتهية ولايته.

بعد كلمات الحاخام، قالت "آنا كيلانسكي" المديرة التنفيذية لحركة الإصلاح: "الكلمات التحريضية للحاخام الأكبر "لإسرائيل" ضد الآلاف من أعضاء مجتمعات حركة الإصلاح في "إسرائيل" صادمة.

يقدم حاخامات الإصلاح خدمات دينية لعشرات الآلاف من "العائلات الإسرائيلية" سنوياً في جميع أنحاء البلاد، وسيواصلون القيام بذلك دون خوف، لن نسمح للحاخام الأكبر "لإسرائيل" بحرمان سكان الدولة من يهودية يسهل الوصول إليها وتعددية متساوية. إن الحاخام الأكبر الذي من المفترض حسب القانون والأخلاق أن يترأس الطقوس الدينية اليهودية لجميع مواطني إسرائيل، عليه الاعتذار للجنود والمجندات الذين يخدمون في الجيش وعائلاتهم من عشرات الطوائف من مجتمعاتنا التي استبيحت دماؤها اليوم من قبله، نتوقع من رئيس الوزراء المنتخب بنيامين نتنياهو أن يدعو الحاخام الأكبر للتراجع عن كلماته على الفور."

* * *

معهد الدراسات والاستراتيجيات : التحديات المدنية والاجتماعية للحكومة الجديدة – في مرآة الصمود الوطني

بقلم ليئور أكرمان

مع انتهاء الجولة الخامسة من الانتخابات خلال ثلاث سنوات ونصف، وبأمل حذر لفترة ولاية تستمر أكثر من سنة أو سنتين هذه المرة، من المناسب مناقشة التحدي الرئيس الذي سيواجه "الحكومة الإسرائيلية"، مثل كل الحكومات التي سبقتها. التحدي المتمثل في استعادة النظم المدنية والاجتماعية في "دولة إسرائيل" وكذلك استعادة الاستقرار الحكومي والحوكمة.

في "إسرائيل" في نهاية عام 2022 يمر جهاز التعليم بواحدة من أصعب أزماته، وعلى ما يبدو، تم التوصل مؤخرًا إلى اتفاقيات الأجور وشروط التوظيف وتم التوقيع عليها مع أكبر منظمتي معلمين في البلاد، لكن هذه الاتفاقيات لن تحل المشكلات الرئيسية لنظام التعليم.
التعليم في حالة انهيار مستمر، ولا تدعم الدولة البرامج والمشاريع التي ترعى التميز وتمتنع عن بناء بنية تحتية ثقافية وطنية مناسبة. ولا يتم تحويل ميزانيات لإنشاء وتوسيع الفصول الدراسية ولتوسيع برامج ما بعد المدرسة دون تكاليف، لم يتم تطوير النظام الأكاديمي ويتم التحكم فيه من قبل منظم صارم وذو مصلحة ذاتية، تتزايد صعوبة القبول في الجامعات، ولا تطور الدولة مغريات للباحثين المتميزين للبقاء في "إسرائيل" مع تقديم المنح الدراسية والحوافز، "إسرائيل" مدرجة من بين الدول الأخيرة في الدول الغربية من حيث التحصيل الطلابي ومستوى الازدحام في صفوف الدراسية وشروط توظيف المعلمين.

في مجال الأمن الشخصي، لا تزال "الشرطة الإسرائيلية" منظمة فقيرة لا تملك أي قدرة على تعزيز قوتها أو الصلاحيات أو القوة الرادعة، عدد أفراد الشرطة هو واحد من أدنى المعدلات في العالم الغربي، وأولئك الذين يخدمون فيها أيضًا يتقاضون رواتب منخفضة ويفتقرون إلى القيادة والدعم القانوني لأفعالهم، يسمح هذا الوضع بتزايد الجريمة وانعدام الأمن الشخصي للمواطن ويزيد من الجريمة المنظمة والفساد الحكومي الشائع جداً في "إسرائيل."

طفت الأزمة الكبرى لنظام الرعاية الصحية في "إسرائيل" وتصدرت عناوين الصحف بعد وباء الكورونا الذي انتشر في "إسرائيل" والعالم، لكن مؤشراتها ومشاكلها كانت ولا تزال موجودة منذ سنوات عديدة، وبحسب جميع المقارنات في المؤشرات الدولية، تحتل "إسرائيل" المرتبة الأخيرة في عدد الأطباء والممرضات بين الدول الغربية، هذا هو الحال أيضًا مع عدد أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي وعدد أسرة المستشفيات في وحدات

العناية المركزة، في "إسرائيل" نهاية عام 2022، لا توجد أماكن كافية لدراسة الطب ولا توجد وظائف كافية، وساعات العمل تتجاوز بكثير ما هو مقبول في العالم، ورواتب الأطباء والممرضات المبتدئين هي واحدة من الأدنى في العالم.

في "إسرائيل" نهاية عام 2022، تعاني أنظمة الرعاية الاجتماعية من أزمة حادة ومستمرة للغاية، يعد عدد العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية من أدنى المعدلات في العالم الغربي، كما أن رواتبهم من أقلها، في كل عام ينضم عشرات الآلاف إلى دوائر الفقر في "إسرائيل" وبدون أي معالجة حكومية وتحول مسؤولية معالجتهم إلى جمعيات ومنظمات خاصة.

وماذا يحدث للبنية التحتية للمواصلات؟ هل تم رصف العديد من الطرق هنا وهل الوضع يتحسن؟
"إسرائيل" في نهاية عام 2022 متأخرة سنوات عديدة من حيث تطوير وتكييف البنية التحتية للمواصلات مع الوضع الحالي في البلاد، وفقًا لخبراء النقل، فإن "إسرائيل" متأخرة على الأقل عقدًا من الزمان في احتياجات النقل، عدد الطرق المعبدة بعيد كل البعد عن الاستجابة لعدد المركبات التي يتم استيرادها كل عام، لم يتم بناء أو تشغيل البنى التحتية للنقل الجماعي حتى الآن في "إسرائيل" والتوقعات الأكثر تفاؤلاً لتشغيلها هي في العقد المقبل، تصل القطارات الحالية أيضًا إلى أماكن قليلة جدًا وفي النهاية بقينا بدون وسائل نقل مناسبة.

في الجوانب الاجتماعية، الوضع للأسف لا يختلف بل أسوأ، في ظل عدم وجود رؤية أو استراتيجية طويلة المدى، لم تقم حكومات "إسرائيل" ببناء خطط لتطوير الأجيال القادمة والحفاظ عليها، وتستمر "دولة إسرائيل" في خسارة كل عام آلاف الشباب الذين يتركونها ويتنقلون للدراسة والعمل والعيش في الخارج، على سبيل المثال، في مجال الدراسة والتعليم العالي، لا ترعى الدولة برامج ومشاريع لتعزيز التميز وتمتنع عن بناء بنية تحتية ثقافية وطنية مناسبة، لا يتم تحويل ميزانيات لإنشاء وتوسيع الصفوف الدراسية، لتوسيع برامج ما بعد المدرسة دون تكاليف، لم يتم تطوير النظام الأكاديمي ويتم التحكم فيه من قبل منظم صارم وذو مصلحة ذاتية، تتزايد صعوبة القبول في الجامعات، ولا تطور الدولة مغريات للباحثين البارزين للبقاء في "إسرائيل" مع تقديم المنح الدراسية والحوافز. في مجالات العمل والأجور يتم قبول عدد أقل وأقل من الشباب في الوظائف التي تضمن دخلاً مناسبًا، وقد تآكل متوسط الأجر في الاقتصاد باستمرار على مر السنين ولا يوفر للشباب الأمن المالي الكافي.

لا يضمن جزء كبير من خريجي الجامعات والكليات الحصول على وظيفة على الإطلاق، وإذا تم قبولهم بالفعل للحصول على وظيفة، فعليهم الاكتفاء أو القبول برواتب منخفضة للغاية حتى في الشركات التي تكسب

الملايين، في مجالات الإسكان وتكاليف المعيشة المتزايدة باستمرار، لم يتم اتخاذ أي خطوات للحد من الاحتكار في الاقتصاد، وتشجيع الواردات الموازية والإنتاج المحلي من قبل المنتجين متوسطي الحجم، ولتعزيز الرقابة وتنظيم الأسعار، والإفراج عن أراضي الدولة للبناء الرخيص بدون دفع، ولا تنفذ الدولة إصلاحات لإلغاء هيكلية الصندوق القومي الإسرائيلي وسلطة الأراضي في إسرائيل بطريقة تسرع عمليات البناء وتجعلها أرخص، ولا يتم تخصيص ميزانيات للإسكان العام، والحد الأدنى للأجور لا يتناسب مع تكلفة المعيشة، ولا تخفض الدولة ضريبة القيمة المضافة على المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الاستهلاكية، ولا تنفذ إصلاحات ضريبة الدخل وتخفيض الرسوم المصرفية وتقليل الضرائب على السيارات، والنتيجة هي الافتقار إلى القدرة الأساسية للحياة أو القدرة التنموية المستقبلية للشباب المتعلمين في البلاد وهم يغادرون إسرائيل بشكل جماعي ويبنون حياة في بلدان أخرى.

وبالنسبة للحريديم والفلسطينيين العرب لم تضع الحكومة استراتيجية لإدماجهم في سوق العمل، وفقًا لبيانات المكتب المركزي للإحصاء فإن عدد الحريديم في البلاد سيصل إلى أكثر من 20٪ خلال العقدين المقبلين، ومع ذلك تواصل دولة إسرائيل السماح باستبعاد مئات الآلاف منهم الحصول على التعليم العام الأساسي، ومن العمل المنتج الذي يصاحبه الأجور ومدفوعات الضرائب، ومن الخدمة العسكرية أو الوطنية كما يقتضي القانون، ويعاني الوسط العربي منذ سنوات طويلة من إهمال البنى التحتية التعليمية والصناعية والغياب التام للحكومة.

المجتمع الإسرائيلي منقسم ومستقطب، وحتى اليوم وبتشجيع من المسؤولين المنتخبين نحن نستمر في التعامل مع مسألة أصل مواطني الدولة والفرق بين المغاربة والأشكناز والعراقيين والبولنديين والأثيوبيين والتفريق والاستقطاب والانقسامات تزداد قوة. وأصبح الخطاب العام خاصةً الذي يتم التعبير عنه على الشبكات الاجتماعية أكثر تطرفًا وأصبح خطاب الكراهية أكثر وضوحًا من أي وقت مضى. يتمزق المجتمع الإسرائيلي بدلاً من أن يتحد تحت هوية إسرائيلية واحدة بعد 74 عامًا من وجود الدولة التي تتجاهل تمامًا الحاجة إلى إنتاج رؤية واستراتيجية في هذا المجال.

في المؤشر العالمي للفساد العام، احتلت دولة إسرائيل لسنوات عديدة واحدة من أدنى الأماكن في الغرب. في الواقع من بين جميع دول الغرب، فقط اليونان وإيطاليا في وضع أسوأ منا ونحن نعتبر من أكثر الدول فسادًا في الغرب. تشير الاستطلاعات التي أجريت في إسرائيل إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين يعتقدون أن معظم المؤسسات الحكومية وكذلك الأحزاب والمسؤولين المنتخبين فاسدون ويستفيدون من الرشاوى والمزايا

الشخصية لهم ولشركائهم. في بلد ديمقراطي حيث تعتمد قوة الحكومة على ثقة المواطنين في ممثليها المنتخبين، فإن هذه النتيجة هي شهادة بالفشل التام في تصرف أو عمل الحكومة.

في مجال البيروقراطية، وضعنا ليس أفضل، لأسباب سياسية تاريخية نشأ وضع في دولة إسرائيل من كثرة المدن والمجالس، والكتبة والحاخامية المزدوجة والمجالس الدينية وشركات المياه والمنظمات البلدية الأخرى العاملة في إطار الحكم المحلي بتكاليف باهظة، وبحسب معطيات الشرطة التي تنشر كل عام، فإن الفساد في البلديات والمجالس المحلية آخذ في الازدياد، وتجنبت الدولة لسنوات عديدة تنفيذ خطة قائمة لتقليص عدد البلديات والمجالس، وتوحيد المجالس والسلطات، وزيادة كفاءة دراماتيكية من شأنها أن تؤدي إلى توفير مليارات الشواقل وانخفاض كبير في نطاق الفساد العام.

في جميع المجالات المدنية والاجتماعية في إسرائيل، لا يوجد معنى حقيقي لليمين أو اليسار، ومن واجب قادة الدولة بناء الأسس التي تسمح باستمرار وجود الدولة في المستقبل أيضًا، يجب على حكومة إسرائيل إنشاء وظيفة تخطيط استراتيجي في مكتب رئيس الوزراء ومنحها صلاحيات واسعة لبناء وصياغة استراتيجيات عمل طويلة المدى في كل مجال من المجالات التي أشير إليها أو ذكرناها مع مطالبة الوزارات الحكومية بتخصيص الميزانيات وتنفيذ الخطط المعتمدة من قبل الحكومة.

أيضًا، يجب أن توافق الحكومة على ميزانية متعددة السنوات يتم تثبيتها في التشريعات والقرارات الحكومية وتلزم أي حكومة يتم انتخابها لاحقًا، يجب أن يُطلب من جميع الوزارات الحكومية بناء وتقديم واعتماد خطط طويلة الأجل في الحكومة والتي ستحدد أهدافًا واضحة للسنوات القادمة في كل مجال من المجالات المذكورة مع ترسيخها في تشريعات ملزمة.

* * *

إسرائيل اليوم: حان الوقت لاتخاذ إجراءات ضد أبو مازن

بقلم ارئيل كهانا

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

مبنيان كبيران للمحكمة الدولية يقعان في مدينة لاهاي الهولندية. الاول، محكمة الجنايات الدولية ICC التي تقع في مبنى مكاتب اعتيادي. هذا هو الذي قض مضاجع زعماء إسرائيل في العقد الأخير.

الثاني، هو محكمة العدل العلياICJ ، الذي يقع على مسافة غير بعيدة من هناك في "قصر السلام" الفاخر الذي يعود الى مئة سنة. هذه المؤسسة هي التي من المتوقع أن تشغل بال إسرائيل في السنوات القادمة.

إذ ما ذهبنا الى السطر الأخير من السيناريو الأسوأ، فان قرارا مستقبليا لـ ICJ يقضي بان "مناطق يهودا والسامرة توجد تحت الضم"، لن يكون ضربة بلطة لإسرائيل. في اقصى الأحوال سيكون هذا وجع رأس. فالدول التي على أي حال هي معادية لنا لا تحتاج الى المحكمة كي تبرر نهجها. والدول التي تفهم الوضع او تؤيد إسرائيل لن تغير سياستها بسبب فتوى سياسية تحت غطاء محكمة دولية. فقد كان ما يكفي من هذه الأمور على مدى السنين والسماء لم تسقط.

الخريطة التي توضح من الى جانبنا ومن ضدنا رسمت في تصويت الأمم المتحدة في ليل السبت. 69 دولة لم تؤيد القرار وهذا ليس قليلا. برزت في معارضتها دول مركزية في الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة، المانيا، كندا وأستراليا، حيث تتولى حكومات يسارية الحكم في هذه السنوات. إيطاليا أيضا وقفت لأول مرة الى يميننا، وغيرها.

معظم دول الغرب الأخرى حافظت على الحيادية. الداعمة للفلسطينيين كانت بشكل عام الدول العربية أو الصغيرة – باستثناء أوكرانيا، التي تواصل دق العصي في عجلاتنا في الأمم المتحدة لكن تطالب بالطيبات في الواقع. غريب.

إذا كنا نتحدث عن الواقع، فليس مؤكدا على الاطلاق بان الـ ICJ ستنشر على الاطلاق الفتوى التي تطلبها الأمم المتحدة. فالعالم كله يعرف بان النزاع سياسي وليس قانونيا. وبهذه الحجة بالضبط توجهت دول عديدة الى الـ ICC بطلب الا تعمل على الدعاوى الفلسطينية ضد الإسرائيليين. كما تبدو الأمور، فان موقفها مقنع. الملفات هناك عالقة، وخير أن هكذا .

بكل الاحوال، حتى لو كانت فتوى في الـ ICJ فستمر سنوات الى أن تكتب. في هذه المرحلة المبكرة ليس لدى أحد أي فكرة عما سيقال فيها. واقل من ذلك ماذا سيكون تأثيرها على دول العالم. هذا لا يعني انه يمكن لا سمح الله دفن الرأس في الرمال. العكس هو الصحيح لكن أيضا لا حاجة الى الدخول في حالة سوداء.

التوجه الى لاهاي هو خطوة يائسة

إذن ماذا نعم؟ التوجه الفلسطيني الى الـ ICJ هو خطوة يائسة يتخذها أبو مازن ورجاله بهدف تدويل النزاع. لقد بدأت هذه المسيرة قبل أكثر من عقد، ولم تدفع في حينه رئيس الوزراء نتنياهو بان يتخذ تجاه

الفلسطينيين خطوات رد. فتعلم أبو مازن بانه لا يوجد ثمن لمعارك الدبلوماسيين التي يبدأ بها تجاه إسرائيل فصعد خطواته بالتوجه الى سلسلة طويلة من المؤسسات الدولية.

كان هذا خطأ جسيما. لإسرائيل يوجد وكانت جملة روافع تجاه عباس ومسؤولي السلطة. لا يوجد أي سبب مثلا لان يطير بين الزعماء في ارجاء المعمورة طالما يحاول المس بمكانة إسرائيل في العالم، وليس هو فقط. بل وأيضا مسؤولي السلطة يمكن ابقاؤهم في رام الله. هذه هي العصي الأولى في صندوق الأدوات وهي توجد الان تحت تصرف الحكومة الجديدة. حتى التصويت النهائي في الجمعية العمومية بعد شهر سيكون عليها أن تستخدمها. كما أن وزيري الخارجية والدفاع الجديدين سيكونان ملزمين بان يوضحا للولايات المتحدة بان عليها ان تضع حدودا للسلطة الفلسطينية. الإدارة تخشى جدا من تفكك السلطة. وبالتالي فان عليها ان تقدم مساهمتها لإعادة شيطان تدويل النزاع مباشرة الى القمقم .

* * *

هآرتس: وقاحة إسرائيل في الأمم المتحدة

بقلم نوعا لنداو

وقاحة اسرائيل في الامم المتحدة بقيادة سفير اسرائيل جلعاد اردان، سجلت في نهاية هذا الاسبوع رقم قياسي جديد. في رده على تبني مشروع القرار الفلسطيني أول أمس للطلب من محكمة العدل الدولية "آي. سي. جي" البت هل احتلال المناطق ما زال مؤقت أو أنه تحول الى ضم فعلي (وهو قرار يمكن أن يؤدي الى توصية بفرض عقوبات)، قال اردوغان في خطاب انفعالي، اساسه: بخطواتهم احادية الجانب فان الفلسطينيين يمنعون اجراء مفاوضات للسلام. هل فهمتم؟ الفلسطينيون هم الذين يعيقون عملية سياسية خيالية، التي تريدها اسرائيل. هذا لغز سياسي حقيقي: كيف يمكن اعاقة شيء غير موجود.

اردوغان قال إن اسرائيل تفضل الحوار بين الطرفين على تدخل احادي الجانب للمحكمة في العملية السلمية (لكن أي عملية؟)، وأن كل دولة أيدت هذا القرار "قامت بعملية تأكد من القتل لفرصة المصالحة" (ما هذه المفارقة في اختيار التعابير؟). واضاف بأن "المصادقة على الطلب ستعطي للفلسطينيين المبرر الكامل لمواصلة مقاطعة طاولة المفاوضات" (أين هذه الطاولة؟). وحبة الكرز فوق كريما النفاق: "السلام لا يمكن تحقيقه بدون مفاوضات بين الطرفين مع تقديم تنازلات متبادلة". بعد ذلك انتقل اردوغان الى التهديد: "خطوات احادية الجانب للفلسطينيين سيتم الرد عليها بخطوات احادية الجانب". والخاتمة العظيمة: مقارنة التوجه

الى المحكمة باستخدام "سلاح الدمار الشامل"، ليس اقل من ذلك. المدهش أنه لم يسمي ذلك "ارهاب قضائي ."

السفير نسي أنه يمثل الحكومة الحالية التي قامت على اساس خطوط اساسية بحسبها لن يتم اجراء في فترتها أي عملية سياسية، وبالتأكيد لن تكون هناك تنازلات. فجأة هو دعا الى تنازلات سياسية. بنسخته الحالية كناشط سلام متحمس فان اردوغان ايضا نسي أو يأمل في أن ينسى العالم بأنه هو نفسه يجسد بكل كيانه العكس بالضبط، هو رمز للعدوان والرفض الاسرائيلي. في عهده كعضو كنيست ووزير قام برعاية اجندة صقورية وخطاب قومي متطرف، ضمن امور اخرى، أيد بشكل صريح ضم المناطق. بالضبط القرار الذي يريد منعه الآن في لاهاي.

ما الذي تخاف منه، يا اردوغان؟ أردت الضم؟ تفضل، المحكمة ستساعد. في عهده كوزير للأمن الداخلي دفع اردوغان قدما بتآكل الوضع الراهن في الحرم/ جبل الهيكل، وقاد ملاحقة نشطاء "بي. دي. اس" وكم افواههم في البلاد وفي العالم. في هذا الإطار روج اردوغان بأن مقاطعة المستوطنات حكمها مثل فرض المقاطعة على اسرائيل نفسها، وأن المستوطنات واسرائيل هم كيان قانوني واحد. إذا كان لدى المحكمة الدولية قطرة من السخرية فهو سيستخدم كل ذلك كدليل لصالح ادعاء الفلسطينيين حول ضم فعلي لإسرائيل، واردوغان سيتم استدعاءه من قبل الفلسطينيين الى منصة الشهود.

لسنوات أملت اسرائيل أن يترك الفلسطينيون النضال العنيف. ولكن عندما يتبنى الفلسطينيون مسارات غير عنيفة مثل التوجه الى المؤسسات الدولية أو تشجيع مقاطعة المستهلكين فانه يتبين أن هذا ايضا ممنوع. دعاية اسرائيل منشغلة في تصنيف كل نوع من النشاطات المؤيدة للفلسطينيين بأنها لاسامية. في نفس الوقت المفاوضات مع الفلسطينيين تحولت الى فكرة مرفوضة في اوساط الجمهور الاسرائيلي، وتقسيم واضعاف القيادة الفلسطينية التي كان يمكن كما يبدو أن تكون الشريكة في المفاوضات، تحول الى خطة عمل.

اسرائيل تنشغل منذ سنوات بالجانب التصريحي والمكشوف وبتعميق الاحتلال وتثبيته الى الأبد والضم الفعلي للمستوطنات ومناطق ج. عمليا، ليس لديها أي سبب للتنكر لطلب الفلسطينيين الاعتراف بذلك رسميا وارتداء قناع الدولة التي تريد اجراء المفاوضات. بالعكس، هذه هي فرصتها في لاهاي لتبرير الضم، بالتأكيد مع الحكومة الحالية التي هي على الباب.

* * *

معاريف: نتنياهو يعلم أن تعيين بن غفيروسموتريتش سيصيبه بصداع سياسي في العالم

بقلم بن كاسبيت

ترجمة: فاتن أيوب .أطلس للدراسات الاسرائيلية

لم يكن يخطر على بال بنيامين نتنياهو، ولا حتى في أسوأ كوابيسه، احتمال أن يتم تعيين بتسلئيل سموتريتش وزيرًا للأمن في إسرائيل؛ هذا ليس لأن سموتريتش يفتقر للمهارات، على العكس، الرجل ذو مهارات عالية، إنه حاد، مفعم بالطاقة، لديه قدرة تنفيذ عالية، شجاع، صارم ومجتهد، وهذه بالتحديد هي المشكلة. هذه المواصفات، بالإضافة للأيديولوجيا اليمينية المتطرفة للرجل؛ قد تجعل منه ساحة عبوات ناسفة إلى جانب سلك تشغيل هذه العبوات معًا.

يعلم نتنياهو أن الجمع بين وزير الأمن بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن الداخلي ايتمار بن غفير هو مزيج ممكن فقط في جحيم مجازي قد يتحقق في واقع في ظل ولايته هو بالتحديد. حتى الآن، هذه هي المناصب التي يريدها هذان الاثنين. ونعم، هم متوافقون. على الأقل حتى الآن. كما قلنا مرة، "لا يمكن تمرير ورق فاكس بينهما". إلى هذا الحد هم قريبون من بعضهم ويديرون مفاوضات مع بعضهما البعض.

أحد أهداف نتنياهو سيكون في الأيام القادمة هو دق إسفين بين هذين الاثنين. وإلا فهو سيكون في ورطة. هو يعلم أنه لا يستطيع أن يبرر هذين التعينين في أي مكان في العالم. لا في واشنطن، لا في أبو ظبي، لا في القاهرة ولا أنقرة. وبالطبع ليس في أوروبا. وزير الجيش هو صاحب السيادة في المناطق. إنه يتخذ عشرات القرارات المصيرية في اليوم. إنه يعمل في الساحة الحساسة والأكثر تفجرًا في العالم، في واقع معقد وتحت قيود شديدة. إن اعطاء سموتريتش كل هذا هو بمثابة انتحار سياسي وأمني.

هذه هي قائمة المخاطر المباشرة التي قد تحدث مع تعيين سموتريتش وزيرًا للأمن: خلاف كبير وسريع مع الأمريكيين. لقد اعتادت إسرائيل على تنسيق خطواتها الاستيطانية مع الإدارة بشكل مستمر. قبل كل اجتماع لمجلس التخطيط الأعلى الذي يصادق على البناء في الضفة الغربية، يتم التنسيق مع الأمريكيين.

خطر كبير آخر ألا وهو انهيار سريع للسلطة الفلسطينية. ماذا سيفعل سموتريتش بالتنسيق الأمني؟ التقدير هو إما أن يوقفه، أو سيدعه يتلاشى. هل سيأمر الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال الضفة الغربية من جديد؟ وبعد ذلك، ماذا سيفعل؟ سنقوم بتعيين حكام ونبدأ في إدارة التعليم، الصحة، الصرف الصحي والاقتصاد لملايين الأشخاص الذين هم ليسوا مواطنين إسرائيليين؟ لم نتحدث بعد عن تأهيل الاستيطان الصغير

(الاسم المغسول لعشرات البؤر الاستيطانية غير القانونية)، اخلاء خان الأحمر، تغيير تعليمات إطلاق النار للجيش في الضفة الغربية، والحرم القدسي. آه، لحظة، الحرم القدسي ليس مجال سموتريتش، إنه لـ بن غفير. لقد نجونا!

هناك اتفاق بين بنيامين نتنياهو وآرييه درعي. إعلان درعي عن انتخابه لوزارة المالية كان بالتنسيق مع نتنياهو والهدف منه إزالة سموتريتش من شجرة الحقائب الكبيرة وتعيينه في المكان الطبيعي المناسب له. المشكلة هي، في رأي سموتريتش، أن حجمه الطبيعي أكبر بكثير. إنه يريد حقيبة كبيرة. المالية أو الأمن. وهو يريد أيضًا حقيبة الأديان. هنا، في حقيبة الأديان سنجد الجائزة الكبرى. مع كل الاحترام لحقيبة الأمن والأمن الداخلي، إنهم يهتمون أكثر بتعيين كبار الحاخامات. لن يتخلى درعي عن حقيبة الأديان. ماذا عن سموتريتش؟ كيف سينتهي الأمر؟ علينا أن نتمنى أن ينتهي الأمر بطريقة جيدة بالنسبة لإسرائيل.

بالنسبة لي، أود لو أعين درعي وزيرًا للأمن وسموتريتش وزيرًا للمالية. درعي هو الرجل الأكثر خبرة في الحكومة المقبلة (باستثناء نتنياهو). إنه مقبول جدًا بالنسبة لجميع رؤساء الأذرع الأمنية منذ أجيال. إنه يُعتبر "الشخص البالغ المسؤول" في كل منتدى أمني. إنه واع، متوازن، متفاهم. هو لن يجرّ البلاد إلى مغامرات، ولن يحاول أن يُدخل رؤوسنا كلنا في الحائط.

إن أمل نتنياهو بأن يكون تشكيل الحكومة سريعًا وسهلًا أمر لن يتحقق. نعم، هو سيُشكّل حكومة. لكنه لن يفعل ذلك بسهولة. والأهم من كل هذا أنه يعلم أن الحكومة التي سيشكلها، الأكثر يمينية، تطرفًا، تدينًا، ومحافظةً في تاريخ إسرائيل، قد تكون هي الحكومة الأخيرة له، هي التي ستحدد الإرث. لست متأكدًا إن كان هذا ما يتمناه هو لنفسه.

* * *

إسرائيل اليوم: مع عرب يتوجسون إيران.. ماذا بقي للفلسطينيين سوى الحلم بخفي حنين؟

بقلم أيال زيسر

ترجمة: القدس العربي

منذ نشر نتائج الانتخابات في إسرائيل، يحرص العالم العربي على بث إحساس "بالأعمال كالمعتاد" وكأن الدراما السياسية التي وقعت عندنا لا تعنيه على الإطلاق. ليس في هذا ما يفاجئ أحداً، إذ إن ما يشغل بال العرب هو الحربة الإيرانية المسلطة على رقابهم. فالاستعداد الإسرائيلي لحشد القوى في وجه إيران بل

والصدام بها بقوة وتصميم هو حجر الرحى الذي بموجبه سيحاكمون مستقبلاً الحكومة في إسرائيل. لا غرو على دول مثل الإمارات أو البحرين، إذ إن بنيامين نتنياهو هو الذي أقام معها اتفاقات السلام. شائقة هي تصريحات الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بأن تحسين العلاقات مع إسرائيل خطوة استراتيجية تستهدف خدمة المصالح التركية، ومن ثم ليس هناك ما يدعو إلى أن تتأثر بنتائج الانتخابات في إسرائيل. الواضح أكثر أن القضية الفلسطينية لم تعد عاملاً مؤثراً على علاقات العرب بإسرائيل. هذا ما بات يدركه الفلسطينيون أيضاً، الذين فضلوا على غير عادتهم عدم طلب النجدة في ضوء التحول السياسي الذي وقع في إسرائيل.

قد يقدّر الفلسطينيون بأن الوضع الراهن على الأرض سيبقى على حاله، وذلك لأن الحكومة المنصرفة أيضاً امتنعت عن خوض مفاوضات معهم، ولكن في ضوء إمكانية واقعية أن تعمل الحكومة الجديدة على الدفع قدماً بخطوات حقيقية لتغيير الوضع على الأرض، فإن في صمت الفلسطينيين الصاخب اعترافاً بل تسليماً بفشلهم التاريخي وبتفويتهم لفرصة إثر أخرى لتحقيق شيء ما من حلم الدولة الفلسطينية.

قبل أقل من ثلاث سنوات فقط، في كانون الثاني 2020، عرض الرئيس ترامب صفقة القرن لحل النزاع الإسرائيلي – العربي. وكان العرض بعيداً عن تلبية المطالب الفلسطينية. ومع ذلك، عرض رئيس أمريكي لأول مرة إقامة دولة فلسطينية على قسم، وإن كان صغيراً من بلاد إسرائيل. حاولت مصر والسعودية إقناع الفلسطينيين الموافقة على الخطة، لكنهم فضلوا رفضها باحتقار ومواصلة التمسك بحلم فلسطين من النهر حتى البحر. هذه هي خلاصة قصة الفشل وتفويت الفرص من جانب الفلسطينيين.

مشروع التقسيم في تشرين الثاني 1947 منح الفلسطينيين 45 في المئة من مساحة بلاد إسرائيل الانتدابية، لكن الزعامة الفلسطينية أرادت 100 في المئة بل وآمنت بقدرتها على تحقيق هذا الهدف. أما الحاضرة اليهودية فقد قبلت بمشروع التقسيم فيما رفضه الفلسطينيون، وهكذا أدوا إلى حرب تركتهم مع قطاع غزة و"يهودا والسامرة"، أي 22 في المئة فقط من مساحة بلاد إسرائيل. لكن بدلاً من الاعتراف بالواقع، واصل الفلسطينيون أحلامهم ليكونوا أداة لعب بيد الدول العربية في صراعاتها مع إسرائيل. وهكذا، ما إن نشبت حرب الأيام الستة حتى سقطت "يهودا والسامرة" وقطاع غزة في أيدي إسرائيل.

حكومات إسرائيل لم تيأس، وعلى مدى السنين – ولا سيما منذ بدأت مسيرة أوسلو – حاولت الكثير منها الدفع قدماً باتفاق حل وسط يمنح الفلسطينيين سيطرة على قسم من الأرض. لكنها عروض ردها الفلسطينيون الذين رفضوا الاعتراف بالواقع. لقد كانت صفقة القرن التي جاء بها ترامب بعيدة بعد الشرق

عن الغرب عما طلبه الفلسطينيون (10 – 15 في المئة من بلاد إسرائيل الانتدابية). ومع ذلك، فإن رئيساً أمريكياً ذا قوة عرض عليهم دولة، فردوا بالسلب أيضاً.

الآن، سيكتشف الفلسطينيون أنهم بقوا بلا شيء.

الاستيطان اليهودي في "يهودا والسامرة" يقرر حقيقة على الأرض. لا أحد في العالم يكترث للفلسطينيين، لا الدول العربية ولا حتى كثير من دول أوروبا التي تغمرها موجة محافظة. واقع كهذا قد يسهل على الحكومة الجديدة في إسرائيل أن تدفع قدماً بخطوات ثورية لم يتصورها أحد من قبل، مثل إحلال السيادة الإسرائيلية على أجزاء من "يهودا والسامرة". يتبين أن تمسك الفلسطينيين بأضغاث الأحلام ورفضهم الاعتراف بالواقع، لم يقدمهم نحو هدفهم فحسب، بل تركهم بخفي حنين.

* * *

إسرائيل اليوم: تسريبات واتهامات بـ"تسميم عرفات".. انتقام أم "معركة خلافة"؟

بقلم دانا بن شمعون

هل كان أبو مازن مشاركاً في المؤامرة لتصفية ياسر عرفات؟ هذا سؤال يعصف بالقيادة الفلسطينية في الأيام الأخيرة عقب تسريب محاضر تتضمن مئات الشهادات لأولئك الذين استدعتهم لجنة تحقيق خاصة تشكلت في العام 2010 باستيضاح ملابسات وفاة ياسر عرفات. يتبين من الشهادات أن العلاقات بين أبو مازن وعرفات في الفترة التي سبقت وفاته كانت عكرة ومتوترة جداً. وكانت الأزمة بين الاثنين مليئة بتشهيرات شخصية وشتائم متبادلة. وادعى أناس مختلفون أمام اللجنة بأن أبو مازن تآمر على عرفات وحاك ضده مؤامرة بدعم من إسرائيل والولايات المتحدة. هكذا، مثلاً، شهد حكم بلعاوي، وزير الداخلية الأسبق في السلطة. "قال لي عرفات في حينه إنه تحاك ضده مؤامرة من جانب أبو مازن، وأبو علاء ونبيل شعث. في كل مرة كان يذكر فيها أحد الأسماء، بدا الغضب على وجهه". بالمقابل، شهد رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق أحمد قريع (أبو العلاء) الذي يعد أحد مهندسي أوسلو، بأن أبو مازن درج على اتهام عرفات بإفشال مساعي السلام مع إسرائيل.

ورداً على سؤال "من الرابح الأكبر من موت عرفات؟"، أجاب كثير من المسؤولين ممن أدلوا بشهاداتهم: أبو مازن، الذي كان يعدّ بشكل غير رسمي في حينه الرجل رقم 2 في القيادة. في الشهادات تلميحات بأن ليس مستبعداً أن يكون أبو مازن ومقربوه مشاركين في "تصفية" عرفات، الذي توفي بشكل غامض في مستشفى

عسكري في فرنسا في 11 تشرين الثاني 2004. ومن يوم تشكيل لجنة التحقيق وحتى اليوم، لم تنشر استنتاجات رسمية حول ملابسات وفاة عرفات. ويتبين من شهادات المحاضر التي سربت، أنه في الوقت الذي فرض فيه الجيش الإسرائيلي حصاراً على المقاطعة في رام الله أثناء الانتفاضة الثانية، عانى عرفات من جنون اضطهاد، وكان في حالة اكتئاب. "بينما كان عرفات محاصراً في المقاطعة، كان أبو مازن وآخرون في "فتح" يتجولون بحرية وتركوه لمصيره".

هل سُمم عرفات؟

الفلسطينيون مقتنعون بأن من سمم عرفات هم عملاء لإسرائيل. في الماضي، اتهم أبو مازن ومن هم في محيطه مسؤولاً في فتح، المفصول محمد دحلان، بموت زعيم م.ت.ف. وحسب إحدى شهادات اللجنة، قيل إن "هذه شائعة جاءت في إطار الخصومة مع أبو مازن. هذا كبير على دحلان، فهو غير قادر على أن يفعل شيئاً كهذا"، قال.

التوتر بين أبو مازن وعرفات وصل ذروته في 2003، عندما اضطر عرفات بضغط الأمريكيين والأوروبيين لتعيين أبو مازن رئيس الوزراء الفلسطيني. ورأى عرفات في ذلك محاولة فظة لاقتطاع صلاحياته. محمد رشيد، مستشاره الاقتصادي، روى بأن "أبو مازن رفض المساعدة في إجراءات رفع الحصار عن عرفات". وشهد المسؤولون الكبار الذين أدلوا بشهاداتهم، بمعظمهم، التأكيد أو النفي لمضمون المقاطع المسربة، بحيث إنه ليس واضحاً مدى أصالة الشهادات ودقتها.

من المسرب؟

القيادة الفلسطينية على ثقة بأن رئيس اللجنة هو من يقف خلف تسريب الوثائق، توفيق الطيراوي، الذي شغل منصب رئيس المخابرات الفلسطينية العامة، وهو اليوم خصم سياسي لأبو مازن. تدعي رام الله بأن الطيراوي سرب الوثائق للانتقام من أبو مازن على إقصائه من مناصب عليا.

جاءت قضية الوثائق في الأسبوع الذي يحيي فيه الفلسطينيون الذكرى الـ 18 لوفاة زعيم م.ت.ف. والدراما الكبرى التي نشأت حولها وتبادل الاتهامات تشير إلى معركة الخلافة الساخنة في قيادة "فتح".

* * *

معاريف: رسالة إلى نتنياهو: لا تسلّم مصير إسرائيل لـ"توراة اليمين"

بقلم أبراهام فرانك

للسيد بنيامين نتنياهو سلام،

آتي من اليسار ومن التعليم. كانت حملة انتخابات قاسية، كانت شهوراً قاسية، تكبد معسكر اليسار هزيمة نكراء في نهايتها. سبق أن تكبدها في العقد الذي بين 1967 – 1977، بعد حرب الأيام الستة وحتى التحول. انعدام القدرة على إجراء تفكير معمق في وضعنا ومستقبلنا أدى بنا إلى هذه الحافة. قرار مباي إبقاء الضفة الغربية/ يهودا والسامرة، مع ملايين الفلسطينيين هناك تحت حكمنا كان الخطيئة التي لاقت عقابها بالتدريج. كان لك دور مركزي في هذه القصة، كنت فيه أحد الخاطئين: على المستوى الشخصي والوطني أيضاً. أنت مسؤول عن نشوء معسكرين لا يتصلان.

أنا أيضاً كنت بين الشاتمين في حملة الانتخابات الأخيرة. لكن كله بات من خلفنا الآن. انتصرتم مثلما كان متوقعاً منذ 1967، حين قررنا أن نبقى دولة احتلال، وحتى لو كانت مسيرة طويلة، فإنها وصلت إلى نهايتها المرتقبة. لو لم يحصل هذا الآن، لحصل بعد الانتخابات السادسة. تسلمتَ، كرئيس وزراء، دولة متنازعة وجريحة، مع يائسين كثر في المحيط ممن يعتقدون بأنها أنهت طريقها. كثيرون كفيلون بالبحث عن مستقبلهم بعيداً عن إسرائيل.

بصفتك زعيماً شديد القوة لمعسكر يسير خلفك في النار والماء، فإن الكثير بات متعلقاً بك. بعض من المعسكر الذي أنت على رأسه يسعى لإقامة إسرائيل مختلفة: دولة شريعة تعمل حسب قوانين التوراة وليس على أساس التشريع في العصر الحديث؛ دولة تميز بين سكانها. السؤال الذي سيتعين عليك أن ترد عليه بأفعالك هو: هل ستسمح للأجزاء المتطرفة في معسكرك أن يستغلوا قوتهم القومية والدينية الكثيرة ليفعلوا بالدولة كما يشاؤون أم ستضع أسيجة وحدودا لهذه الأجزاء، يمكن للأغلبية الساحقة أن تتعايش معها؛ هل ستعرف كيف تحافظ على الدولة الوحيدة للشعب اليهودي من الخراب. صحيح، لم تكن هنا حرب أهلية، لكن لا بد من حدوث هجرة جماعية لنساء ورجال منتجين إلى بلدان غريبة. هل ستعرف كيف تحافظ على الأقلية الكبيرة قبل أن تتسرب من بين أصابعك وتختفي؟

قد تتمكن من عمل هذا في إطار ائتلافك السيئ، ستكون أسيراً في أيدي أحداث متطرفة ستسيطر على مصيرك الشخصي والسياسي. سيتعين عليك أن تتراكض في متاهة كل موضوع وطني يطرح على جدول

الأعمال، وكل المواضيع الوطنية ستطرح على جدول الأعمال، بهدف تغيير صورة دولة إسرائيل وبلاد إسرائيل. لكن لك طريقاً واحداً لمحاولة الخروج من الأزمة الأكبر في تاريخ إسرائيل الحديث: أن تدعو "يوجد مستقبل"، والمعسكر الرسمي، و"إسرائيل بيتنا" إلى الائتلاف. معها يكون لليكود أغلبية تمكنه من منع أنواع مختلفة من المس بدولة اليهود.

افترض أنك لن تتنازل عن أمرين اثنين: إلغاء محاكمتك والحفاظ على التزامك بالكتلة. عندما يكون هذا على كفة الميزان مقابل ذاك الوطني والفردي، فستعرف الأحزاب الثلاثة أيضاً من كتلة التغيير كيف تتخذ القرار المحتم: إنقاذ إسرائيل. يا سيد نتنياهو، بيديك أن تبقي وراءك أرضاً محروقة أو تنقذ الحركة الصهيونية، في شكلها في هذا الزمن، من خراب على الملأ.

* * *

هآرتس: كيف سيكون نهج نتنياهو وحكومته اليمينية تجاه المحكمة الدولية؟

بقلم يونتان ليس

حكومة بنيامين نتنياهو مع الشريكين ايتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتيش قد تجد نفسها قريباً على مسار الصدام مع محكمة العدل الدولية في لاهاي. الرايات الرئيسية التي تنوي الحكومة الجديدة رفعها ربما تشكل سلاحاً ذا حدين، وربما تضخم استنتاجات المحكمة التي اعتبرها المستوى السياسي من البداية جسماً ضد إسرائيل.

الراية الأولى للحكومة الآخذة في التبلور هي عملية دراماتيكية لتغيير وجه جهاز القضاء في إسرائيل. هذه العملية قد تضر بصورة القضاة المستقلة وتزيد التأثير السياسي على تعيينهم. يتبين هذا بأنه إطلاق النار على الأرجل.

إن المحافل الدولية، التي فحصت سلوك إسرائيل في الضفة الغربية، اعترفت حتى الآن بمحاكم إسرائيل كهيئات مستقلة ومصدر للصلاحيات. أحكام المحاكم بشأن سلوك الجيش الإسرائيلي وفي قضايا مست بالوجود الإسرائيلي في "المناطق" [الضفة الغربية]، ساعدت حكومات إسرائيل أن توضح للمجتمع الدولي خلال سنين بأنها تعمل حسب القانون وتحت رقابة. تصريحات علنية لوزراء في الحكومة المستقبلية ضد مهنية المحكمة العليا، ومحاولة المستوى السياسي التأثير على تشكيلتها أو على قراراتها المستقبلية، ربما تضعف مكانتها الدولية وتؤدي إلى "كارثة دبلوماسية".

الراية الثانية هي تعميق مشروع الاستيطان والمعارضة للدفع بعملية سياسية مع الفلسطينيين. الأمر الذي قد يزيد تطرف القرارات ضد إسرائيل ويزيد التزام المجتمع الدولي بتطبيقها بعد ذلك. مصدر دبلوماسي رفيع دعا نتنياهو إلى تبني خط معتدل لمنع "السقوط السياسي". في المقابل، قال مصدر إسرائيلي رفيع آخر إن تقريراً متطرفاً يمكن أن يوفر لحكومة اليمين ذريعة لـ "تحطيم الأدوات" والدفع قدماً بخطوات مهمة لتعزيز رؤيتها.

أوضحت إسرائيل بأن المحكمة هيئة ملوثة سياسياً. عدد من القضاة فيها هم أشخاص لهم رؤية سياسية واضحة، وبعضهم يأتون من دول يعد جهاز القضاء فيها غير غربي ومستقل. والبعض منهم يطبقون في قراراتهم توجيهات الدولة التي يمثلونها. يجري نشاطها أساساً في الحقل الدبلوماسي، وتأثيرها على الواقع محدود بعد ذلك.

الوثيقة التي ستصدرها المحكمة غير ملزمة في الحقيقة، لكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تتبناها وتعمل بحسبها. سيستغل الفلسطينيون كل قرار فيها لصالحهم كأساس للدفع قدماً بأجندتهم في الساحة الدولية. إلى جانب قرارات مبدئية، فإن من صاغوا التقرير الإجمالي يمكنهم أن يدمجوا فيه توصية بفرض عقوبات، منها عقوبات متطرفة مثل دعوة لمنع دخول المستوطنين إلى دول أخرى أو المطالبة بفرض مقاطعة على تنفيذ صفقات مع إسرائيل. رغم ذلك، في إسرائيل من يقولون بأنه محظور على المستوى السياسي التعاون مع مؤسسة متحيزة سياسياً، وبذلك يسمح لها باتخاذ قرارات تضر بشؤونها الأمنية الواضحة. وقدر دبلوماسيون في نهاية الأسبوع بأن المناخ السياسي في إسرائيل أثناء النقاشات سيتسرب إلى القرارات التي ستتخذ في لاهاي وإلى تنفيذها.

مثال ذلك، انعقاد محكمة لاهاي في 2004 لبلورة رأي بشأن مسار جدار الفصل. كانت إسرائيل في تلك الفترة في ذروة الاستعداد لإخلاء قطاع غزة في إطار خطة الانفصال. وكانت الأجواء في المجتمع الدولي مريحة لإسرائيل. استنتاجات التقرير كانت في الواقع شديدة نسبياً، لكن تنفيذه انتهى بدقيقة صمت. فإسرائيل برعاية المحكمة العليا غيرت مسار الجدار بنفسها حتى أثناء النقاشات، ونجحت وزارة الخارجية في وقف تجند المجتمع الدولي لتطبيق الاستنتاجات التي جاءت في التقرير. حتى الآن، من غير الواضح ما إذا كانت إسرائيل ستتعاون مع المحكمة أم لا. مصادر في وزارة الخارجية أوصت في نهاية الأسبوع بعدم المثول أمام المحكمة كي لا توفر شرعية للقرارات التي ستتخذ. ولكنه قرار ستتخذه الحكومة القادمة التي ستُشكل في الأسابيع القريبة القادمة، وبعد مصادقة الجمعية العمومية بشكل نهائي على القرار بعد نحو شهر.

مقاطعة عمل المحكمة لها فوائد وعيوب: تجاهل إسرائيل للنقاش سيعزز الاستنتاجات ضدها، لكنه في المقابل سيساعد المستوى السياسي بعد ذلك في تقويض موثوقية القرارات الموجودة في التقرير. عندما قررت المحكمة في 2004 بأن بناء جدار الفصل هو بمثابة "ضم وغير قانوني" ردت النيابة على ذلك بأنه قرار ارتكز على بيانات جزئية وغير محدثة؛ لأن إسرائيل لم تتعاون ولم تنقلها إلى الطاقم الذي فحص الموضوع. حتى لو قاطعت إسرائيل النقاشات فمن المثير رؤية كيف ستتسرب نشاطات المحكمة في لاهاي وتقريرها الإجمالي إلى السياسات في "المناطق". هل سيصمد ذلك الصمغ الذي يربط الائتلاف الآخذ في التبلور إذا قرر نتنياهو اتخاذ خط سياسي معتدل في محاولة لتقليل الأضرار؟ هل سيكون لنقاشات المحكمة تأخير مخفف على سياسة الاستيطان التي ستمليها حكومة بن غفير – سموتريتش؟ هل سيعود خطاب الضم الذي قاده نتنياهو في أواخر حكومته السابقة؟ في المقابل، هل ستسمح الحكومة القادمة بتوسيع البناء للفلسطينيين، وهل ستعمل على تقليص المس بالحركة في الضفة أو في فرض الإغلاقات على السكان المدنيين؟

* * *

هآرتس: فلنحلّ مشكلة "أصحاب البيت" قبل أن نحزم حقائب الرحيل

بقلم: ايبلت بن يشاي وموريس عبليني

منذ عرفنا نتائج الانتخابات، يتزايد الشعور بأننا تجاوزنا نقطة اللاعودة. استمرت أحزاب كتلة «فقط ليس بيبي» ومعها كتاب الأعمدة في «هآرتس» في إلقاء اللوم، الذي ميزهم في الفترة الأخيرة، على فشل يائير لابيد في إدارة الكتلة وغطرسة ميراف ميخائيلي وانهاك «ميرتس» وحروب «الأنا» لأيمن عودة وسامي أبو شحادة، ومنشور الشهداء لعايدة توما سليمان، والتصميم الطفولي للعرب على عدم إدراك ما هو الخير بالنسبة لهم، هذا التصميم الذي قاد حزب «بلد» إلى أن يهدر اكثر من 130 ألف صوت.

في الإعلام العربي وفي الشبكات الاجتماعية، يظهر اتفاق بأن لابيد خسر بسبب غياب التجربة وعدم القدرة على الإدارة، وأن نتنياهو فاز لأنه رجل تكتيك متفوق، أدار حملة متماسكة ومرتبة، وبسبب «التركيبة السكانية»، أي مرة أخرى «هم». بالنسبة لنا، نحن الذين نشكك في التفسيرات الديمغرافية، يبدو هذا التفسير سهلا جدا. كم من السهل تفسير صعود اليمين الاستيطاني كمشكلة تكتيكية كان يمكن وقفها مع إدارة اكثر رصانة ونسيان أن «المشكلة الديمغرافية» تقف في مركز الصهيونية وليس ضدها. من السهل الخوف من اللافتات الضخمة والمتحدية، «من هم أصحاب البيت؟»، واتهام نتنياهو واليمين برعاية وتربية وحش عنصري يهدد بتدميرنا من الداخل.

ذهب الكثير من الإسرائيليين، الذين يؤمنون من أعماقهم بدولة يهودية وديمقراطية، إلى الانتخابات التي

خسروا فيها منذ سنوات كثيرة سابقة. أملوا أن يخرج العرب بجموعهم كي ينقذوا من أجلهم حلم الصهيونية الليبرالية. عندها، بعد أن تهدأ الأمور قليلا هنا، سيكون بالإمكان حل مشكلة المساواة والديمقراطية. للأسف الشديد بالنسبة للصهاينة الليبراليين لم يعد لديهم عرب. في أعماقنا، نعرف أنه عندما طلبنا من العرب إنقاذ الدولة اليهودية من سيطرة اليمين الاستيطاني، جئنا اليهم على اعتبار انهم «أصحاب البيت». في نهاية المطاف إذا اعترفنا بالحقيقة فإن جوابنا على «من هم أصحاب البيت» لن يختلف عن جواب إيتمار بن غفير، حتى لو كان لينا. وعلى أُذن العرب كانت «دولة يهودية» و»أصحاب البيت» دائما تعني الشيء ذاته.

من اجل البدء في الخروج من المتاهة من الجدير أن نضع جانبا للحظة وهم أنه يمكننا العودة إلى ما كان قبل خراب كل شيء، عندما كنا محتلين متنورين وحلمنا معا بالسلام. التجربة غير المجدية للتفكير في كيف كان يمكن إنقاذ الكتلة، تنسينا ما قامت بفعله الكتلة بالفعل في السنة الأخيرة باسم الديمقراطية. ربما عندما سنوافق بدون خيار (دائما بدون خيار) على أن بني غانتس ويائير لابيد وأفيغدور ليبرمان سيواصلون «إدارة النزاع» فإننا بذلك ننسى بأنه لا يوجد لديهم وبحق أي مستقبل لتقديمه. وننسى أيضا أن فظائع الاحتلال والعنف والعنصرية والدماء لن يغطيها أي «هايتيك»، ولن تبررها أي اعتبارات ائتلافية براغماتية. ربما تكمن المشكلة بالذات في المحاولة اليائسة لتكرار «يهودية وديمقراطية» وكأن بذور الفوضى لا تكمن بالتحديد هناك. فهم اليمين منذ زمن تناقض «اليهودية والديمقراطية» ورفع عنه بسهولة الديمقراطية. يتمسك اليسار بهذا التناقض بكل القوة ويرفض رؤيته. لذلك، هو يصاب بالصدمة في كل مرة مجددا. التركيز على الفساد (الحقيقي) لنتنياهو وعلى وحشية (الحقيقية) سموتريتش وبن غفير تنسي أن الفاشية تبدأ من داخلنا. الفرق بينهم كبير، ولكن الطريق إلى بن غفير تمر عبر لابيد وعبر «ميرتس» أيضا، كما غرد، هذا الأسبوع، دوف الفون، «ما تفسير إلى أين وصلنا؟ نحن وصلنا بالضبط إلى حيث ذهبنا.«

اليأس والحزن في اليسار الصهيوني مفهوم، أيضا التوق إلى الاختفاء من هنا، وإعادة تغيير مكان السكن، وجواز سفر روماني، بيت في اليونان، كل ما يمكننا من الانتقال إلى دولة سليمة فيها مساواة بين كل مواطنيها، نقترح أن نرى في هذا التوق، الاختفاء من هنا، بصيص أمل، بالذات لأنه يشير إلى تفضيل العيش في دولة سليمة وديمقراطية وغير عنصرية على العيش في الدولة اليهودية. أي أن الناس مستعدون للتخلي عن العيش في دولتهم من اجل العيش في دولة سليمة. إذا تنازلنا عن الدولة اليهودية فربما يكون بالإمكان بدلا من البحث عن مكان في الخارج، ببساطة التخلي عنها هنا. قبل أن نقوم بحزم الحقائب ألا يجب علينا أن نحاول حل عقدة «اليهودية والديمقراطية» بوساطة التنازل عن العنصر اليهودي، والاكتفاء فقط بالديمقراطية؟

من الواضح أن تنحية سنوات من الأيديولوجيا الصهيونية (التي كانت ولا تزال بالنسبة للكثيرين رمزا للتحرر)

لا تعتبر خطوة سهلة، لكنها تحتاج إلى خيال وشجاعة سياسية. هناك عدة منظمات في المجتمع المدني تتعامل في فصل هذا التعقيد. يمكن الانضمام إليها أو البدء في مجموعة جديدة. بدلا من التمسك بالدولة اليهودية التي لا تقدم آفاقا وتكلف ثمنا باهظا، يمكن للمرء البدء في تخيل دولة ديمقراطية تضع في مركزها التصحيح وليس المغادرة، وتظهر المسؤولية تجاه مكاننا ومجتمعنا ومستقبلنا، أي تجاهنا جميعا.

* * *

تقارير

القناة الـ 12: السيناريوهات والاحتمالات بعد قرار الأمم المتحدة: "لا يبدو أمرًا جيدًا، قد يكون رأيًا صعبًا للغاية"

بقلم يوفال أرئيل

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . أطلس للدراسات

قرار الأمم المتحدة أمس الجمعة ربما يكون إشكاليًا جدًا بالنسبة لإسرائيل. ما هي إلا مرحلة أولى، ثم ستنتقل الكرة إلى المصادقة النهائية في هيئة الأمم المتحدة، ومن ثم إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي. ليس محكمة الجنايات التي نعرفها من القرارات السابقة، وإنما محكمة العدل الدولية، والتي ستنعقد هي الأخرى في لاهاي. استعنا بالبروفيسور إلياف ليبليش، الخبير بالقانون الدولي العام في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، لكي نفهم **ما الذي يعنيه القرار؟ وما هي الآثار المترتبة عليه؟**

يقول البروفيسور ليبليش: "هذه المحكمة التي تسمىICJ ، محكمة العدل الدولية؛ لديها نوعان من الملفات التي تناقشها: الأول هو دولة ضد دولة، والثاني هو وضع الرأي الاستشاري. الهيئة العامة للأمم المتحدة تستطيع أن توجه إلى الـICJ المسائل القضائية لتحصل على رأي استشاري؛ هذا هو ما يحدث هنا في الحقيقة. الفلسطينيون - ومعهم الدول التي تساندهم - طرحوا قرارًا بنقل أسئلة للرأي الاستشاري لهذه المحكمة. في هذه الأثناء، اتخذ القرار في اللجنة الرباعية التابعة للهيئة، لكنه سوف يحول ليصبح قرارًا نهائيًا للهيئة العامة قريبًا.

قرار الراي الاستشاري - على ما يبدو - غير ملزم من الناحية القانونية المباشرة، إنه رأي استشاري، لكن من الناحية العملية إذا ما وضعنا الشكليات جانبًا، فإن الكثر من الدول تعتمد مبادئ ومقررات المحكمة في الرأي

الاستشاري، ويحظى بقيمة عالية جدًا بصفته تصريح بوضع قضائي. ليس هذا حكمًا يُمكن أن يأتي إلى إسرائيل ليقول: إنك مُلزمة مباشرة بقوة الحكم؛ إنه تصريح موثوق للغاية بشأن ماهية الوضع القانوني.

أيّ نوع من التصريحات يُمكن أن تكون؟

"من المُهم ان نفهم ما الذي طلبوه هنا. هم في الحقيقة يسألون المحكمة سؤالين؛ الأول: ما هي المعاني القانونية النابعة من خرق إسرائيل المستمر لحق استقلال الشعب الفلسطيني، من الاحتلال المتواصل، من المستوطنات وتطوير المنطقة التي احتلت منذ 1967، بما في ذلك تغيير الوضع الديموغرافي للوضع القائم في القدس، واعتماد تشريع والخطوات التمييزية الاخرى؟ هذا هو السؤال الأول. السؤال الثاني: كيف تؤثر جميع الأعمال المنسوبة إلى إسرائيل في السؤال الأول على الوضع القانوني للاحتلال نفسه؟ وما هو المعنى القانوني لدى الدول في الأمم المتحدة بالنسبة لهذا للوضع القانوني؟

في الحقيقة إن ما يهدف إليه من يطلب هذا الرأي هو نوع ما من مقررات المحكمة بأن الاحتلال كله غير قانوني، هذا يعني ليس فقط الاجراءات المكثفة، لأنه الاحتلال الدائم، لأنه يتميز بخرق حق الاستقلال، لأنها المستوطنات، ...الخ. إذًا، هم يريدون أن تتوصل المحكمة إلى الاستنتاج بأن الاحتلال كله غير قانوني، لذلك فإن هناك واجب وهو الانسحاب فورًا من المناطق، والواجب على دولة ثالثة وعلى الأمم المتحدة أن تمارس الضغط. حتى الآن، جميع الممارسات القانونية تناولت ممارسات معينة داخل الاحتلال نفسه. هنا هي محاولة لطبع المشروع كله بطابع غير قانوني."

إذا ما قُبل الرأي كما يريد الفلسطينيون، ماذا يعني هذا عمليًا؟

"المحكمة الدولية هي إجرائية، هذا لا يعني أن مثل هذا الرأي سيؤدي إلى أن قوة ما الآن ستتدخل لتحرير الشعب الفلسطيني. لا تسير الأمور على هذا النحو، لكن ما سيحدث فعلًا؛ الأمر الأول سيخلق نوعًا من السرد التاريخي سيبقى هناك إلى الأبد؛ وهو ان إسرائيل هي محتلة غير قانونية، تعتدي على حق الاستقلال، هذا الأمر يضر بشرعية وقيمة الدول. تستطيع أن تنظر اليوم إلى القرارات المشابهة للمحكمة في السبعينيات بشأن جنوب افريقيا، ناميبيا، وغيرها، إنه يحدد نوعًا من النظريات التاريخية تنتج هي الأخرى الضغط.

إنه يُمكّن اللاعبين على الساحة المدنية، والدول، والمنظمات، من استخدام هذا الأمر من نقطة البداية؛ سيتحول الأمر إلى نقطة الانطلاق القانونية المقبولة في الكثير من المنتديات. انظر إلى الردود الصعبة على جلعاد أردان وآخرين، حينها تفهم أن لدينا هنا ما نخسره، حتى وإن لم يكن هذا يعني أن أحدًا ما سيأتي بقوته. هذا الأمر سيعزز الBDS ، وسيعزز الجهات التي تتمسك بالآراء المختلفة، إنه تعزيز آخر لهذا الاتجاه، إذا كان الرأي الاستشاري سيقول ما يأملوا أن يقول."

إلى أي حد من المتوقع أن يحدث ذلك؟

القانون لا يعمل بعدد غير متصل تمامًا، يجب أن نفهم لماذا يحدث هذا الآن. السبب في أن هذا يحدث الآن هو أنه في السنوات الأخيرة زعمت الحكومات الإسرائيلية - وحتى بشكل علني - بأنه من ناحيتها يُمكن للوضع أن يبقى هكذا، نسيطر إلى الأبد على المناطق، بل وربما نضم المناطق دون أن نعطي الجنسية للفلسطينيين. في اللحظة التي دخلت فيها إسرائيل إلى خطاب أن هذا الوضع أبدي، عزز هذا الأمر كثيرًا قدرة الفلسطينيين على الزعم بأن كل هذا الوضع ليس قانونيًا، قلتم إن هذا الوضع مؤقت وخاضع للمفاوضات، والآن تقولون إنه سيكون هكذا إلى الأبد. هذا لا يحدث عبثًا.

سيكون من المثير أن نرى إسرائيل تجلس لمثل هذا النقاش، المُمارسات الإسرائيلية هي بشكل عام التنصل من هذه المناقشات وعدم الجلوس لها رسميًا. أعتقد بأنه من الناحية الإسرائيلية لا يبدو هذا الأمر جيدًا. إذا احتجت إلى المقامرة أعتقد بأن الرأي الاستشاري سيكون صعبًا للغاية بالنسبة لإسرائيل، لأن هناك إجماع دولي واسع للغاية على أن هذه الخطوات غير قانونية. أعتقد بأن هذا لن يذهب باتجاه جيد من ناحية إسرائيل، سيفاجئني للغاية ربما أن يكون هناك رأي أقلية من نوع ما، وأنا هنا أيضًا لست متأكدًا، لكنك تعرف لمن تعطى النبوءة."

* * *

يديعوت: استمرار سرقة السلاح من قواعد الجيش "اختراق أمني"

ترجمة: أحمد صقر. موقع عربي21

حذرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية، من استمرار حوادث الاستيلاء على الأسلحة والذخيرة من قواعد عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي. وأوضحت في تقرير لها من إعداد يوسي يهوشوا، أن جيش الاحتلال ينفذ كل ليلة عمليات على الحدود مع مصر والأردن، من أجل منع تهريب السلاح إلى داخل الأراضي المحتلة، لأن دخول هذه الأسلحة "يغذي" العمليات ضد الاحتلال. وأفادت الصحيفة، بأن تل أبيب تستثمر عشرات الملايين من الشواكل في هذا المشروع؛ قوات عسكرية خاصة، وأجهزة مراقبة، ووحدات متخصصة في المهمة.. ورغم ذلك، فقد اعترفت الصحيفة بأن الجيش وبحسب التقدير، لم ينجح في منع تهريب عدة مئات من الأسلحة على الحدود الشرقية، ولم يتم ضبط سوى عدد قليل منها. وتساءلت؛ ماذا فكر قائد الفرقة الإقليمية على الحدود الأردنية اللواء مئير بيدرمان، الذي تفاخر بـ"إحباط تهريب 5 بنادق" في حين هربت عدة مئات كما ذكر سابقا، عندما سمع بحادثة اقتحام قاعدة "زانوفر" في مرتفعات الجولان أمس، حيث "سرق منها 70 ألف رصاصة و 70 قنبلة يدوية؟".

ونوهت "يديعوت" إلى أن "هذه هي ثاني عملية سرقة خلال أقل من شهر؛ فقد أعلن متحدث باسم الجيش

الإسرائيلي، أنه جرى اقتحام مستودع ذخيرة في قاعدة تابعة لـ لواء "جفعاتي" جنوبا، "وسرق ما يقرب من 30 ألف طلقة"، مضيفة أنه "في المجموع، سرق حوالي 100 ألف رصاصة في غضون شهر من قواعد الجيش الإسرائيلي". ولفتت إلى أن من يقوم بعملية "سرقة الذخيرة والسلاح، ينفذ عملية منظمة بذكاء وتخطيط مسبق؛ والتي تتضمن - باحتمالية عالية - التعاون من داخل القاعدة". وأكدت أن استمرار "عملية سرقة السلاح، فشل كبير، خاصة عندما يحدث بعد اقتحام قاعدة في الجنوب، ويتبين أننا لم نتعلم الدرس، رغم تصريحات الجيش الإسرائيلي"، معتبرة أن "هذا الإغفال للسرقات من القواعد، هو أكبر من ذلك بالنظر إلى حقيقة أنه تم إنشاء نظام أمني كامل تحت قيادة الشرطة العسكرية برئاسة ضابط برتبة مقدم".

في غضون ذلك، "أشعلت السرقة معركة الروايات بين الشرطة والجيش الإسرائيلي، وزعمت الشرطة أنها نقلت معلومات استخباراتية حول السرقة إلى الجيش، لكن وفق مسؤولين في الجيش، فإنه لم يتم تمرير المعلومات إلا بعد السرقة"، بحسب الصحيفة التي لفتت إلى أن "الجيش الإسرائيلي عين لجنة تحقيق في الحادث". وأشارت "يديعوت" إلى أنه تم إبلاغ "الشاباك" بعد سرقة القاعدة في الشمال، في "محاولة لتحديد مكان الرصاص والقنابل اليدوية التي تم الاستيلاء عليها، قبل أن تستخدمها المنظمات ضد عناصر الجيش الإسرائيلي".

* * *

جويش كرونيكال: حاخام اليهود ببريطانيا يخطب في ألف عالم مسلم في أبو ظبي

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

كشفت أوساط إسرائيلية عن زيارة رفيعة المستوى قام بها حاخام يهودي بريطاني إلى دولة الإمارات قبل أيام، وألقى خطابًا غير مسبوق أمام قرابة ألف من العلماء المسلمين خلال لقاء لمنتدى أبو ظبي للسلام برئاسة الشيخ عبد الله بن بيه، كما زار المسجد الكبير في الإمارات.

أكد جوش كابلان مراسل صحيفة "جويش كرونيكال" التي تعد وكالة الأنباء اليهودية الأوسع، أن "هذا المشهد كان سيبدو غير مرجح قبل بضع سنوات، وأحيانًا مستحيلا، لكن قاعة ريتز كارلتون في أبوظبي، شهدت مخاطبة الحاخام أبراهام ميرفيس، كبير حاخامات يهود بريطانيا، لهذا الجمهور الديني بنصوص من التوراة باللغات العبرية والعربية والإنجليزية، بزعم بناء السلام التاريخي الذي حققته اتفاقيات التطبيع قبل عامين".

وأضاف كابلان في تقرير من أبو ظبي أن "منتدى السلام الذي شهدته أبو ظبي شمل ضيوفا ارتدوا مزيجًا من الملابس الدينية من جميع أنحاء العالم، وهو حدث سنوي جمع في البداية أئمة وشيوخا من العالم الإسلامي، ثم تطورت فكرته لتضم جوقة متعددة الأديان، حتى خاطب الحاخام ميرفيس مخاطبيه بعبارة "السلام

عليكم وشالوم عليكم"، كما التقى الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي محمد العيسى، لمناقشة ما وصفاه بأهمية "الشجاعة" في القيادة الدينية".

قادة يهود آخرون حضروا المؤتمر أشادوا بخطاب كبير الحاخامات، حيث قال آرييه غوردون، مدير العلاقات الإسلامية اليهودية في اللجنة اليهودية الأمريكية إن "تصريحات الحاخام ميرفيس ذكرت اليهود والمسلمين بتاريخنا من التعاون والتعايش، ولكن بتأثير يهودي جدا، واقتبس من التوراة وليس القرآن، والنصوص اليهودية وليس الإنجيل، مما يشير إلى أننا جميعًا عائلة واحدة، وأن خلافاتنا كانت نزاعًا عائليًا". وفق قوله.

وتكشف زيارة الحاخام اليهودي الأول في بريطانيا للإمارات، وإلقائه خطبة أمام قرابة ألف من علماء المسلمين، عن الدور الخطير الذي يقوم به الحاخامات اليهود في اتفاقيات التطبيع، ممن قاموا بفعاليات عديدة سبقت وتزامنت مع إبرامها، لا سيما زياراتهم الخاصة، السرية والعلنية لملوك وأمراء عدد من دول الخليج، وما رافق ذلك من إعلانات "التسامح الديني"، وإنشاء الكنس اليهودية، وبناء المعابد الإبراهيمية، وافتتاح المراكز المجتمعية اليهودية. أكثر من ذلك، فقد ساهم هؤلاء الحاخامات من خلال علاقاتهم مع عدد من الزعماء العرب بإفساح المجال لممارسة الطقوس اليهودية في مناطق مفتوحة من المدن الخليجية والعربية، وارتداء الملابس الدينية اليهودية، فضلا عن افتتاح حسابات للتواصل الاجتماعي بأسماء حاخامات يهود، وافتتاح مطابخ "الكوشير" الحلال وفق الشريعة اليهودية، رغم أن الحديث يدور عن أعداد متواضعة من اليهود في هذه البلدان العربية.

* * *